دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد العشرون (20) ـ ديسمبر 2014

افتتاحية العدد: تهديد تكنولوجيا المعلومات والاتصال للأمن الثقافي

د.حموم فريدة

مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول

أ.محمد عمرون

مدنية الحكم في الفكر السياسي الغربي -قراءة في أفكار: "سبينوزا " وَ" جون لوك "

أ.بلخضر كريمة

النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية

أ.رويبح حياة

سياسة تشغيل المرأة في الجزائر

أ. فرحات نادية

النموذج التركي في المنطقة العربية بين آليات البناء وأسباب التراجع

أ.مـــراد شحماط

الحقوق الاجتماعية بالدول المغاربية في ضوء المتطلبات العالمية والمعطيات الوطنية

أ.قدور مدقن

الرهانات الجزائرية لمكافحة الإرهاب في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي

د.إدريس عطية

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية

ـ العدد العشرون 20ـ

سبتمبر 2014

رئيس التحرير

أ.د. رابح العروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراسلات باسم مديرة البحوث والاستشارات والخدمات التعلمية وهيبة قطوش

46 تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر

ها: 0021321289778

فا: 0021321283648

نقال: 0550.54.83.05

البريد الالكتروني:

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378 /2006

ردمد: 1112ـ7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) أن لا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية)أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم فى قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

10) أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

11) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه فى نهاية البحث.

12) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

13) يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

14) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.

15) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

16) تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

17) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

هيئة التحرير

د. رابح العروسي - رئيس اللجنة العلمية ورئيس التحرير

أ. نبيل بويبية -نائب رئيس التحرير

عنوان المراسلات:

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر-

ها: 021.28.97.78

فا:021.28.36.48

النقال: **0550.54.83.05**

الموقع الإلكتروني:

http/ www.albasseera.net

البريد الإلكتروني:

Markaz_bassira@yahoo.fr

markazbassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.د.عمار بوحوش	جامعة الجزائر3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر3
أ.د.سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د.عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. عليلة علاني	جامعة منوبة – تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القاهرة – مصر
أ.د. حضراني أحمد	جامعة مولاي اسماعيل مكناس – المغرب
أ.د.محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د.بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايج مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة – تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د.جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د. مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

المحتـويات

افتتاحية العدد: تهديد تكنولوجيا المعلومات والاتصال للأمن الثقافي	د.حموم فريدة أستاذة محاضرة جامعة جيجل	11
مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول	محمد عمرون أستاذ مساعد جامعة تيزي وزو	27
مدنية الحكم في الفكر السياسي الغربي – قراءة في أفكار: "سبينوزا " وَ" جون لوك ".	بلخضر كريمة أستاذة مساعدة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3	39
النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية	رويبح حياة أستاذ مساعدة جامعة جيجل	57
سياسة تشغيل المرأة في الجزائر	أ/ فرحات نادية أستاذة محاضرة "ب" جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	73
النموذج التركي في المنطقة العربية بين آليات البناء وأسباب التراجع	أ/مـراد شحماط	89
الحقوق الاجتماعية بالدول المغاربية في ضوء المتطلبات العالمية والمعطيات الوطنية	أ/قدور مدقن	103
الرهانات الجزائرية لمكافحة الإرهاب في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي	د / إدريس عطية	113

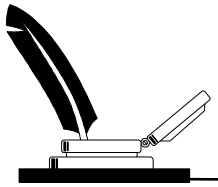

الافتتاحية

تهديد تكنولوجيا المعلومات والإتصال للأمن الثقافي

د. فريدة حموم

الملخص:

منذ نهاية القرن العشرين والمجتمعات تشهد النتائج العميقة للتحول لعصر المعلومة، فتكنولوجيات المعلومات والإتصال تمنح العديد من الفرص للدول والأفراد على حد سواء، كما قد تكون جد مفيدة في تسهيل شؤوننا وحياتنا اليومية لكنها بالمقابل تمس أيضا وبقوة مقدرة الشعوب في المحافظة على ثقافاتهم، من هنا فالتساؤل هو في طبيعة الوسائل التي يجب أن توضع لحماية ثقافة وهوية الشعوب، وما هي التداعيات السلبية لتكنولوجيات المعلومات والإتصال على الأمن الثقافي.

Depuis la fin du XXème siècle, les sociétés subissent de profonds bouleversements dus à l'avènement de l'ère de l'information. Les technologies de l'information et de la communication(TIC) offrent plusieurs opportunités pour les Etats et les individus, et peuvent être très utiles pour faciliter notre mode de vie quotidien, mais elles touchent aussi la capacité des peuples a préservé et sécurisé leurs cultures.

A cet effet, quels sont alors les moyens à mettre en œuvre pour préserver la culture et l'identité des peuples, et quelles sont les conséquences négatives des technologies de l'information et de la communication sur la sécurité culturelle.

مقدمة:

حققت تكنولوجيا المعلومات والاتصال التقارب بين شعوب وأمم العالم من خلال التقليل من صعوبة التواصل وتنقل المعلومات عبر الزمان والمكان بفضل التطور السريع الذي مس وسائل الاتصال وسهولة إرسال واستقبال المعلومات، لكنها من جهة أخرى أثرت سلبا على ثقافة العديد من المجتمعات لدرجة المساس ليس فقط بأمنها الثقافي بل وكذالك بأمنها المجتمعي مما يهدد استقرار الدول.

والحديث اليوم هو عن العولمة الثقافية وهو ما يعني خلق ثقافة عالمية تتبنى قيم موحدة حول جملة من المواضيع كالمرأة والأسرة والأنماط الاستهلاكية لكن الإشكالية المطروحة في هذه الحالة هي قيم من ستكون معيارا للعالمية وبأية وسائل سوف يتم نشرها وفرضها، هنا يأتي دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في فرض ثقافة معينة وبالطبع ثقافة من يمتلك قوة المعرفة ووسائل الاتصال الحديثة.

فالتساؤل المطروح هو: **كيف تنعكس تكنولوجيا المعلومات والاتصال سلبا على الأمن الثقافي للمجتمعات؟**

سيتم تناول الموضوع ودراسته من خلال التطرق للنقاط التالية:

تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتقويتها لمسار العولمة.

التوسيع في المضامين الأمنية وبروز مفهوم الأمن الإنساني

دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ترسيخ العولمة الثقافية

تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتقويتها لمسار العولمة:

1. ماهية تكنولوجيات المعلومات والاتصال:

تعرّف تقنية المعلومات أو تكنولوجيات المعلومات - حسب مجموعة تقنية المعلومات الأمريكية- بأنها "دراسة، تصميم، تطوير، تفعيل، دعم أو تسيير أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، وبشكل خاص تطبيقات وعتاد الحاسوب، فهي اختصاص واسع يهتم بالتقنية ونواحيها المتعلقة بمعالجة وإدارة المعلومات.[1]

وتعرّف تكنولوجيا الاتصال بأنها مجموع التقنيات أو الوسائل والنظم المختلفة التي توظف لمعالجة المضمون والمحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي، والتي من خلالها يتم جمع المعلومات والبيانات المسموعة والمكتوبة وغيرها من خلال الحاسبات الإلكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها ثم عملية نشر هذه المواد الإتصالية أو المضامين مسموعة أو مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى مكان أخر وتبادلها.[2]

كثيرا ما يستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره مرادفا موسعاً لتكنولوجيا المعلومات ولكنه مصطلح مختلف، فهو أكثر تحديدا لأنه يشدد على دور الاتصالات الموحدة وتكامل الاتصالات، أجهزة الكمبيوتر وكذلك المشاريع والبرامج اللازمة، والتخزين، وأنظمة السمعية والبصرية، التي تمكن المستخدمين من الوصول إليها وتخزين ونقل ومعالجة المعلومات[3]

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو الاندماج الذي حدث بين تكنولوجيا الحاسب الالكتروني والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوساطة المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج، جمع، تخزين، معالجة، نشر واسترجاع المعلومات بأسلوب غير مسبوق، يعتمد على النص والصورة والحركة واللون وغيرها من مؤثرات الاتصال التفاعلي والشخصي معا.[4]'

لقد أدى التطور الكبير كما ونوعا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لجعل المعلومة والحصول عليها أبرز سمات التفوق في العالم والذي كان بفضل الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصال. تتمثل ثورة المعلومات في ذلك الانفجار المعرفي الضخم وتضاعف المنتوج الفكري وتنوعه وظهور الحاجة إلى تحقيق أكبر سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين وصناع القرار في أسرع وقت ممكن وبأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج حديثة في تنظيم

المعلومات بالاعتماد بشكل كبير على الكمبيوتر وباستخدام تقنية الاتصال.

تتمثل ثورة وسائل الاتصال في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفزيون وصولا للأقمار الصناعية والألياف البصرية، بمعنى مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل التي توضف لمعالجة المضمون أو المحتوى المراد إيصاله من خلال عملية الاتصال. ينطوي تعريف تكنولوجيا المعلومات على معنى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات،[5] التي مكنتنا من جمع وتخزين وتجهيز ونشر ونقل حجم هائل من المعلومات على نطاق واسع وفي زمن قصير، يحدث هذا كله في ما يسمى بزمن العولمة.

أصبح قطاعا الاتصال والمعلومات القطاعين الأساسيين في المجتمع المعاصر، والمجتمعات المتطورة تكنولوجيا تسمى بمجتمعات المعلومات تمييزا لها عن نمطين أو عصرين سابقين للحياة والتطور هما الزراعة والصناعة،[6] مما يشير لأهمية العقل البشري كمصدر للثروة اعتمادا على المعلومات والمعرفة وكيفية التعامل معها واستغلالها في خدمة المصالح وتحقيق الأرباح.

لو أتينا للحديث عن أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال فان أهميتها تكمن في تحقيق رفاهية الأفراد إلى جانب دورها في توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأفراد والوحدات الاقتصادية وبسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات، وتتمثل خصائصها في:

- تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.

- زيادة قدرة الأفراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف والرفع من فرص تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاء للكل، إذا ما كان لهم جميعا إمكانية المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأفراد المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، كما تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي.

- يمكنها تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

- و من أهم خصائصها السرعة في معالجة البيانات إلكترونيا وإمكانية توصيلها إلى جميع المستخدمين بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات.[7]

2. تزايد قوة العولمة بفضل تكنولوجيات المعلومات والإتصال:

تقابل كلمة عولمة في اللغة الأجنبية كلمتي Mondialisation /Globalisation، الذين أعطيا لها كمرادفين لكنهما في الحقيقة يعبران عن شيئين مختلفين. فإذا كان ينظر للعولمة على أنها ظاهرة لصيقة بالاقتصاد فهذا وفق مصطلح Globalisationلأن العولمة بمعنى Mondialisation تحمل العديد من المعاني وتظهر مجموعة من المسارات المعقدة كونها عولمة اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية، سياسية وبسيكولوجية، فهو يميل لإعطائها تفسيرات لا تنحسر في المجال الاقتصادي، لذا يعرفها البعض بأنها "مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية، التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم وبأشكال مختلفة."[8]

ليست العولمة بالشيء البسيط وإنما هي ظاهرة مركبة يصعب تعيينها ووصفها بدقة بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشخاص بصورة غير معهودة من

حيث السهولة والآنية والشمولية والديمومة،[9] ولتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور أساسي في تقوية العولمة فهي أحد مظاهر وجوانب الظاهرة التي تعطي القوة والدفع لباقي أبعادها.

ففي المجال الاقتصادي سرعت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية من تدفقات الأموال وعمل البورصات وزادت من قوة ومكانة الشركات المتعددة الجنسيات وتنوع الخدمات وجذب الاستثمارات بفضل أساليب ووسائل الدعاية، ودفعت لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج وعمليات التسويق وحركية التجارة الخارجية، وذلك بفضل الاستخدام المكثف للمعلومة في العمليات الإنتاجية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات وزيادة كفاءة مراحل الأعمال.

في المجال السياسي مكنت الأفراد من توسيع إطار حرية التعبير بفضل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وكثرت القنوات الفضائية المحلية والدولية وتعدد الصحف والمجلات العلمية، وتعمل تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية على دفع الأنظمة السياسية إلى تعزيز آليات العمل الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان لأن تصرفاتها أصبحت مراقبة ولا يسمح لها بارتكاب الأخطاء دون أن يفضح أمرها ودون أن تعاقب.

أما بخصوص المجالين الاجتماعي والثقافي فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تيسر للفرد عملية توسيع معارفه وتحصيله العلمي بفضل الكم المعلوماتي الهائل الذي من السهل الوصول إليه واستغلاله في جميع التخصصات وفي أي وقت بالإضافة إلى نشر ثقافة التحضر في مختلف المجالات رغم كونها ثقافة القوي في ميزان العلاقات الدولية والمتحكم في قوة المال والإعلام مما قد يخلق صراع بين الثقافة العالمية والثقافات المحلية.

لقد سمحت الثورة في مجال الاتصال والمعلوماتية بالإنتقال الحر للأفكار والمعلومات إلى جانب الخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص متجاوزة أو غير أخذة في الحسبان اختصاص الدولة ودون ردع ممكن ودون أن يكون لها اتجاه معين أو أن تكون خاضعة لاختصاص معين، [10] فأخذت المسافات في التقلص والحدود في الاختفاء مما يكثر ويعمق العلاقات بين الأشخاص.

التوسيع في المضامين الأمنية وبروز مفهوم الأمن الإنساني

1.الأمن والتهديدات الأمنية وفق المنظور التقليدي

تمثل الدولة في المنظور الواقعي وحدة تحليل العلاقات الدولية وأساس بناء المقاربات الأمنية، فهي محور مفهوم الأمن كفاعل دولي في كل ما يرتبط بالأمن بالموازنة مع قدراتها العسكرية، فالأمن هو أمن الدولة وبقائها مما يقلص الأمن إلى مجرد" مسألة دفاعية وحمائية"[11] بسبب فوضوية العلاقات الدولية لغياب سلطة تعلو سلطات الدول.

تسعى الدولة في خضم فوضى العلاقات الدولية إلى تأمين نفسها بهدف البقاء، فنجد البقاء والاستقرار في قلب المفهوم الواقعي للأمن حتى وإن كان ذلك باللجوء للحرب وبحسب هنري كيسنجر فإن بقاء الدولة هي مسؤوليتها الأولى والقصوى، لا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر.[12]

ونظرا لبروز تهديدات جديدة لم تدرج في أجندة الواقعية كتهديدات للأمن كالإرهاب الدولي، الأوبئة، الفقر، الإجرام المنظم بمختلف صوره حاولت الواقعية الجديدة التوسيع في المضامين الأمنية إلى تهديدات غير عسكري والقول بإمكانية أخذ المرجعية الأمنية من غير الدول كالفرد والمجتمع، منهم باري بوزان الذي يؤكد على ضرورة توسيع مفهوم الأمن خارج إطار القضايا العسكرية لأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي

المطلق للأمن ولا المصدر الرئيسي للتهديد،[13] مع تأكيده على أن الأمن يعني دائما بقاء الدولة.

رغم انتقاد بوزان للمنظور الواقعي إلا أنه لم يخرج عن الرؤية الواقعية لأن تحليله يبقى واقعيا،[14] بوضعه للدولة المرجعية الأساسية ومن الحكومات الفاعلين المركزيين، من هنا برزت النظريات ما بعد الوضعية التي رفضت الدولة كمرجعية للأمن وتأخذها من الفرد والجماعة كالنظرية النقدية التي برز فيها مفهوم الأمن الإنساني.

2.الأمن الإنساني ومرجعية الإنسان في السياسات الأمنية

دفعت نهاية الحرب الباردة لإعادة النظر في المبادئ التي حكمت النقاش حول المسألة الأمنية، فانتقلت الصراعات ما بين الدول إلى داخلها مما أوجد ضرورة التعامل أكثر مع تهديدات داخلية وغير مادية، فأصبح ينظر للفقر والإجرام ومخاطر البيئة والسلاح على أنها أخطار تمس باستقرار الدول والنظام الدولي، ونبه مؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن إلى العديد من الأوضاع تهدد الشعوب وسلامتها وأمنها كالجوع، سوء التغذية، المخدرات، الجريمة المنظمة، الفساد، الاحتلال الأجنبي، الصراعات المسلحة، الإتجار غير المشروع للسلاح، الإرهاب، العنف، إثارة الكراهية والأمراض المعدية والمزمنة.[15]

تعريف الأمن الإنساني لم يحض بالإجماع فليس هنالك اتفاق حول تعريف موحد، فهناك من تبنى التعريف الموسع ومن فضل الطرح الضيق رغم اتفاقها في مسألة محورية الإنسان وخصائص المفهوم، وتعريفه بالمعنى الواسع كان في أول توظيف له في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994م الذي يرى ومن خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين: 'التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة'، مشيرا لسبعة أبعاد تشكل محتواه هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي،[16] فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات سواء ارتبطت بعامل الخوف، ومنه بضرورة تحريره من النزاعات وانتهاكات دولته لحقوقه الأساسية، أو بعامل الحاجة وبالتالي حمايته من الفقر والجوع والمرض، فهو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع اختياراته.

كما عرفته لجنة الأمن الإنساني في تقريرها عام 2003 م على أنه:

"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة(القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق)، واستخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة."[17]

تشير هذه التعاريف إلى أن الأمن الإنساني لا يكتفي بمجرد حماية الفرد من عنف النزاعات لأن التحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف، وهدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة ورفاه، فمن الضروري عدم الاكتفاء بتحريره من عنف النزاعات والعمل على تقليص الفقر والقضاء على المجاعات والأوبئة وضمان تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد اختياراته وذلك بوضع أسس تنمية دائمة وإنسانية. يعتمد بذلك تجسيد الأمن على إتباع مقاربتين الأولى هي أنسنة الأمن والثانية هي التنمية الإنسانية المستدامة.

أصبح اليوم من الضروري وضع تغييرين لتصورنا للأمن: الأول هو في ضرورة التركيز على أمن

الأفراد بدلا من الأمن الترابي، والثاني هو في المرور من أمن يضمنه السلاح إلى أمن يضمن بالتنمية الإنسانية المستدامة.[18]

في المقابل يرى البعض أن التوسيع في محتوى المفهوم بإدراج كل ما يهدد الفرد يفقد المفهوم قوته ويجعله سلة لكل التهديدات الأمر الذي يصعب من عملية وضع ورسم سياسات إجرائية لتطبيقه ميدانيا، لذلك تبنوا التعريف الضيق بالتركيز على مقاربة أنسنة الأمن والتي تعني في جوهرها تحرير الإنسان من الخوف بواسطة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الأفراد في النزاعات، أي تحرير الإنسان من الخوف والعنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة.

ويرى كيث كروز (K. KRAUSE) أن الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف دون الحاجة لسببين. الأول هو ضرورة الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوة مما يمكّن في الأخير من ربطه بأجندة عملية قوية، والثاني هو أن التعريف الموسع مجرد قائمة تضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يحوي قضايا ليست بالضرورة مرتبطة به وعند نقطة معينة يصبح المفهوم مرادفا لكل ما هو سيء، فالتهديد هو في الفعل المصحوب بالعنف لإمكانية وضع برامج عملية ممكنة التطبيق والتركيز عليها بدلا من توسيعه إلى كل ما يهدد أمن الإنسان مع صعوبة حصرها.

إن تعريف الأمن الإنساني الذي نعتمده في تحليلنا هو التعريف الذي قدمه تايلور أون (T.OWEN) الذي زاوج بين تعريف لجنة الأمن الإنساني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ أخذ من الأول تركيزه على الخاصية الإنسانية وليس فقط على الأفراد وعلى حماية الجسم الحيوي من التهديدات الأكثر خطورة والأكثر انتشارا، وأخذ من الثاني الدقة المصطلحاتية بوضع البرنامج للخانات التي تمكن من ترتيب التهديدات. فالأفراد يجب أن يحموا ضد التهديدات الإيكولوجية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية والسياسية، فهو تعريف أكثر ديناميكية لأنه لا يضع قائمة للتهديدات لعدم وجود قائمة يمكنها أن تكون نهائية وأن الأولوية لحماية الأشخاص. لذا فالأمن الإنساني يعني:" حماية الجسم الحيوي لكل فرد إنساني ضد التهديدات الأكثر خطورة والأكثر إنتشارا سواء كانت إيكولوجية، اقتصادية، غذائية، صحية، شخصية أو سياسية."[19]

ما يميز المفهوم الأمني الجديد هو اتخاذه الإنسان مرجعية له في وضع السياسات الأمنية بدلا من الدولة، فلابد للأمن أن يفهم بأنه أمن الأشخاص وليس الأقاليم.[20] فالتركيز هو على الفرد الإنساني أيا كان بصفته مواطنا عالميا وكائنا إنسانيا على الجميع ضمان حقوقه وحرياته وكرامته، ويستند مفهوم الأمن الإنساني على مبدأ عولمة الأمن لتجاوز التهديدات قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها، ومنه ضرورة تعاون الدولة مع الفواعل الدولية الأخرى فانتقل بذلك الأمن الإنساني بالإطار العام للأمن من الأمن الجماعي إلى ما يشبه المسؤولية الجماعية للمجموعة الدولية، فتتعلق مسألة عولمة الأمن بعالمية القضايا الدولية فيما يرتبط بدراستها ووضع الحلول.

بالإضافة إلى أن المفهوم يطرح مسألة الحاجة لإصلاح وتطوير المؤسسات السياسية وإقامة أخرى جديدة، فحالة تزايد التهديدات وتنوعها تستدعي من المجموعة الدولية إصلاح المؤسسات السياسية أمام عجز الأمم المتحدة عن تفادي المخاطر والتهديدات والقضاء عليها، وتطرق الجزء الأكبر من 'أجندة من أجل السلام' لتحسين المؤسسات الدولية وميكانزمات عملها لحل النزاعات والتدخل قبل تفجرها من خلال وضع القدرات والإمكانات وفي التدخل الوقائي أو الدبلوماسية الوقائية.[21]

تتجلى بذلك الخاصية الرابعة للمفهوم وهي تركيزه على التنبؤ، فالأمن الإنساني مقاربة استباقية تمكينية تحبذ التنبؤ بالأحداث تفاديا لتفاقم الأوضاع واندلاع النزاعات لاحتواء المخاطر بدلا من انتظار حدوثها والعمل على معالجتها لأن تكلفة التنبؤ بالتهديدات أقل وأكثر إنسانية من معالجتها.[22]

لا يعني طرح الأمن الإنساني استبداله للأمن القومي وإنما جعله وسيلة لضمان أمن الأفراد وليس غاية في حد ذاته، ويرجع التركيز على الأمن الإنساني كونه يقوي أمن الدولة، وحدوث التحول في الرؤية من أمن الدولة إلى أمن الأشخاص يهدف للمحافظة على الحياة الإنسانية والدولة معا.[23] إن اضطراب وعدم وضوح العلاقة بين الجانبين المدني والعسكري وسياسات الإقصاء والتهميش ومرض المجتمع المدني وإفلاس الدولة كلها تهديدات للأمن الإنساني، فتعميق أو توسيع مفهوم الأمن ليشمل السكان يعمق الشرعية واستقرار الدولة، وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها وحين يكون الأمن الإنساني واقعاً فهو يعكس السير الحسن للدولة.[24]

لا وجود إذا للأمن الإنساني دون أمن الدولة ولا يمكن ضمانه مباشرة وفقط من طرف المجموعة الدولية، فدور الحكومة هو الإتيان بمحيط ملائم للأفراد حفاظا على سلامتهم وتنمية قدراتهم وإن كان الأمن الإنساني يقترح الأفراد والجماعات موضوعا أساسيا ومرجعيا للأمن بدلا من الدولة، فيجب أن يكون "إدماج الفواعل الاجتماعيين في مسألة الأمن الإنساني قائما داخل إطار الدولة"[25] كمؤسسة تضمن التمتع بأمن فعلي، وحين تعمل الدولة على حفظ استقرار وتجانس المجتمع فإن ذلك يحقق لها الاستقرار.

لقد أدى انهيار الدولة في الصومال والغياب التام لكل بنية اجتماعية إلى صعوبة تقديم الخدمات كالصحة والتمويل بالماء والتربية والتي أصبحت أمورا نادرة لا يمتلكها إلاّ القليل وهم بالطبع الأغنياء، مما يؤكد أهمية وجود الدولة لضمان تمتع الفرد بحقوقه الأساسية وتحقيق الأمن الإنساني.

حُصرت إذا النظرة التقليدية للأمن في مرجعية الدولة مما دفع للبحث عن الأمننة بالوسائل العسكرية والمادية، لكن بنهاية الحرب الباردة أصبح الرهان في بقاء المجتمعات وليس الدول، فأخذت المرجعية من الأفراد والجماعة وأصبحت السياسات الأمنية تتشابك فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية، أي كل ما يحيط بالإنسان للمحافظة على استمرارية الفرد والدولة معا، "فالأمن ليس بعدا واحدا بل متعدد الأبعاد ولابد للبعد العسكري الاستراتيجي أن يندمج في أبعاد أخرى."[26]

تتجاوز بذلك المقاربة الأمنية الجديدة التصور القطاعي للتهديد الذي حدد في القطاع العسكري ليصبح مكونا مركبا، محدثة التوسع في مفهوم الأمن سواء في مرجعياته أو المواضيع التي تعد من اختصاصه، فبنهاية القرن 20 لوحظ بروز مواضيع جديدة أمنية: المجتمع، الجماعات، الأقليات، أمن المناطق والأمن الشامل، فلا يهتم الأمن حاليا بشكل حصري بالمشاكل السياسية العسكرية ولكن أيضا بمشاكل التنمية، البيئة، حقوق الإنسان والديمقراطية.[27]

إن التوسيع في مفهوم الأمن والتركيز على أمن الإنسان بفعل العولمة ونهاية الحرب الباردة أدى إلى إحداث التجديد في المفاهيم ذات الصلة بالأمن كالقوة والمصلحة والسيادة، فتحكم الدول في القوة كميزة خاصة قلّت قيمتها اليوم، وأظهرت أحداث 11 سبتمبر قدرة بعض الجماعات الإرهابية على إلحاق الضرر بأمن الدول والنظام الدولي، فالفاعلين غير الدولاتيين لهم القدرة على الضغط أكثر فأكثر على الأمن الدولي، غير أن هدفها ليس الإقليم كحروب التحرير وإنما أهداف

إجرامية ومضادة للدولة، رغم ذلك تبقى الدولة الفاعل الأساسي للأمن الدولي.[28]

كما لم تعد المصلحة بدورها محصورة في ضمان الوحدة الترابية والاستقلال السياسي عن طريق زيادة القوة العسكرية بقدر ما هي أيضا في المحافظة على التجانس المجتمعي داخل الدولة وأمن مواطنيها كونهم المهددين مباشرة بالمخاطر والتهديدات الجديدة العابرة للحدود والتي تعجز الدولة عن صدها.

وزادت العولمة من اشتعال الحروب وعمقت الحروب الداخلية لخلقها الخوف من فقدان الهوية الذي يدفع ببعض الجماعات إلى توظيف العنف للمحافظة على هويتها والسعي للسلطة، ومن بين61 نزاع مسلح ما بين 1989 و1998 ثلاثة منها فقط كانت بين الدول والباقي حروبا أهلية أعطت لها العولمة وجها جديدا، فهي نزاعات تغذيها التجارة العالمية للسلاح التي تدرج فاعلين جدد وتمزج بين السياسة والأعمال،[29] في حين ظن البعض أن تزايد التجارة والاستثمارات الدولية التي زادت من الاعتماد المتبادل بين الأمم، كفيلة بالقضاء على النزاعات والحروب.

لقد أدى التوسيع في مفهوم الأمن إلى إعادة النظر في المبدأ الذي كان من المبادئ الأساسية التي شكلت البنية التحتية للنظام الدولي، فأهم سمات ما بعد الحرب الباردة هو التغير في النظرة للسيادة التي لم تعد مطلقة بحيث انتقل الصراع من على مستوى القمة إلى المستويات الإقليمية.[30] وظهر الجدل حول مبدأ السيادة وحماية حقوق الإنسان مع بروز توجه جديد يضع أولوية أمن الفرد في حالة الإنتهاكات الخطيرة لحقوقه على حساب السيادة ومسؤولية المجتمع الدولي في حماية المواطنين بدلا من دولهم وأن السيادة اليوم تمحى في واقع الممارسات السياسية أمام الإلزامية المتزايدة للاعتماد المتبادل.[31]

3.الأمن الثقافي والأمن المجتمعي

✓ الأمن الثقافي

يعرف 'كنت' الثقافة بأنها مجموعة من الغايات التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حرة وتلقائية انطلاقا من طبيعته العقلانية، وبهذا تكون الثقافة في نضره أعلى ما يمكن أن ترقى إليه على مستوى الوجود الإنساني، ويعرفها 'هيردر' بأنها الصورة أو الهيئة العامة لحياة شعب أو أمة ما، أما 'تيلور' فيرى بأنها كل مركب يتضمن جميع المعارف والعقائد والفنون والقوانين والتقاليد وجميع التنظيمات والعادات المكتسبة من طرف الإنسان كعضو في المجتمع.[32]

ويقصد بالأمن الثقافي الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة محاولات الهيمنة على الثقافة والشخصية القومية، فضلا عن حماية المؤسسات الثقافية داخل المجتمع من التبعية والاختراق الأمر الذي يجعل الأمن الثقافي طريقا للمحافظة على العقل من الاحتواء الخارجي ومن الغزو الداخلي،[33] فهو يعني المحافظة على الذاتية الثقافية وحمايتها وتأمينها من عمليات الغزو والاختراق من قبل الثقافات الأخرى دون أن يعني ذلك التقوقع على الذات، وإنما التعامل والاحتكاك مع الثقافات الأخرى بغرض تنمية ثقافتنا وليس التبعية لها وهو ما يقصد به التزاوج بين الأصالة والمعاصرة.

✓ الأمن المجتمعي

وسّع باري بوزان من مفهوم الأمن ليشمل مرجعيات وقطاعات جديدة لكنه يرى دائما أن الأمن يعني بقاء الدولة. وتتمثل القطاعات الجديدة في:

- **الأمن السياسي:** استقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي ومشروعية إيديولوجيتها.

- **الأمن الاقتصادي:** الوصول للموارد، الأسواق والأموال للإبقاء على مستوى مقبول من الرفاه.

- **الأمن البيئي:** يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية منها والدولية.

- **الأمن الاجتماعي:** معرف بالاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، والطرق التقليدية واللغة والثقافة والممارسات الوطنية والدينية،[34] هذه القطاعات إضافة للبعد العسكري لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لأنها نقاط مركزية أو ثورية في الإشكالية الأمنية تعمل معا في شبكة قوية من الروابط.[35]

رغم هذا يبقي تحليل بوزان واقعيا بوضعه للدولة المرجعية الأساسية ومن الحكومات الفاعلين المركزيين، إلا أن عمله يعد قطيعة مع الفكر التقليدي الواقعي في نقطتين أساسيتين:

✓ لم تعد الدولة بالضرورة المرجعية الأمنية، فالأمن البيئي يُظهر أنه لا دولة بمأمن عن التحولات البيئية، وهناك اختلاف بين المجتمع الذي يعد مرجعية للأمن وبين الدولة، وبسبب العولمة تشعر المجتمعات بارتباطها بنوع من الوعي الجماعي أرقى من الوعي الفردي للأفراد، و المجتمعات مهددة بالهجرة والاستيراد المكثف للممتلكات الثقافية الأجنبية.

✓ يضع مع مدرسة كوبنهاجن من الأمن بناءا اجتماعيا، فأية مسألة اجتماعية قادرة على أن تكون رهانا للأمن عن طريق ممارسات الفاعلين الاجتماعيين الذين عن طريق قوة اللغة يجعلون منها مسألة مرتبطة بالأمن.[36]

عمّق ويفر(OLE WAEVER) من أعمال بوزان، وقلص الميادين الخمسة إلى ميدانين:أمن الدولة والأمن المجتمعي الذي يعتبره بقاء هوية مجتمع أو جماعة ما. فيعرفه بقدرة المجتمع الصمود على مميزاته الرئيسية أمام الظروف المتغيرة وأمام تهديدات محتملة أو حقيقية. فيظهر المجتمع في نظره موضوع التأمين أكثر من الدول.[37]

ويقترح مفهوم الأمن في إطار مدرسة كوبنهاجن التصالح بين الدولة والمجتمع أو بعبارة أخرى اهتمامات السيادة والهوية وهو محور تحليلاتها. فالجذور والبنى والديناميكية تشكل هويات الجماعات والتواصل فيما بينها، والمصالح والتهديدات المحتملة هي ما يمكنها إعاقة سعادتهم.[38] فمصطلح الأمن المجتمعي يربط الأمن بالهوية.

دور تكنولوجيات المعلومات والإتصال في ترسيخ العولمة الثقافية:

1.ما تحدثه تكنولوجيات المعلومات والإتصال من إيجابيات للأمن الثقافي:

القول بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تهديد للأمن الثقافي لا يعني غياب إيجابيات لهذه التكنولوجيات على الأمن الثقافي، فلولاها لما تمكن الفرد من سهولة الحصول على المعلومة من أي مكان كان وفي أي وقت أراد وبأقل التكاليف، فبفضل الأنترنات والقنوات الفضائية لم يعد الفرد والباحث مضطرا لقطع المسافات والوقوف لساعات في طوابير المكتبات للحصول على المعلومة، فالمعرفة هي سر النجاح والتقدم واهتمام المجتمعات والدول بالتعليم في مختلف أطواره لدليل على أهمية المعلومة في إحداث التغيير نحو الأحسن.

تعد تكنولوجيات المعلومات وسيلة لتصحيح المفاهيم الخاطئة والمنتشرة في العالم تجاه حضارات وثقافات وقيم معينة كالتي تمس بالإسلام وعملية تشويه الدين الإسلامي وصورة المسلمين وخلق ما يسمى بالاسلاموفوبيا بتوظيف وسائل الاتصال الحديثة، فيمكن القيام بحملة مضادة وبنفس الأسلحة والوسائل التي تستعمل لتشويه وتشويش الأفكار لإزالة اللبس والأخطاء والدفاع عن الهوية الذاتية من الاختراقات والمغالطات، فهو سلاح ذو حدين.

2.العولمة الثقافية: سيادة القيم الغربية:

مصطلح العالمية (Universalisme) تعبير عن التنوع الثقافي والاعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم متفتح على بعضه البعض مع الاحتفاظ بتنوعاته، فلا

تعني الهيمنة الاقتصادية ولا الثقافية ولا السياسية وإنما التنوع والانفتاح تجاه الثقافات والأفكار الأخرى، وعدم فرض ثقافة معينة. فهي قبول الآخر والتعايش معه واحترام خصوصياته الثقافية والحقوقية، بينما تجتاح العولمة الثقافات الأخرى وتمحوها وتبقيها مجرد فلكلور للاستماع وتمثل سيطرة القوى الكبرى والغالبة التي وإلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية، وتستخدم كل تنوع ثقافي لفرض السيطرة.[39] فالعولمة مشروع للهيمنة يقود لإلغاء الخصوصيات الوطنية وطمس الهويات الثقافية وإنهاء التقاليد والاعتداء على اللغات القومية.[40]

يكمن الاختلاف مع العولمة في كون العالمية إشراك الإنسانية في مجموعة من القيم بينما العولمة هي فرضها عليها وفق منطق القوة. ونشر فوكوياما (Francis FUKUYAMA) مقال له عام 1998م أدرج في كتاب بعنوان "نهاية التاريخ والرجل الأخير" عام 1992م، يؤكد فيه أن العالم لا يشهد فقط نهاية الحرب الباردة ولكن نهاية التاريخ، أي وصول الإنسانية إلى النقطة النهائية من التطور الإيديولوجي لها، والمتمثل في عالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي لحكم الإنسان، مما يعني سيطرة القيم الغربية وهيمنتها سواء كانت هيمنة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية وقبولها كنمط حياة يومي.

تعتبر العولمة الثقافية مساس بالأمن الثقافي للشعوب لأنها محاولة لإيجاد ثقافة عالمية بمعنى توحيد القيم في كل ما يمكن إدراجه تحت لفظ الثقافة، فهي توحيد للثقافات بغير اعتداد للحدود وذلك بفضل الإعلام ووسائله المختلفة والاتصالات بقطاعاتها المتعددة، هذه العولمة مبنية على سرعة انتشار المعلومات وسهولة حركتها مع إمكانية الوصول إليها بغير رقيب أو حسيب.[41]

تتضمن العولمة الثقافية الإنتقال الحر للأفكار والمعلومات والقيم والتوجهات على الصعيد العالمي مما يظهر فقدان الدولة القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات وسيطرتها على الإعلام والمعلومة بفضل وسائل وتقنيات الإتصال الحديثة كالبريد الالكتروني وشبكة الأنترنات، فيزداد الوعي بفكرة العالمية وبوحدة البشرية وبداية الحديث عن الهوية والمواطنة العالمية التي ستحل تدريجيا الولاءات والانتماءات الوطنية، مما يحدث فقدان الهوية الذاتية للفرد وزوال أو تناقص الثقافات المحلية.

إن ما يهدد الأمن الثقافي هو سيطرة وكالات الأنباء العالمية الغربية على أكثر من 80% من تدفق المعلومات في العالم وسيطرة شبكة التلفزيون "س أن أن" لوحدها على معظم الصور التلفزيونية لدرجة أن بعض قادة دول العالم الثالث يعتبرونها مصدرا رئيسيا حتى للمعلومات الوطنية.[42]

وترجع هذه الهيمنة للقيم الغربية بسبب أخذها كمرجعية دولية لتقدير وتقييم السياسات الداخلية للدول من قبل الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، والحركات الثقافية والمؤسسات المدنية والدينية، لذا تدعم جهود الدول النامية للتحول نحو الديمقراطية كتمويلها للانتخابات ومراقبتها ودعم المؤسسات العامة والصحافة والعمل على إبراز دور المجتمع المدني وإقامة ثقافة سياسية إندماجية.

3.الأمن الثقافي مرهون بامتلاك المعرفة وسبل نشرها:

من غير الممكن أن تتقوقع الشعوب على نفسها بحجة المحافظة على ثقافتها المحلية من التشويه والتخريب والتداخل مع الثقافات الأخرى في زمن تقلصت فيه المسافات بسبب وسائل الاتصال الحديثة وسهولة الحصول على المعلومة، فالتحدي اليوم هو في مدى قدرة الدول على ضمان أمنها الثقافي خاصة

منها الدول النامية مما يستدعي امتلاك تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلا أنه ليس بالأمر اليسير.

في الحقيقة هنالك فرق بين الدول التي تملك قوة ووسائل معلوماتية متطورة وبين التي لا تملكها، فالأولى تتحكم وتستخدم وتنتج المعلومات، أما الثانية فتقوم بمجرد عملية استقبال لما تنتجه وتسوقه وتروجه المتحكمة فيها، و" تكنولوجيا الإتصال الحديثة تشكل أحد المظاهر الرئيسية للهيمنة الإتصالية على المستوى الدولي، "[43] وهو الأمر الذي يقسم العالم إلى مهيمن وتابع بفعل التحكم في تقنية المعلومات والتي بفضلها يتحكم في الصناعات المتقدمة كالسلاح ومختلف وسائل النقل بالإضافة لعملية الترويج للمفاهيم الجديدة كالأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة وجعلها الحل لخروج دول العالم والدول النامية خاصة من خطر اللا استقرار والأزمات والفقر رغم ما تحمله هذه المفاهيم من مخاطر كامنة لها.

فالأمن الثقافي هو العمل على المحافظة على الذاتية الثقافية وعلى مقومات الثقافة وتأصيلها والعمل على تطويرها وتنميتها لتساير تنامي المعرفة دون أن تفقد المجتمعات هويتها، فلا بد من الإنفتاح على الثقافات الأخرى وعلى الثقافة العالمية لتطوير وتحسين الثقافات المحلية دون محوها أو إفراغها من خصوصياتها، فلا بد من المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة لأن الإنطواء والإنعزال وبوجود تكنولوجيا الاتصالات سينعكس سلبا على المجتمعات والأفراد الذين لا يعرفون أية قيم يتبنوها مما يخلق في الأخير إنشقاقات في البنى الاجتماعية للمجتمعات.

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى فشل معظم حكومات العالم في السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها ومنه صعوبة حصر الأضرار الناجمة عن ذلك سواء فيما تعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى إنعكاس الأمر على درجة الولاء للأنظمة السياسية، فقد تشكل إحساس بالولاء والمشاركة لما يطلق عليها بالمجتمعات الإلكترونية التي تتبنى ثقافة عالمية كبديل عن فكرة التعددية الثقافية،[44] فهي تمس وتهدد الأمن الاجتماعي للدول أين توضف وسائل الإعلام الدولية والمحلية في الترويج للقيم الاجتماعية والثقافية الغربية في دول الجنوب ومنها الدول العربية مما قد يتسبب في إحداث تصدع واضطراب شديد في منظومة قيم شعوب هذه الأخيرة.[45]

والإعلام يلعب دورا هاما في عملية الإتصال والتواصل بين الشعوب ونظرا لوجود الإختلال في النظام الإعلامي العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية، خاصة من حيث الإمكانات جعل وكالات الأخبار والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية توضف وسائل الإعلام كسوق لترويج المنتجات الإعلامية بكل ما تحمله من قيم ثقافية غربية مناوئة، كما أن لوسائل الإعلام تأثير بالغ على توجيه فكر الشباب وثقافتهم لما تروجه لصالح ثقافة العولمة وترسيخ المفاهيم الموجهة.[46]

إن القول بوجود تهديد لتكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأمن الثقافي لا يقصد به فقط الممارس من قبل الدول الكبرى والمالكة لهذه التقنية في زمن العولمة الثقافية وإنما أيضا عدم امتلاك الدول النامية لهذه التكنولوجيات ونقص أو ضعف منتوجها المعرفي مما يضعها في فخ التبعية الثقافية خاصة وأن لغة العلم اليوم هي اللغة الانجليزية في المقام الأول، والمتصفح الأنترنات يعرف ذلك.

والتبعية الثقافية هي ذلك النمط من العلاقات التي تجعل ثقافات ما تعتمد بنيويا في إنتاج ثقافتها على ثقافات أخرى تمارس عليها سيطرة ما سواء بسبب تفوق هذه الأخيرة أو بسبب إنعدام الثقة بالنفس لدى الثقافات الضعيفة وعدم قدرتها على إنتاج المعاني والأفكار والأنماط السلوكية التي تحتاجها مجتمعاتها والتي تظهر في إحلال قيم

وعادات وأنماط سلوكية محل القيم السائدة في هذه المجتمعات،[47] فلو نظرنا للمجتمعات الإسلامية نجد أن سلوكيات ثقافية غريبة عملت على اجتياحها كظاهرة الاحتفال بعيد الحب أو عيد العشاق وشراء لعب بابا نوال في أعياد الميلاد ومودة الأزياء وحفلات الزواج وغيرها في حين قد ينسى المرء تذكر يوم أول محرم والمولد النبوي الشريف.

إن ضعف تحكم أو اهتمام الدول بمخزونها الثقافي والذي يضمحل تدريجيا بفعل التأثير السلبي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال كونها تساهم في خلق ثقافة عالمية قد تتصادم مع الثقافة المحلية كقضية تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل كمبدأ عالمي وبين جعلها في بعض الثقافات في المرتبة الثانية بعد الرجل كبعض المجتمعات الأسيوية والإفريقية، فالتهديد يكمن في عدم امتلاك الدول الضعيفة لنفس حجم الإمكانات للقيام بالحملة المضادة ولا حتى استغلال ما تملكه، فهناك دول خصصت وزارة للثقافة مما قد يظهر اهتمامها بأمنها ومنتوجها الثقافي، لكن للأسف أموال هذه الوزارات تصرف على الغناء والرقص في سهرات فنية تكلف الملايين بدلا من التركيز على حماية وتطوير وتنمية ثقافة المجتمع، علما أن" الدول المتقدمة تخصص حوالي 20% من دخلها الخام مباشرة في نشاطات لها علاقة بإنتاج وتوزيع المعلومة.[48]

تقوم القوى الكبرى من خلال وسائل الإتصال الحديثة بالدعوة والتشهير لفكرة الهوية والمواطنة العالمية لتوحيد البشرية من خلال توحيد القيم ولكن المشكلة هي أن هذه المفاهيم بالإضافة للتدخل الإنساني، مسئولية الحماية، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية منتوج معرفي غربي لتسهيل تبعية الدول الضعيفة واختراقها، والمؤسف أن هذه الأخيرة تشهر بدورها لهذه المفاهيم من خلال الملتقيات والندوات والأيام الدراسية دون البحث عن القيام بمنتوج فكري نابع من إمكاناتها الذاتية وحاجاتها وثقافتها وليس لما يراه الآخر مناسبا لها.

لقد جعلت الوسائل التكنولوجية الحديثة للإتصال من الإمكانية فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من الشعور بالإنتماء والولاء لدولة أو لمجتمع معين، ويقول جيمس روزنو "أننا نعيش في فترة فقد فيها مفهوم الإقليم الإرتباط العميق بالأرض الذي يسيطر على الأحاسيس والعقل قليلا من جاذبيته وسلطته المشروعة، فالنتائج والوظائف هي التي أضحت تشد الإنتباه دون النظر لموقعها الجغرافي."[49]

يشكل التدفق الحر للمعلومات في اتجاه دول العالم الثالث ضررا بالغا بحقوق شعوبها في المجالين الثقافي والإعلامي، وكثيرا ما وضفته الدول المتقدمة بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات كأداة اقتصادية وإيديولوجية للسيطرة على شعوب العالم الثالث والتدخل في معظم دولها وانتهاك سيادتها الوطنية وضرب سياستها الإنمائية وتخريب ثقافتها القومية، فهو تدفق حر في اتجاه واحد.[50]

تتجه إذا الدول المتقدمة نحو تنميط الثقافات المحلية واستبدالها بالثقافة العالمية التي تنتجها وتفرضها بما تملكه من وسائل إتصال حديثة وكم معلوماتي يسوقها نحو تقبل القيم العالمية كقيم للتحضر والتقدم مما يشكل تهديدا لثقافة العديد من المجتمعات ومهددا لأمنها المجتمعي وفقدان لهويتها، والذي يظهر جليا من خلال المساس بأقرب شيء لدى الفرد ألا وهو اللغة خاصة إذا علمنا أن أكثر من 90% من الحجم المعلوماتي المتوفر على مواقع المعلومات على الأنترنات هي باللغة الانجليزية مما يدفع بالأفراد لإتقانها لأنها لغة العلم والمعرفة، وقد يفر من لغته الأصلية ويخجل منها ويكف عن استعمالها أو يزاوج بين اللغتين كجزء من هويته.

يظهر تهديد تكنولوجيا المعلومات والإتصال كذلك من خلال الأثر الذي تحدثه على المنظومة التربوية والتعليمية، فكثيرا ما نلاحظ على الطلبة اليوم عدم إتقانهم للغة العربية ولا أية لغة أخرى لضعف هذه المنظومة بدءا من السنوات التعليمية الأولى، ففي كل مرة توضع برامج لإصلاح المنظومة التربوية دون نجاحها لأنها توضع حسب مقاييس ونظم تفكير لا علاقة لها بالمجتمعات النامية، والاعتماد على ما ينتج وما يبث وينشر بوسائل الإتصال الحديثة أضعف لغتها وقدرتها على المنافسة المعرفية.

ويجمع الباحثون على أن التعليم في مختلف مراحله وبشكل خاص التعليم العالي هو أداة الأمن الثقافي للنهوض بالمجتمعات النامية وفي مختلف حقول المعرفة والإنتاج والإبداع، لأن تحسين الإنتاج العلمي ووضعه في خدمة المجتمع هو المدخل الطبيعي للارتقاء بالإنسان الفرد أولا، وبالمجتمع ثانيا وبالحضارة الإنسانية الشمولية في عصر العولمة.[51]

لم يعد المجد اليوم يقاس ويتحدد بالغزو وإنما بالإعلام والفن والإبداع والرياضة، [28] فما يميز الولايات المتحدة الأمريكية ليس تفوقها العسكري والاقتصادي وإنما امتلاكها لميزات القوة الناعمة بفضل قوتها الإعلامية والتقنية بدليل أنها تملك لوحدها ما يزيد عن 400 قمر صناعي أي نصف عدد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والمقدرة بحوالي ألف قمر صناعي، وتوظيفها في مختلف المجالات خاصة منها العسكرية والأمنية والجوسسة، مما يعطيها السيطرة على المجال المعلوماتي، وما السباق نحو غزو الفضاء إلا مجرد سباق لأخذ أكبر مساحة من الفضاء عن طريق الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء بغرض التحكم وتوجيه المعلومة بواسطة مختلف وسائل الإتصال الحديثة خدمة لمصالحها ولأمنها القومي.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إعادة النظر في كثير من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوما السيادة والأمن القومي، بحيث لم تعد الحدود كفيلة بوقف التهديد وتنقل المعلومات التي تفضح سلوكيات الحكومات وتنشر الوعي السياسي لدى المواطنين مما قد يفتح المجال للتدخل الإنساني باسم حماية حقوق الإنسان أو باسم الديمقراطية.

فلم تعد العديد من الدول آمنة بمجرد أن لها حدود وجيش، إذ لعبت شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتوتير في مدة قصيرة دورا أساسيا وحاسما في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي مس العديد من الدول العربية كتونس ومصر وسوريا أو ما يطلق عليه إعلاميا بالربيع العربي أكثر مما لعبته الأحزاب السياسية لعقود عديدة كونها خلقت مجالا واسعا لتواصل الأفراد وإعطائهم حرية تعبير أكبر وتمكينهم من تنظيم تحركاتهم وتوثيق أعمال الأنظمة السياسية الحاكمة.

الخاتمة

أصبحت المجتمعات والدول اليوم أمام تحديات كبيرة ترتبط بمدى مقدرتها على ضمان أمنها الثقافي في عصر يعرف بعصر المعلوماتية نظرا للتطور الهائل والسريع الذي مس تقنية المعلومات والإتصال، بحيث زالت المسافات وسهلت عمليات إنتاج ونقل وتبادل المعلومات بفضل وسائل الإتصال الحديثة لدرجة أن المسافات والحدود لم تعد عائقا أمام المعرفة.

إن الحديث عن عولمة الثقافة هو الحديث عن وجود تهديد للأمن الثقافي لمجتمعات وشعوب العالم الثالث على اعتبار أنها ثقافة القوى الكبرى في ميزان العلاقات الدولية والتي لم تشترك في بلورتها وإسنادها كثقافة أو كقيم عالمية والفضل في ذلك هو لتكنولوجيات المعلومات والإتصال والتي تفتقر لها الدول الفقيرة والضعيفة مما يجعل أمنها الثقافي يعيش حالة من التهديد المستمر والدائم.

الهوامش

(1) موسوعة ويكيبيديا الحرة، "تقنية المعلومات" http ://ar.wikipedia.org/wiki/تقنية_المعلومات

(2) إبراهيم صديق محي الدين، " مفهوم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات". www.ibrahimiat.blogspot.com/2013/03/blog-post_1540.html

(3) موسوعة ويكيبيديا الحرة، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". http ://ar.wikipedia.org/wiki/تكنولوجيا_المعلومات_والاتصالات

(4) إبراهيم صديق محي الدين، مرجع السابق الذكر.

(5) ثامر كامل محمد، "العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 27، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 224- 253، ص ص 227- 228.

(6) عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، "مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1995، ص 90.

(7) خلود عصام، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72780

(8) حسن توفيق إبراهيم، "العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية :رؤية أولية من منظور علم السياسة، "عالم الفكر، المجلد28، العدد02، أكتوبر_ديسمبر1999، ص 185.

(9) علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000، ص29

(10) James ROSENENAU, « Le processus de mondialisation », Etudes internationales (numéro spéciale), volume24, n°3, Septembre 1993, p 503.

(11) Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver, williams et autres ».Consulté le 05/04/2005. www.revue.org/conflits/article.php3?id – article=330

(12) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 244

(13) Hélène VIAU, La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal, Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000, p 85.

(14) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوربا والحلف الأطلس)، الجزائر، المكتبة العصرية ، 2005، ص19.

(15) محمد فائق، "التنمية وحقوق الإنسان"، سلسلة محاورات التنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، 1995، ص 37.

(16) Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94 : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris, Economica, 1994, p 25- 26.

(17) لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، نيويورك، 2003، ص 04.

(18) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Op.Cit, p26.

(19) Taylor OWEN, «Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité Humaine» Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement, Genève, Palais des Nations Unies, Trois, 2004 pp19-27p 23.

(20) Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire, Paris, Economica, 1993, p 01.

(21) LE GAULT(Albert), «Réflexion sur un nouvel ordre mondial » www.idrc.ca/books/report/f232/legault.htm

(22) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Op, Cit, p 03.

(23) SADAKO (Ogata), «Globalisation and human security ». Consulter le 26/02/2004.

www.humansecurity-chs.org/doc/columbia.htm

(24) lloyd AXWORTHY, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999, pp333-342, p 337.

(25) France GAUDREAULT, «L a société civile et la sécurité humaine : la politique canadienne de contrôle des armes légère et de petit calibre (ALPC)». Consulter le 06/03/2004

www.idrc.cfpc.gc.ca/offer annul évents/france-gandreault.htm

(26) Michèle-Bacot DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT, Marie-Claude PLANTIN, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002, p 42

(27) Monica SERRANO, « Gouvernance et sécurité en Amérique du nord » Dans, HERMET (Guy), KAZANCIGIL (Ali) et PRUD'HOMME (Jean-François), La gouvernance : un concept et ses applications, Paris, Editions Karthala, 2005, p209

(28) Pierre CONESA, «La sécurité internationale sans les Etats, » La revue internationales et stratégique, n4, printemp 2003, pp102-109, p105.

(29) Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain1999 : La mondialisation à visage humain, Bruxelles, De Boeck & Larcier, 1999, p 05

(30) سعد توفيق حقي، النظام الدولي الحديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 104- 105.

(31) Bertrand BADIE, «Construire la communauté politique d'un monde cosmopolite » Dans, BADIE Bertrand et Alii, Qui a peur du IIIe siècle ? Le nouveau système internationale, Paris, La Découverte, 2005 /2006. p114.

(32) بركات محمد مراد، "الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل".مجلة العربي، 2013. www.alarabimag.com/Article.asp?ART=1047&ID

(33) "نحو دراسة مقومات الأمن الثقافي"، جامعة أم القرى، 2014.

www.uqu.edu.sa/page/ar/118062

(34) Marie- Claude SNOUTS et AL, Dictionnaire des Relations Internationales, Paris, Dalloz, 2003, p 452

(35) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 160.

(36) Marie- Claude SNOUTS et AL، Op.Cit, p 453

(37) Robert CHAOUAD, « Les frontières de la sécurité ». Consulter le 10/01/2011

www.implication-philosophiques.org/dossiers/securite/les-frontieres-de-la-securite/

(38) Thierry BALZACQ, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ?», Revue internationale et stratégique, N52, Hiver 2003, pp 33-50, p39.

(39) شمس الدين محمد مهدي، "العولمة وأنسنة العولمة"، منبر الحوار، العدد 37، شتاء 1999، ص08.

(40) بدر أحمد جراح، مرجع سابق الذكر، ص 164.

(41) عبد العزيز التويجيري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، (د.ب.ن)، دار الفكر العربي، 2001، ص3

(42) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في دول العالم الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987، ص 30.

(43) ثامر كامل محمد، المرجع سابق الذكر، ص 229.

(44) نفس المرجع، ص 124- 125.

(45) نفس المرجع، ص 237

(46) مصطفى المصمودي، تأثيرات الإعلام الكوني على الأمن الثقافي العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1996 ، ص120.

(47) عبد الخالق عبد الله، " التبعية والتبعية الثقافية : مناقشة نظرية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، جانفي1986، ص1

(48) Dalila Mohellebi Et Dou Henri Atelis, «Les Nouvelles Technologies De L'information Et De La Communication & La Capitalisation Des Competences Internes De L'entreprise»

www.isdm.univ-tln.fr/**PDF**/isdm31/ isdm31_dallila.**pdf**

(49) James ROSENENAU, Op.Cit, p 502.

(50) عواطف عبد الرحمن، المرجع سابق الذكر. ص75

(51) بركات محمد مراد، المرجع سابق الذكر.

(52)- Marisol TOURAINE, le bouleversement du monde : géopolitique du XXI siècle, Paris, Seuil, 1995. p324-325.

مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول

أ/ محمد عمرون

Abstract:

The issue of How Nation-States Craft their National Security policy is Considered as one of more interesting topics for researchers of the security studies and decision-makers, especially in international environment who product a group of composite, complex and multiple threats, which require real perception for its, as well as the compilation of all national capabilities available.

The formulation of national security policy able to achieve their goals and their targets, requires a set of methodological steps in the form of a unified political cycle consisting of 04 stages, starting by fixation of security objectives, then the monitoring of threats, finally the Compatibility and agreement stage, and sometimes this policy needs amendments and revisions as a result of emergency conditions may occur.

States also faces a set of challenges when formulating their national security policy, some of these challenges are controlled, others need to skill, experience, efficiency and strength of the institution(s) which making this policy, such as the nature of threats, the balance between secrecy and transparency, human and material cost of this policy.

The outputs of this policy is an indicator to measure decision-maker's perception and his awareness for internal and external environment, a good reading of the various challenges, whether related to the policy per se or surrounding it, can ensure national security policy effective and successful.

يُعتبر الأمن القومي* National Security من القضايا الجوهرية للدولة، وحمايته من أولى أولويات أي سلطة قائمة اتجاه مواطنيها، وهو ما جعل هذا المفهوم يترسخ بما فيه الكفاية في الخطابات السياسية وأبحاث العلاقات الدولية، فظهرت محاولات متعددة لإعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم "الأمن القومي" في مختلف الكتابات العلمية والنقاشات اليومية، ما أنتج ترجمات وتفسيرات جد متنوعة له، حيث اختلفت هذه التعاريف بسبب نظرة كل باحث إلى الموضوع من جهة، ولغموض

المفهوم وتعدّد أبعاده من جهة أخرى، إلا أنه يمكن تصنيف مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن القومي إلى فريقين.

الفريق الأول حصر الأمن القومي في مفهومه المادي العسكري البحت، حيث عرّفت الموسوعة السياسية "الأمن القومي" بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[1]"، كما رأت الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية أن الأمن القومي هو: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها[2]"، فيما عرّفه قاموس وزارة الدفاع الأمريكية للمصطلحات العسكرية بأنه: "مصطلح جماعي يشمل كل من الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية... بغرض كسب: أ- ميزة وأفضلية دفاعية (عكسرية) أعلى من أي دولة أجنبية أو مجموعة دول، ب- علاقات خارجية مواتية، ج- وضعية دفاعية قادرة بنجاح على مقاومة أي عمل عدائي أو مدمرمن الداخل أو الخارج، علني أو سري"[3].

أما الفريق الثاني فهو ذلك الذي قدّم الأمن القومي في مجاله الأوسع، حيث أكّد **"كولودزيج kolodgeij"** على ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعصرنا، لأن مؤيدوا هذا الموقف يختارون إدخاله في حقل دراسات العلوم الاجتماعية وفي ميدان أرحب للأمن القومي يشمل الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا (علم دراسة أصول الإنسان)، أو أن يدخلونه في رزمة واسعة من المشكلات العالمية الطابع تحت عنوان: الدراسات الأمنية بما فيها العنف المحلي والأخطار والصراعات الداخلية أو العابرة للدول كمرض نقص المناعة وتهريب المخدرات والديون العالمية والكساد الاقتصادي والانفجار السكاني والتلوث البيئي واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، كما أن **"روبرت مكنمارا Robert Mc Namara"** وزير الدفاع الأمريكي خلال حرب فيتنام يقول: "أن الأمن يعني التنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات الحقيقية في مختلف المجالات سواءا في الحاضر أو المستقبل"[4].

وعلى العموم، فإنه يمكن القول بأن الأمن القومي كمفهوم يغطي فكرة قدرة الدولة على حماية قيَمها الداخلية من أيّ تهديد بالشكل الذي يُعزز مكانتها ويحفظ بقاءها، إلا أنه يحتاج إلى تطبيق فعلي، أين تحوّله الدولة من المجرّد إلى واقع عملي ملموس، وهو ما يتم من خلال صياغة سياسة معلومة المبادئ، ثابتة الأهداف ومحددة الوسائل، تسمى عادة بـ "سياسة الأمن القومي".

مفهوم سياسة الأمن القومي:

إن "سياسة الأمن القومي" هي فن وعلم تطوير وتطبيق وتنسيق أدوات القوة الوطنية (الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية والإعلامية) لتحقيق الأهداف التي تسهم في الأمن القومي، وتسمى أيضا الاستراتيجية الوطنية أو الاستراتيجية الكبرى**[5]"، فهي آداة الربط بين العناصر الثابتة Static Elements مثل العامل الجغرافي والعناصر المتحركة Dynamic Elements أي مجموعة الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم التي تكمن وراء تصرفات الدول[6].

وهي أيضا، علاقة محسوبة ومدروسة بين الغايات والوسائل، النوايا والقدرات، القوة والغرض منها، إنها تَصالح وتَوافق مع ما يريد "الفاعل" من صياغة الاستراتيجية (الأهداف) والموارد المتاحة (القدرات) لتلبية الرغبات (تحقيق الأهداف)، فهي تمثل خطة الأمة لاستخدام منسَّق لكل أدواة وعناصر قوة الدولة- فضلا عن العكسرية- لتحقيق أهدافها التي تدافع عنها وتقديم(advance) المصلحة الوطنية، كما أن مصطلح "سياسة الأمن القومي" يصف تخطيط،

منهجية، عقلانية العملية....المشكّلة من قبل قادة أقوياء، ثقافات تنظيمية وهيئات حكومية[7].

وغالبا ما تعبّر هذه السياسة عن وجهة نظر القيادة السياسية في إدارة شؤون الدولة في حالتي الحرب والسلم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية...إلخ، كما تقدم هذه السياسة إرشادات وتوجيهات عامة لكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وأدواتها ولكافة العناصر التي تتولى التخطيط على المستوى الوطني، إضافة إلى القواعد العامة واتجاهات ومعايير التخطيط الاستراتيجي المطلوبة، وحيث أن العلاقة بين السياسة والاستراتيجية محكومة بتبعية الثانية للأولى، فإن كافة استراتيجيات الدول يجب أن تنسجم مع هذه السياسة وأن تحقق أهدافها[8].

إن سياسة الأمن القومي كإطار عمل لديها دور في الحاضر والمستقبل، من خلال تسليط الضوء على المصالح الرئيسية للأمة وصياغة الخطوط العريضة من أجل إدارة ومواجهة التهديدات والفرص الحالية والمستقبلية، فعموما، فإن سياسات الأمن القومي هي الأعلى في السلم الهرمي من السياسات الأمنية الأخرى التابعة مثل العقيدة العسكرية، استراتيجية الأمن الداخلي...الخ، والتي تهتم بالأمن القومي بصلة مع الوكالات المعنية[9].

كما تحاول الدولة - من خلال سياسة الأمن القومي- الدفاع عن كيانها اعتمادا على قدراتها الذاتية في مواجهة ما قد يتهددها من أخطار، فتخصص من الموارد والإمكانيات ما يتناسب مع طبيعة وحجم هذه الأخطار، واضعة نصب أعينها عجز الأمم المتحدة عن القيام بمسؤوليتها كاملة وتأثير الدول الكبرى عن كل تحرك تقوم به الأمم المتحدة، ولذلك تحاول الدولة أن تقدر بطريقة موضوعية المخاطر التي تواجهها في الداخل أو من الخارج، آخذة بعين الاعتبار ما لدها من مقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية، وكيف يمكن استخدام هذه المقدرات استخداما سليما حينما يتطلب الأمر استخدامها، وبعبارة أخرى كيف توازن الدولة بين مواردها والغايات التي ترجوها[10].

هذه العملية ينتج عنها كتابة إعلان رسمي حول الطريقة التي تنوي الدولة تحقيق أهدافها الأمنية داخل كل من النظام الدولي وبيئتها الأمنية المحلية الخاصة بها[11]، وغالبا ما تُعرض هذه السياسة في شكل وثيقة متكاملة تحدد الطريقة التي من خلالها يضمن الأمن للدولة عموما ولمواطنيها، ومصطلح "سياسة الأمن القومي" قد يطلق عليه أيضا خطة، استراتيجية، مفهوم، عقيدة....إلخ. حيث يتم تحديدها بواسطة تشريعات محددة[12].

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يقدم الرئيس استراتيجية الأمن القومي " National Security Strategy of The United States" كل عام أمام الكونغرس - وإن كان في الواقع هذا لا يحدث دائما -، حيث أن أول استراتيجية أمريكية وضعت كانت في سنة 1987، ووصفت بأنها وثيقة مفيدة حيث جمعت البيانات من قطاعي السياسة الخارجية والدفاع الأمريكية وحددت المصالح والأهداف الأمريكية، مع عرضها لبعض التهديدات.

وهناك حالات أخرى، السلطة التنفيذية هي المسؤولة وحدها في إنتاج وصياغة استراتيجية الأمن القومي، ففي الفيديرالية الروسية مثلا، مجلس الأمن القومي يصيغ هو بنفسه الاستراتيجيات الأمنية والتي تقرها السلطة الاتنفيذية، أما في النمسا فقد أنشأ البرلمان في 2001 مجلسا للأمن القومي والذي خولت له صلاحية إعداد وتوجيه سياسة الأمن القومي للبلاد، لكن بدون إلزامه بإعداد هذه السياسة في وثيقة لـ "ساق" متكاملة (بالرغم من أن هذا قد تم)[13].

كما أن هناك بعض الدول – ومن القوى الكبرى- لا تنشر سياستها للأمن القومي في وثيقة وحيدة، لكن تعتمد على ما يعرف بـ " الورقة الأبيض White paper"، وهي تقارير حكومية رسمية تصدرها

الهيئة المختصة، هذا ما نجده في المملكة المتحدة، فرنسا، وحتى الصين التي نشرت ما لا يقل عن سبع "أوراق بيضاء" منذ 1998 آخرها كان في أفريل 2013، كما قد نجد دولا أخرى لا تنشر وثائقها حول هذه السياسة وتجعلها ضمن "سري للغاية"، وأخرى لأنها لا تملك سياسات متكاملة مكتوبة ومدونة لأمنها القومي- وهذا ما نجده غالبا في الدول المتخلفة- .

مراحل رسم (صياغة وإعداد) ساق:

إن صياغة ورسم أي سياسة أمنية قومية يتطلب اتباع مجموعة من الخطوات المنهجية في شكل دورة سياسية موحدة متكونة من 04 مراحل بدءا بضبط الأهداف الأمنية، ثم رصد التهديدات، مرورا بمرحلة التوفيق فالموافقة عليها، وفي بعض الأحيان تحتاج هذه السياسات إلى تعديلات وتنقيحات نتيجة لظروف طارئة قد حدثت، وسنورد الآن بالتفصيل كل مرحلة من هذه المراحل:

أ- مرحلة تحديد الأهداف الأمنية Security Objectives:

إن تحديد الأهداف الأمنية هي الخطوة الأولى في وضع "ساق"، حيث تسمح بوصف الوضع الأمني للبلاد والأهداف التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه السياسة، وتحتل عادة وزارة الشؤون الخارجية والدفاع الريادة والأسبقية في هذه الخطوة، لكن هناك مساهمات مهمة نكون بحاجة لها من طرف وزارة الداخلية، الاقتصاد، النقل[14].

تشمل سياسات الأمن القومي الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتركز أهداف الدول العسكرية على الحفاظ على أمن الدولة على امتدادها، ويشمل هذا الأمر الدفاع عن حدود الدولة ضد التهديدات الخارجية، وحماية أراضي الدولة والشعب من التهديدات الأمنية الداخلية، كما يعد الأمن المادي شرطا ضروريا للأمن القومي، وإن لم يكن شرطا كافيا، وبالإضافة إلى هذا تسعى الدول إلى تحقيق الحكم الذاتي والاستقرار السياسي، وهذان هدفان من الأهداف السياسية. القومية[15].

فيما تضم الأهداف الاقتصادية القومية كلا من الرخاء الاقتصادي، الذي يقاس في الغالب بنصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، والاستقلال الاقتصادي، أما الاكتفاء الاقتصادي الذاتي الكامل فغير مرغوب فيه دائما ويستحيل تحقيقه عادة، وتستطيع الدول أن تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة كجزء من الاقتصاد العالمي، أكثر من أن تكون وحدات اقتصادية منفصلة، لكن ثمة علاقة تبادلية بين الرخاء الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي، أما التكامل فيلحق نوعين من الارتباط: الحساسية، وسهولة التأثر، وتقاس الحساسية بمدى تأثر اقتصاد الدولة بالأحداث الخارجية، فالاقتصادان الأمريكي والياباني، على سبيل المثال، حساسان إزاء تغير أسعار النفط[16].

إن محتوى هذه الأهداف التي يتم تحديدها يعتمد كثيرا على الموقع الجغرافي للدولة، وعموما غالب هذه الأهداف تأتي على النحو التالي:

- لمنع ظهور أو نمو مختلف التهديدات للأمن القومي.
- لدعم سلامة كل الأراضي والاستقلال السياسي واستقرار البلاد.
- للدفاع عن أي عدوان.
- للحفاظ على حرية التصرف ضد أي ضغوطات سياسية، عسكرية أو من أي طبيعة كانت.
- لحماية المجتمع من الاعتداءات الصادرة من الفواعل غير الحكومية.
- لحماية الموارد الطبيعية وغيرها من وسائل الوجود.
- للحفاظ على الوصول للأسواق الخارجية (طرق العبور، حرية الملاحة...).

– المساهمة في السلام والاستقرار الدوليين ومواصلة تطوير القانون الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة[17].

ب- رصد التهديدات:

إن رسم سياسة أمنية فعالة يتطلب إجماعا وطنيا يحدد ماهو رئيسي من مصادر التهديد المدركة وما هو ثانوي منها، حيث تقوم الأجهزة الأمنية والديبلوماسية بتجميع المعلومات من مصادرها المختلفة ثم تقوم بتصنيفها وتأكيدها وتحليلها وتداولها مع الأجهزة المناظرة الأخرى لتحقيق رؤية متكاملة لمصدر التهديد وكشف أبعاده المختلفة وحجمه الحقيقي هدفه الرئيسي[18]، وتعتبر وزارة الدفاع والخارجية أهم الأجهزة المكلفة بتحديد وتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجه البلاد، وبتعاون وثيق ومتكامل مع أجهزة الاستخبارات، وزارة الداخلية والتي تشارك برؤيتها حول الوضع الأمني الداخلي، مع إمكانية توسيع ذلك إلى أجهزة الدولة المتخصصة الأخرى (الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى)، ما يسمح بتوسيع مجال الإدراك لمصادر التهديد، ومن ثم الأخذ بالمفهوم المجتمعي للأمن القومي الذي يغطي عديد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، والجيوبوليتيكية).

ويعد إدراك مصادر التهديد من الخطوات الرئيسية والمتطلبات السابقة على رسم أية سياسة أمنية، ففي ضوء إدراك مصادر التهديد يتم حصر القدرات القومية ووضعي استراتيجية توظيفها لمواجهة تلك المصادر، وهكذا فإن عملية إدراك مصادر التهديد تكون ذات بعدين: الأول: ذاتي غير موضوعي، ويتعلق برؤية تلك المصادر، أي كيف ترى الدولة أمنها في ضوء رؤيتها لأمن الآخرين، والثاني: موضوعي يتعلق بعملية حصر وحساب القوة القومية للدولة وبحث كيفية توظيفها واستخدامها وتعظيم عناصرها[19].

كما أن إدراك مصادر التهديد يثير نقطة هامة وحاسمة، فاتفاق الأطراف المعنية على مصدر التهديد المدرك، والإجماع على تصنيفه بالحجم الحقيقي (رئيسي - ثانوي) ضرورة، حتى يمكن للقيادات السياسية والتخصصية، وضع إستراتيجيات المواجهة (العليا والتخصصية)، ويعني ذلك تماسك الجبهة الوطنية (القومية - الإقليمية)، وتكاتف قواها المختلفة، للتصدي للتهديد في إطار خطة واحدة منسّقة[20].

ج- التنقيح والمراجعة:

إن تنقيح ومراجعة "سياسة الأمن القومي" يكون ضروريا في إحدى حالتين، إما نتيجة لتغيرات طارئة وقعت في البيئة الاستراتيجية، ما يحتم على صناع "ساق" تكييفها بما يتلاءم مع الوضع الجديد، وهنا نشير إلى أن تغيّر المنتظم الدولي سنة 1991 بنهاية الحرب الباردة والنظام الثنائي القطبية، دفع عديد الدول إلى إعادة التفكير في سياستها الأمنية بما يتواءم مع نظام أحادي القطبية، كما أن تقدير المسؤولين والفاعلين بالدولة أن السياسة الأمنية الحالية غير فعالة ولا موائمة نتيجة لقصورها عن تحقيق الأهداف المسكرة تدفع إلى الحاجة لتعديلها.

ففي بعض الدول تبادر في الغالب السلطة التنفيذية بالطلب لمراجعة سياسة الأمن الوطني، وفي بعض الحالات يمكن أن توصي السلطة التشريعية أو المجلس (الهيئة) المختص بمراجعة سياسة الأمن الوطني، وقد يتم القيام بهذه المراجعة على أساس سنوي أو دوري أو خلال مناسبات خاصة[21].

د- مرحلة التوافق والموافقة:

إن التوصل إلى **توافق** يتم من خلال البحث - خلال عملية الصياغة- على مساهمات مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع الأمني وتدوير وتداول - دائما خلال هذه العملية- الوثائق الأصلية الرئيسية المنبثقة من الهيئات المعنية، هذا التداول يكون إما بطريقة داخلية أو بنشر الوثائق للرأي العام أو بالطريقتان معا.

وقد تكون **موافقة** السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية على هذه السياسة مطلوبة، فإذا بادرت

السلطة التنفيذية في عملية المراجعة، فمن غير المرجح وجود حاجة للحصول على موافقة المجلس التشريعي، ولكن قد يتم إقرار عرض "سياسة الأمن القومي" المعدّلة إلى الهيئة التشريعية للبلاد لضمان تأييدها، فهناك بعض البرلمانات الوطنية يمكنها أن تأخذ علما فقط بتعديل "ساق"، كما هو الحال في سويسرا، في حين أن آخرين لديهم الحق في تغيير كبير في النص المبلّغ[22].

في الأخير يبقى السؤال المركزي الذي يؤطر إعداد "سياسة الأمن القومي" هو إذا ما كانت هذه الأخيرة تهدف في المقام الأول أن تكون سياسة واقعية، لديها القدرة على تحقيق أهدافها بالموارد المتاحة؟.

مسؤولية رسم سياسة الأمن القومي:

تختلف الجهة أو الهيئة المسؤولة عن إعداد "سياسة الأمن القومي" من دولة لأخرى، فهناك ارتباطات مؤسساتية وقانونية وأخرى متعلقة بالتراكم الخبراتي للدولة تتحكم وتؤثر في تحديد من يُخوّل له إعداد مثل هذه السياسات، وعلى العموم، فإننا نجد ممارستين طاغيتين في هذا المجال، ممارسة تعطي صلاحية صياغتها وإعدادها لجهة معينة متخصصة محدودة وضيقة، وأخرى تجعل من إعدادها فرصة لإشراك عدد كبير من الهيئات والفواعل في المجتمع.

وفي هذا السياق، يجادل البعض في أن صياغة سياسة وطنية للأمن القومي هو في العادة "ممارسة متعددة التخصصات والوكالات"، حيث أنه إذا كانت عملية صياغة وتطوير هذه السياسة لا ينطوي على مشاركة جميع الجهات الفاعلة الحكومية المطلوبة، فإنه- من المرجح- أن السياسة نفسها ستكون مَعيبة، وهنا يُطرح سؤال حول مامدى إمكانية إيجاد "أفضل" وسيلة لتطوير هذه الوثيقة؟، وكذا تحديد مقدار المخاطر التي يمكن للدولة أن تواجهها في حالة عدم توظيف مقاربات معينة لتطوير هذه الوثيقة[23].

إن توسيع دائرة المشاركة في رسم "سياسة الأمن القومي" هو عنصر جوهري لضمان نجاح وجدية هذه السياسة، وهذا بدوره يمكن أن يساعد على ضمان تنفيذها، ففي سويسرا مثلا، تم تطبيق مؤخرا مقاربة من مرحلتين عند إعداد هذه السياسة: أولا، مشاورات واسعة وشاملة مع الفعاليات الاجتماعية والسياسية، يؤدي إلى تقرير غير ملزم يحوي اقتراحات حول "سياسة الأمن القومي" موجّه إلى الحكومة. ثانيا :مشروع من قبل هيئة حكومية تأخذ بعين الاعتبار هذه الوثيقة عند إعدادها لتقريرها النهائي[24].

فمن المخاطر المرتبطة بإشراك مجموعة صغيرة جدا من الأفراد للعمل على مثل هذه الوثيقة - مع حد أدنى من كامل أعضاء الحكومة التي تأخذ مكانها للتنسيق- تفتقد إلى ضمانات للجهات الحكومية الفاعلة الأخرى بأن جميع الوسائل والسبل ستكون متاحة لتحقيق أهداف السياسة، كما أنه ليس لأي دائرة حكومية أو وكالة واحدة قدرة السيطرة على البيئة الأمنية المعاصرة إلى الدرجة التي تُمكّنها من صياغة وثائق سياسة الأمن القومي من دون مشاركة نشطة من جهات فاعلة آخرى[25].

عمليا، عادة ما يتم اختيار الهيئة المسؤولة **عن تحرير وصياغة** "سياسة الأمن القومي" من قبل السلطة التنفيذية، كما يمكن اختيارها أيضا من قبل لجنة دائمة أو متخصصة أو هيئة قائمة أصلا، ويتعلق الأمر هنا بمجلس الأمن القومي في الدولة الذي يقدم المشورة للرئيس (الولايات المتحدة، النمسا، الفيدرالية الروسية)، ولكن في حالات أخرى قد يكون من الحكومة (لاتفيا وكندا) أو لجنة مخصصة لذلك. هذه اللجنة عادة ما تتشاور على نطاق واسع مع الجهات الفاعلة الحكومية الأمنية، مثل وزارات الدفاع ووكالات الاستخبارات، وممثلين عن القوات المسلحة واللجان التشريعية، وعلى نحو متزايد، مع الوزارات التي لا ترتبط تقليديا مع قطاع الأمن، مثل الزراعة والنقل والصحة والهجرة وهيئات الإدارة المالية، يمكن

للجنة أن تتشاور أيضا مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي، وتقدم هذه المجموعات ملاحظاتها حول الموضوع، ثم تعمل اللجنة على تجميع مختلف هذه الآراء - التي تكون متنوعة وفي بعض الأحيان متضاربة- وتحويلها إلى مقاربة متماسكة لأمن الدولة[26].

مع تفهمنا لخطر صياغة سياسة للأمن القومي بطريقة أحادية أو بالأحرى لا يتم إشراك فواعل عديدة في إعدادها، إلا أنه في المقابل، توسيع كبير للمشاورات والمشاركات، والسماح لكل قسم أو وكالة إبداء رأيها في تطوير هذه السياسة قد يؤدي بنا إلى صعوبة الوصول إلى توافق حول الأهداف الأمنية وتحديد التهديدات الأساسية والثانوية، حيث تعمد كل الوكالات المعنية بحصر مخاوفها وقلاقلها، ولا يتم التركيز على أشياء محددة ومعرّفة، ما يُنتج في الأخير سياسة يمكن أن نطلق عليها سياسة أمن قومي "مُميّعة".

كما أن اختلاف المواقف والتصورات قد يؤدي إلى التصادم بين هذه الهيئات والوكالات المعنية بإعداد "سياسة الأمن القومي"، فإذا ما طبقنا افتراضات المقاربة البيروقراطية في السياسة الخارجية على سياسة الأمن القومي، فإن: "البروقراطيات الحكومية تتميّز بالمنافسة وتنوّع الآراء والمصالح والتصورات، ويسعى كل جهاز بيروقراطي لتحقيق المصلحة والسمعة والهيمنة كما أن اعتبارات الخبرة والتخصص واختلاف حجم وقوة البيروقراطيات قد تؤدي إلى تقليص أو حتى إلغاء المنافسة بينها من خلال الالتجاء إلى طرق التفاهم ومقايضة قضية أو مسألة بأخرى مما يؤدي إلى تزييف وتشويه المعلومات والوقائع بما يبتعد عن الموضوعية والعقلانية"[27].

عوامل نجاح سياسة الأمن القومي للدول:

يرتبط نجاح أي سياسة للأمن القومي في تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتحصيل نتائجها بتوفر مجموعة من النقاط الهامة، بعضها مرتبط بالسياسة نفسها وأخرى متعلقة بالعوامل المحيطة بإعداد هذه السياسة، ونذكرها في الآتي:

1- أن تعكس "سياسة الأمن القومي" السياق التي تم تطويرها فيه، ونقاط القوة والمهارات الخاصة التي يمكننا أن تمارس (مناطقنا من الميزة النسبية)؛ أن تكون واضحة، ولكن أيضا مرنة، مع مراعاة عدم اليقين والتغيير.

2- أن تكون هذه السياسة مزيج من الغايات (ما نسعى لتحقيقه)، والطرق (الطرق التي نسعى من خلالها لتحقيق تلك الغايات) والوسائل (الموارد التي يمكن أن تكرس لتحقيق الغايات)، وتعمل على التوازن بين هذه العناصر الثلاث.

3- أن تكون الطرق والوسائل التي نسعى من خلالها لتحقيق أهدافنا مناسبة وكافية، وبالمقابل يجب أن تكون الأهداف واقعية في ضوء الوسائل المتاحة[28].

4- الشمولية والاستجابة: تصميم سياسة شاملة هي أحسن وسيلة لمعالجة- بطريقة فعالة- المخاوف الأمنية للأطراف المهتمة على المستوى الوطني والتوفيق بينها وبين الإمكانيات والقدرات المتاحة.

5- نقاش وإجماع: النقاش والبحث عن إجماع هما ضروريان من أجل صناعة "سياسة أمن قومي" تحضى بتأييد واسع ومقبولة، ما يسمح بتنفيذها على نحو فعال.

6- إجراء تقييم نزيه وموضوعي للإمكانيات والقدرات: يجب على "ساق" تقييم واجبات الهيئات الحكومية المختلفة، فيما يتعلق بالتهديدات المحددة، فضلا عن السياسات الحالية بشأن قضايا معينة مثل التحالفات، استخدام القوة العسكرية، انتشار أسلحة الدمار الشامل ودور الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في رؤية آمنة للأمة...

7- الشفافية: عملية إعداد شفافة لسياسة الأمن القومي تساعد على منع هيمنة المصالح الخاصة على

المنتج النهائي (مشروع "ساق")، مثل الإدارات الفردية أو الأجهزة الأمنية.

8- مراقبة وتقييم مستمران للتهديدات: التوافق بين "سياسة الأمن القومي" القائمة وتطوّر البيئتين المحلية والدولية يجب مراقبتها باستمرار من قبل مجموعة أو هيئة دائمة.

9- الاعتبارات الدولية: لأن الدول لا تعيش في عزلة، فإن أيا منها لا يمكن أن تعد "ساق" وطنية خالصة. عضوية الدولة في المنظمات الدولية أو التكتلات ذات الصلة بالأمن أو الاقتصاد تكون لها تأثيراتها على صياغة "ساق".

10- احترام القانون الدولي: إن "سياسة الأمن القومي" ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أحكام الصكوك القانونية الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها، فضلا عن القانون الدولي العرفي، أين تكون كل الدول ملزمة به[29].

التحديات التي تواجهها الدول في رسم سياسة الأمن القومي:

تواجه الدول مجموعة من التحديات عند صياغتها لسياسات أمنها القومي، بعضها متحكّم فيه، والبعض الآخر يحتاج إلى مهارة، خبرة، كفاءة و قوة المؤسسة أو المؤسسات المُعدة لهذه السياسة، ونذكر من هذه التحديات:

- **طبيعة التهديدات:**

نقصد بالتهديد- من الناحية الإستراتيجية- "وصول تعارض المصالح والغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفّر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الأطراف المتصارعة، أو أحدها إلى اللجوء إلى استخدام آداة القوة المسلحة، معرضة الأمن الوطني لأطراف أخرى للخطر"[30]، فيما يرى "أولمان Ullman" أن "تعريفا أكثر نفعا (ليس تقليديا طبعا) لما يمكن أن يكون تهديدا للأمن القومي هو أنه إجراء أو سلسلة أحداث:

1- تهدد بشدة وخلال فترة زمنية وجيزة نسبيا تدهور نوعية حياة السكان في الدولة،

2- تهدد بشكل ملحوظ تضييق نطاق الخيارات السياسية المتاحة لحكومة دولة ما، أو لكيانات خاصة غير حكومية داخل الدولة"[31].

يُمكن أن نُميّز مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتهديدات الأمنية في عالم اليوم، حيث نجد التهديدات:

أ- **متعددة الأبعاد:**

فالمجال العسكري لم يعد لوحده مصدرا لتهديد الأمن القومي ولا أولها في بعض الأحيان، بل ظهرت عوامل أخرى في مجالات عديدة تشكل تهديدا حقيقيا، ففي المجال السياسي مثلا نجد الاضطرابات الداخلية المستمرة، والصراع على السلطة، أما اقتصاديا فنذكر التبعية وعدم قدرة الدولة على تحقيق العيش الكريم لمواطنيها، اجتماعيا نجد ضعف التجانس الاجتماعي نتيجة التنوع المذهبي أو العرقي كأحد مهددات هذا البعد، خصوصا في الدول النامية، وغيرها من الأبعاد الأخرى التي يمكن أن تتحول نقاط الضعف فيها إلى تهديد حقيقي وفعلي للأمن القومي للدول.

ب- **متنوعة:**

حيث الحديث اليوم عن تهديدات لا تتعلق مباشرة بالعامل العسكري، وبعضها ذو صلة بمهام الشرطة وحرس الحدود، إلا أنها مع مرور الوقت قد تصبح قضايا أمنية خطيرة مثل: تعطل إمدادات الطاقة سواء عن طريق الممرات البحرية أو الأنابيب، ندرة الماء والغذاء نتيجة التغيرات المناخية، الفقر وانتشار الأمراض، الهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر..، وهي عوامل تضاف إلى التهديدات الأخرى المعروفة اليوم مثل الإرهاب، أسلحة الدمار

الشامل، النزاعات الإقليمية، الدول الفاشلة، القرصنة في البحار، الهجمات إلكترونية، انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة...إلخ[32].

ج- **متشابكة ومترابطة:**

حيث أن هذه التهديدات لم تصبح كقطع "البيار" منفصلة عن بعضها البعض، بل بالعكس، فإن درجة الترابط والتشابك بينها جعل من الصعب حتى الفصل بينها، فمثلا جماعات الإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر فضلا عن الجريمة المنظمة يشكلون تحالفا في ما يتعلق بتأمين المسالك والحصول على الأموال من الفديات وغيرها، ما يزيد من صعوبة مولجهة أو تحجيم أي تهديد من هذه التهديدات.

د- **مختلفة المصادر:**

كانت "الدولة" وإلى وقت قريب تُعتبر المهدد الرئيسي للأمن القومي لدولة أخرى، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أكدت أن العالم تغيّر بشكل أسرع بكثير من توقعات صناع القرار والباحثين الأكاديميين في هذا الحقل، فالجماعات والأفراد –بل فرد واحد- أصبح بإمكانهم إلحاق الضرر بأي دولة أكثر مما قد تفعله بها دولة أخرى، لذا فكثير من استراتيجيات دول العالم في الأمن القومي حولت اهتماماتها إلى مثل هذه "الفواعل" الجديدة والمؤثرة أكثر من اهتمامها بسياسات الدول العدوة.

وفي هذا الصدد، أكد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الإبن" في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لسنة 2002، بعد عام من هجمات 2001، بأن:

"الدفاع عن أمتنا ضد أعدائها هو الالتزام الأساسي الأول للحكومة الفيديرالية، اليوم، هذه المهمة تغيرت جذريا، الأعداء في السابق كانوا بحاجة إلى جيوش عظيمة وإلى قدرات اقتصادية كبيرة حتى يتمكنوا من وضع أمريكا في خطر، الآن، شبكة ظل لأفراد قادرة على جلب فوضى كبيرة ومعاناة لشواطئنا بأقل من تكلفة شراء دبابة واحدة، الإرهابيون تنظموا من أجل اختراق المجتمعات المتفتحة، و من أجل استخدام القوة التكنولوجية الحديثة ضدنا"[33].

- **الموازنة بين الانفتاح والسرية:**

بعض الدول تحاول تجنب هذه المشكلة عن طريق استخدام لغة مبهمة (الغموض الاستراتيجي)، ولكن هذا قد يقلل من فعالية الوثيقة. وآخرون لديهم نسخ وإصدارات عامة وأخرى سرية لاستراتيجية الأمن القومي، عندما يتم فتح "ساق" للنقاش العام، فإن مضمونها يعكس عموما أهداف الأمن القومي العامة ويُترك تنفيذها لميكانزمات التخطيط الأخرى[34].

- **التوازن بين النقاش العام ومساهمة الخبراء:**

حيث أن النقاش العام ضروري لضمان إنخراط الجميع في مثل هذه السياسات، وإلا سيكون هناك تصوّر بأن الوثيقة هي رهينة المصالح السياسية وبالتالي فإن فعاليتها ستتضاءل[35]، كما أنه يوفّر بدائل جديدة لصانع القرار لم تكن متاحة له من قبل، بالمقابل فإن مساهمة الخبراء في صياغة وإعداد سياسة الأمن القومي تضفي العلمية والدقة المطلوبتين في مثل هذه الوثائق.

- **التكلفة المادية والبشرية:**

إن عمليات المراجعة والتعديل والتنقيح التي تمس أغلب سياسات الأمن القومي للدول تنجر عنها تكاليف مادية وبشرية باهضة، وإذا ما تمت هذه العملية بشكل متكرر جدا فإذا ذلك سيؤدي إلى زيادة الأعباء وتقليص الموارد، ما يجعل من رسم وإعداد سياسات الأمن القومي للدول مصدرا لاستنزاف الموارد لا حمايتها، وعاملا لإضعاف الدولة بدل تقويتها، فالمراجعات والتعديلات والتنقيحات المبالغ فيها قد تكون له انعكاسات سلبية على الدولة في المديين المتوسط والبعيد.

الخاتمة:

إذا كانت الأحداث التي مرّ ويمرّ بها عالمنا اليوم أكّدت أن لا دولة مهما كان حجمها وقوتها قادرة على

مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة بقدراتها الذاتية الخالصة، وذلك بسقوط نظرية الأمن المطلق وتراجعها أمام نظرية الأمن الجماعي، وأنّ الدول لا يمكنها صياغة سياسة أمنية قومية بمعزل عن بيئتها الخارجية وبدون تنسيق مع الأطراف الحليفة والصديقة، إلا أنه بالمقابل تأكد أن "الدولة الذكية" هي التي تعمل على حشد أكبر عدد ممكن من الدول والتنظيمات المحلية والعالمية للعمل اتجاه تحقيق أهداف سياستها الأمنية القومية ووفق أولوياتها المرسومة، لتجعل من بيئتها الخارجية موردا بشريا وماديا معززا لأدواتها الذاتية في تحقيق أمنها القومي، وهذا ما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تجسيده منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أين استطاعت اصطفاف غالبية دول العالم معها في حربها على الإرهاب، وجعلها على رأس اهتمامات السياسة الدولية الراهنة.

الهوامش:

* لا نجد تمييزا بين الأمن القومي والأمن الوطني إلاّ في الأدبيات العربية، فالدراسات الأمنية المتخصّصة لا تشير إلى مفهوم أمن قائم على أساس انتماء قومي وولاء مشترك مثلما تبني الأدبيات العربية مفهومها للأمن القومي (كالأمة العربية مثلا)، ما يوجد في الدراسات الأمنية المتخصصة هو" أمن إقليمي" ربما هو أقرب إلى مفهوم" الأمن القومي العربي"، ويبقى التمييز بين "قومي" و"وطني" هو بالأساس نتيجة لاختلاف في ترجمة كلمة "National".

(1) **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 331.

(2) عبد الله محمود سعيد، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**، ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2006، ص 35.

(3) Joint Publication(JP)1-02, **Department of Defense dictionary of military and associated terms,** Washington, Dc: Department Of Defense, November 2010, P .182

(4) فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 213، ص 66- 67.

** الإستراتيجية الكبرى هي إطار مفاهيمي تصف وضعية العالم الحالية، كيف يجب أن يكون، وتحدد مجموعة من السياسات التي تمكن من تحقيق ذلك.

(5) **Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms (As Amended Through 31 August 2005)**, USA: Department of Defense, 2005, P 362.

(6) أحمد فؤاد محمد رسلان، **مفهوم الأمن القومي، دراسة في النظرية السياسية مع تطبيق ميداني على المجتمع المصري المعاصر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، مصر: جامعة القاهرة، كلية االقتصاد والعلوم السياسية، 1977، ص 190.

(7) Alan G. Stolberg, **How Nation-States Craft National Security Strategy Documents**, USA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, October 2012, P P 12, 13.

(8) فايز محمد الدويري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96- 97.

(9) David Law, **politique de la sécurité nationale**, Le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées, 01-2008, Genève, P2.

(10) إحسان أديب مرتضى، **الأمن القومي "الإسرائيلي" في تطوراته المفهومية والعملانية**، ط2، لبنان: مركز باحث للدراسات، 2003، ص ص 21- 22.

(11) - Alan G. Stolberg, **Op.Cit** , P .13.

(12) David Law, **Op.Cit**, P1.

(13) **Ibid**, P P 1-5.

(14) Willem F. Van Eekelen, **The Definition of a National Strategic Concept**, Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010, P P. 4,5.

(15) ديفيد جارنم، **أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 4.

(16) **نفس المرجع**، ص5.

(17) Willem F. Van Eekelen, **Op.Cit** , P P. 5,6.

(18) فايز محمد الدويري، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

(19) إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، **التحول الديمقراطي والأمن القومي: مع التطبيق على مصر والعراق 1991- 2005**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، مصر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص 57،58.)

(20) إبراهيم حمد القعيد، أسس ومبادئ الأمن القومي، موسوعة مقاتل،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec22.doc_cvt.htm,(2013/05/12)

(21) فايز محمد الدويري، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

(22) David law, **Op.Cit**, P.3.

(23) Alan G. Stolberg, **Op.Cit** , PP. 16, 17.

(24) David Law, **Op.Cit** , P.3.

(25) Alan G. Stolberg, **Op.Cit** , P .17.

(26) David Law, **Op.Cit** , P. 3.

(27) أنظر في هذا الصدد كتاب: حسين بوقارة، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة، 2012، ص 123.

(28) David Cameron, A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy, Uk, October 2010, http://www.official-documents.gov.uk/, P.10 .

(29) David Law, **Op.Cit** , P. 5.

(30) إبراهيم حمد القعيد وآخرون، العراق والكويت: الجذور..الغزو..التحرير، موسوعة مقاتل،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec02.doc_cvt.htm#_ftn1,(21/08/2014)

(31) Richard Ullman, "Redefining security." **International Security 8(1)**, summer 1983, P 133.

(32) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Willem F. van Eekelen, **Op.Cit** , P.P 07-10.

(33) National security Strategy of the United States Of America, September 2002,

http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf , 22,08,2014, P.1

(34) David Law, **Op.Cit**, P.4.

(35) Ibid, P .5.

مدنية الحكم في الفكر السياسي الغربي قراءة في أفكار: "سبينوزا" وَ"جون لوك".

أ. بلخضر كريمة

مقدمة:

الدين والسياسة، هما من أهم متغيرات الجدل الفكري والفلسفي في عالمنا المعاصر، غير أن للجدل في العالم الغربي جذور تعود إلى عصوره الوسطى أو ما سمي بعصور الظلام وما بعدها، حيث اتُهم الدين والمؤسسة الدينية (الكنيسة) ورجالاتها بأنهم وراء كل ما لحق بالغرب من انحطاط وتخلف وتراجع مقابل ازدهار وتفوق حضارات أخرى كالحضارة الإسلامية.

الدين والسياسة، هما أيضا متغيرًا الجدل الفكري الذي أنتج الفصل التام بين المطلق ألقيمي وتصرفات السياسي، لتصبح هذه الأخيرة محكومة بمتطلبات الواقع والمصلحة من جهة، والسيادة من جهة أخرى.

الدين والسياسة، هما كذلك من موضوعات الجدل الذي أفرز انبعاث أفكار فلاسفة عصر التنوير الذين نظروا لقيام مجتمعات سياسية على أساس التعاقد فكانت بذلك الخلفية التي مهدت لقيام الديمقراطيات الغربية الحديثة، والتي تقوم على إقامة أنظمة حكم مدنية على خلاف تلك التي كانت سائدة في الغرب منذ تبني الإمبراطورية الرومانية للمسيحية إلى غاية ظهور الدولة القومية، أقصد هنا أنظمة الحكم الدينية، وهنا تبرز أفكار شلة من الفلاسفة الذين عُنُوا بالموضوع ووضعوا اللبنات الأولى لما يسمى بفلسفة" **الحكم المدني**" سأخص بالحديث منهم كلا من "**باروخ سبينوزا** " و"**جون لوك**".

الإشكالية:

بالنظر في السياق التاريخي الغربي وتطوراته والتي أهم ما ميزها التدافع والتفاعل تأثيرا وتأثرا بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية، إلى غاية الوصول إلى الطلاق البائن بينهما في القرن (19)، نتساءل عن مكانة ودور العامل الديني في بلورة الإطار النظري الذي أسس لبروز أنظمة حكم مدنية لاحقا في الغرب؟ وكيف تجلى ذلك من خلال أفكار كلا من الفيلسوفين "**سبينوزا**" و"**جون لوك**"؟

الفرضية:

- تنطلق هذه الدراسة من فرضية أولى مؤداها التلازم اللامشروط بين إقامة نظام حكم مدني والاستبعاد التام للدين من الحياة الاجتماعية بمختلف مظاهرها عموما، ومن الحياة والممارسات السياسية على وجه الخصوص، في الفكر السياسي الغربي.

الإطار المفاهيمي:

يرتكز إنجاز هذه الدراسة على التحديد الأولي للمفاهيم الرئيسية المتحكمة في معالم الموضوع في نطاق جغرافي وزماني محدد، متمثلة في "**نظام الحكم المدني**" في مقابل "**نظام الحكم الديني**"، وذلك في الفكر السياسي **الغربي**، وتحديدا عند كلا من "**جون لوك**" و"**سبينوزا**".

1)الحكم الديني:

أ.تعريف الحكم:

- عرفه "**سقراط**" على انه فن من الفنون المفيدة للإنسان غايته تحقيق فائدة للغير لا لأصحابه، وفي مقابل خدمتهم للغير يعوضون بالأجر، لهذا كان الحاكم هو من يعمل لا لمصلحته بل لمصلحة رعيته. [1]

- واعتبر "**جان جاك روسو**" أن مشكلة الحكم هي أساس المشكلات التي عانت منها الشعوب طوال كفاحها، وبقدر صلاح إدارة الحكم بقدر التفاف الجماهير حولها.

- أما "**موريس دوفارجي**" فيجد أن كلمة الحكم تعني في كل جماعة من الجماعات السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه. [2]

- كما يقصد بمفهوم "الحكم" طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم على حد تعبير الأستاذ "**محمد كامل ليلى**" [3].

- أما "**داقيد استون**" فيُضَمن مفهوم **الحكم** ثلاث مكونات:

1.**القيم**: أي الأهداف والمبادئ التي تلعب دور المحددات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لترشيد عملية اتخاذ القرارات دون إحداث أي انتهاك لأي من مكونات الجماعة السياسية.

2.**القواعد والمعايير**: وهي توضح طبيعة الإجراءات المتوقعة والمقبولة في عملية التعامل مع المطالب.

3.**بنية السلطة _ الحكومة**: وتتمثل في النماذج التي يتم بموجبها توزيع وتنظيم وممارسة السلطة، وهي تستند في وجودها على عاملين:

- **العامل البشري:** أي الفئة التي تتولى تحويل المطالب واتخاذ القرارات الملزمة للمجتمع[4]
- مجموعة الوظائف: التي يتم عن طريقها ممارسة السلطة.

ب.الدين:

وهو أحد أهم العوامل التي تسهم في إرساء الأنظمة الاجتماعية وسيرورة الثقافة، فهو من جهة يقدم نموذجا معرفيا لإدارك الوجود وتفسير العالم، ومن جهة أخرى يحدد القواعد ومناهج السلوك التي تؤطر مختلف العلاقات الإنسانية، علما أن الحس الديني قديم قدم الوجود الإنساني. [5]

ج.الحكم الديني:

هو ذلك الذي يكون الحاكم فيه ذا طبيعة إلهية (إله أو ابن إله)، أو أنه مختار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الله حسب ما عرف **بنظرية الحق الإلهي**، ويترتب على ذلك أن يكون الحاكم في منزله عالية لا يرقي إليها أحد من أفراد الشعب، وأنه لا يعترض على أقواله أو أفعاله، وليس لأحد قبله حقوق أو التزامات، بل عليهم الخضوع التام لإرادة الحاكم. [6]

2)الحكم المدني:

أ)المدنية:

يرتبط كمصطلح بمفهوم "المدينة city"، والتي هي تجمع سكاني وعمراني دائم وكبير يمتاز بالطريقة الحضرية في الحياة،[7] فتدل على نمط الحياة في المدينة، معبرة، في رأي البعض، عن العناصر الظاهرة الفعالة المحركة من بين عناصر حضارة المدينة، وهي مرادفة للحضارة عند الأكثر، وتستعمل كلفظة في كثير من الأوساط الثقافية في مقابل عدة كلمات، تتضح دلالتها ببيانها، وهي:

- **المدنية كمقابل للبداوة:** هي هنا بمعنى الحضارة والعمران.
- **المدنية كمقابل للعسكرية:** فيقال دولة مدنية بمعنى غير عسكرية، فيتولى الحكم فيها رجل مدني بنظم مدنية، وليس عن طريق الانقلابات.
- **المدنية كمقابل للدينية:** فيقال العلوم المدنية مقابل العلوم الدينية، ويقال الدولة المدنية كمقابل للدولة الدينية.

وهذا المعنى الأخير هو المقصود في هذه الدراسة.

ب)**الحكم المدني:** هو الحكم الذي لا يكون القائمون عليه من رجال الجيش أو من رجال الدين، فالحكومة المدنية هي المقابلة للحكومة الدينية أو حكومة الإله.....، وهي وسيلة الأمة - بخلاف العسكر - لفرض القانون والنظام، وتستخدم للتفريق بين السلطة الدينية والسلطة اللادينية أو السلطة العلمانية.

– وعرف كذلك على أنه حكم المواطنة وسيادة القانون، والذي تعطى فيه الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، فلا يكون فيه التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق، وهو الذي يضمن كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة، ويستمد شرعيته من اختيار الجماهير، ويخضع للمحاسبة من قبل الشعب أو نوابه.[8]

– وعليه، فالحكم المدني هو الذي يستقل بشؤونه عن هيمنة وتدخل المؤسسة الدينية، [9] فتوضع القوانين حسب المصالح وبآلية الانتخابات وبوجود أجهزة تعنى بممارسة عملية الحكم دون أن تخضع لتدخلات رجال الدين.[10]

3)الفكر السياسي:

يعبر الأستاذ **"محمد كامل ليلى"** أن الفكر الإنساني ومن داخله الفكر السياسي سلسلة متصلة الحلقات بدأها الأقدمون وتلقفها من جاء بعدهم حتى وصل التطور إلى ما هو عليه الآن، وهذا التسلسل الفكري ليس جامدا وإنما يأخذ كل جيل أفكار الجيل السابق وينظر فيها ويبحثها على ضوء ظروفه وأوضاعه، فقد يعتنقها كما هي دون تغيير، وقد يعدل فيها حذفا وإضافة حسبما يقتضي الحال، وبذلك ينمو ويتضاعف ميراث البشرية من ثمار الفكر الإنساني في مختلف المجالات.[11]

- أما الأستاذ **"حامد عبد الله ربيع"** فيضمن مفهوم الفكر السياسي ثلاث عناصر أساسية وهي:

❖ **الفلسفة السياسية:** وتعني مجموعة الأفكار والتأملات الفلسفية ذات الصلة بالسلطة، وبصورة أوضح هي مجموعة الأفكار التي تبحث عما يجب أن تكون عليه السلطة، وذلك لتحقيق القيم والمثل العليا لدى الفيلسوف المعني.

❖**المذاهب السياسية:** المذهب السياسي هو مجموعة من العقائد المنظمة والمتماسكة والمتصلة غالبا بالسلوك، وهو أقرب إلى المسلم اليقيني (معتقد) منه إلى الفلسفة السياسية.

❖**تاريخ الفكر السياسي:** وهو مجموعة الأفكار السياسية التي يتم تجميعها في صورة أو نسق تاريخي تبدو مدونة ومستقلة عن غيرها من الأفكار التاريخية الخاصة بالظواهر الأخرى، وهي نتاج تأملات وتصورات فيلسوف أو مفكر ما، تمثل مثل عليا لديه أو تدوينات تاريخية للفلسفات أو للوقائع السياسية.[12]

4)الغرب:

وهو ذلك الفريق من الشعوب البشرية الذي أنتج أو تمثل إلى حد بعيد الحضارة الحديثة، أو بصورة أخص أبرز عناصرها، أي العلم والتقنية technologie، وبموجب هذا الرأي يشمل الغرب بصورة عامة: شعوب أوربا بما فيها روسيا، نصف الكرة الأمريكي، وتلك الأجزاء من آسيا واستراليا وإفريقيا التي استوطنتها شعوب أوربية في العصور الحديثة، كما يضم في نطاق هذا المعنى شعبا كاليابان الذي أوغل في اتخاذ أساليب الحياة العصرية[13] وفي هذا السياق يرى " نور ثروب" أن جميع الحضارات تنتظم في نظامين حضاريين: يتميز أحدهما بالمعرفة النظرية العلمية ويسود في **الغرب**، ويتسم الأخر بالمعرفة الجمالية الحدسية ويغلب في **الشرق**.[14]

وما يلاحظ هنا هو أن مصطلح " الغرب " يستمد اسمه من البعد الجغرافي لكن في معظم الأحيان يهمش، بل وقد يغيب هذا كليا مقابل تأكيد أهمية أبعاد أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية، أو حضارية أو دينية.

السياق التاريخي ليروز مفهوم الحكم المدني في الفكر الغربي:

لم تظهر فلسفة الحكم المدني في الغرب إلا بعد مخاض عسير تمتد جذوره إلى حوالي (18 قرن) مضت، منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث تميزت الحياة السياسية فيها بتواجد وتفاعل مؤسسات السلطة الدينية (الكنيسة) من جهة، ومؤسسات السلطة الزمنية (الملك ثم الإمبراطور لاحقا وهيئات الحكم الأخرى) من جهة أخرى، وقد تتابعت فيها الأحداث بطريقة أهم ما ميزها هو التدافع والتنافس بين السلطتين للتفرد والهيمنة على مقاليد الحكم:

- ففي بدايات العهد المسيحي لوحظ انصياع المسيحيين الأوائل للسلطة الرومانية الوثنية، إذ يقول **"القديس بولس"** لأتباعه:

"على كل نفس أن تخضع للسلطات الحاكمة، فلا سلطة في الأرض إلا من عند الله، والسلطات القائمة مرتبة من قبل الله، حتى إن من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله " الإنجيل- الإصحاح 13 عدد 21) فشكلت هذه المقولة أساسا لما يعرف بالمفهوم **الثيوقراطي للحكم**.

- ولعل ما زاد الأوضاع استقرارا هو اعتناق الإمبراطور الروماني " **قسطنطين**" للمسيحية (313م) مما أضف على الحكم دثار أخلاقي مسيحي، بررته كتابات بعض رجال الفكر الديني آنذاك لا سيما أفكار "**القديس أو غسطين** " (354- 430م) والذي أكد على مقولة "بولس" السابقة، وأن ما على الإنسان المؤمن إلا أن ينحني أمام الإرادة الإلهية، وكذلك دعوة القديس " **غريغوار الكبير** " لتدعيم السلطة المطلقة ولو كانت على ضلال لأن الحكام ليسوا مطالبين بالتبرير إلا أمام الله.

- وبالتالي، وإلى هنا، فالعلاقة بين الديني والسياسي هي علاقة انفصال واحترام، وقد ناسب ذلك سياسة أباطرة الرومان، بل وستزيد هذه العلاقة توطدا بجعل الكنيسة الإمبراطور أسقفا أعلى، وجعله إنسان مقدس اختير من الله ليكون ممثلا له على الأرض ليختلط بذلك ما لقيصر وما لله باعتبار آخر يقوم على إعطاء حقوق وصفات دينية للحاكم [15]، فكانت تلك البذور الأولى لما يعرف بنظرية الحق الإلهي المباشر باعتبارها الأساس الفلسفي لما يسمى بنظم الحكم الدينية.

ولكن، لم تدم هذه الألفة بين السلطتين، إذ سرعان ما أخذت الكفة تميل لصالح السلطة الكنسية:

❖ فهذا الأب " **جلازيوس**" يخاطب الإمبراطور "**أنطاسيوس الأول**" في القرن (5م) قائلا له:

"ومع أن مكانتك مرموقة أيها الإمبراطور، فإن أحدا لا يمكن أن يعلو بنفسه بأساليب بشرية.... إن الأمور التي أقرتها الإرادة السماوية لا يمكن أن تنتهك بعجرفة بني البشر، ولا يمكن أن تمحى بأي سلطة. "

❖ وذاك الأب "**جريجـــوري الســـابع**" في(1085م) مخاطبا رجال الدين يقول:

"ألا فليدرك العالم أجمع أنه إن كان بمقدوركم الربط والحل في السماء: فإنكم على الأرض قادرون على أن تعطوا الملك من تشاءون، وتنزعونه ممن تشاءون في الإمبراطوريات والمماليك. . . . بل إن شئتم في كل ما يمتلكه البشر" [16]

وقد تطورت الأوضاع إلى احتدام النزاع بين السلطتين **الكنسية والدنيوية**، والذي وصل أشده بإصدار "**البابا بونيفيس الثامن**" في (1302م) مرسوما بابويا كرد فعل على سعي "**ادوارد الأول**" ملك انجلترا، "**وفيليب الجميل**" ملك فرنسا على فرض ضريبة على أملاك الكنيسة، أعلن فيه أن الدولة لا يسعها أن تقيد الكنيسة بأي حال، وأن لا خلاص لأرواح البشر الفانين خارج الكنيسة، وأن كل مخلوق بشري خاضع للبابا، وأن استخدام الدولة للسيف الدنيوي لا يكون مشروعا إلا إذا خضعت لرأي الكنيسة. [17]

من هنا قويت البابوية، وأخذت تظهر على الساحة الدولية ككيان سياسي، تعقد التحالفات والمهادنات، وسيطرت على مقاليد الدولة، ووقعت الحرمان الكنسي على الملوك والأمراء، وحملت راية الحروب الصليبية، وظلت تنتصر في معركة تلو الأخرى من معاركها مع الدولة حتى بسطت رايتها على جميع دول أوروبا في حكومة قوامها الكهنة والأساقفة والكرادلة، ويرأسها بابا الكنيسة المسيطر على الحاكم الدنيوي، لتشكل بهذا النموذج الأشهر **للدولة الدينية**[18]، المثير فيها أنها سيطرت على جميع مناحي الحياة:

●ففي الجانب **العقائدي**: أحلت وحرمت ما شاءت، وحشدت الجيوش الجرارة لمحاربة الطوائف المسيحية الأخرى المخالفة لآرائها، وكانت تعيش في منتهى الفساد من حيث الانحلال الخلقي والجشع المادي اللذين كانا يميزان القسم الأكبر من رجالها، فكانوا يروجون لمعتقدات الخلاص الروحي عن طريق صكوك الغفران لمن يرغب في شراء النجاة، وفي ذلك تشجيع على الإلحاد وعلى ارتكاب المعاصي[19].

● وفي **الجانب السياسي**: مارست الطغيان، وتدخلت في الشؤون السياسية باسم القداسة البابوية، وجاء في بيان أعلنه "**نقولا الأول**" أن: " ابن الله أنشأ الكنيسة بأن جعل الرسول **بطرس الأول** رئيسا لها، وأن أساقفة روما ورثوا بطرس في تسلسل مستمر.... ولذلك فإن البابا ممثل الله على الأرض يجب أن تكون له السيادة العليا والسلطان الأعظم على جميع المسيحيين حكاما كانوا أو مسيحيين".

● في **الجانب المالي**: بطغيانها حققت مكاسب خيالية من أراضي وأموال جمعتها باسم الدين (صكوك الغفران الضرائب الباهضة).

● في **الجانب العلمي والثقافي**: حاربت العلم والعلماء وبطشت بهم (محاكم التفتيش)، وحاصرت العقل إلى درجة أن حرفت الكتب المقدسة وأضافت إليها بعض النتائج العلمية لبعض العلماء، الإغريق، وجعلتها جزءا من معتقداتها الدينية[20]

- غير أن الملوك (**السلطة الدنيوية**) من جهتهم قد واجهوا الكنيسة بسلاحها، باستنادهم لما يسمى **بدولة الحق الإلهي الملكي**، والتي تبقي على الأصل الديني للحكم، وقد تم تطوير هذا المفهوم بانحسار أثر الكنيسة في تولية الملوك، بحيث يبقى للملوك نفس النيابة الإلهية ليصير للدولة مصدر إلهي كما هو للكنيسة، وبدأت إثارة هذه النظرية في السياسة الغربية منذ عهد "**فيليب الجميل**" **(1297م)**

-يقول "**لويس الرابع عشر**" في المذكرات:

"يجب بالتأكيد أن نبقى متفقين على أنه مهما كان الأمير سيئا فإن تمرد رعاياه يعتبر دائما عملا إجراميا للغاية، إن الذي أعطى البشر ملوكا أراد أن يحترم هؤلاء وكأنهم جنوده، واحتفظ لنفسه فقط بحق فحص سلوكهم[21]". . . . . "إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها وليس

الشعب، وهم (الملوك) مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها. "

- كما أصدر الملك "**لويس الخامس عشر**" في (1770) قانون جاء في مقدمته:

"إننا لم نتلق التاج إلا من الله، فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا لا يشاركنا في ذلك أحد، ولا نخضع في عملنا لأحد". [22]

- لكن الكنيسة بدورها – خاصة بسقوط الإمبراطورية الرومانية (القرن 5م)- وبسيطرتها على العالم المسيحي لم تعد تمكن الملوك من ممارسة مهامهم إلا بعد قيامها بممارسة الطقوس الدينية الخاصة لتتويجهم نظرا لكونها ممثلة الشعب المسيحي، وهو ما أدى إلى ظهور اتجاه جديد بشأن تكييف سلطة الملوك والأمراء، لتظهر بذلك نظرية **التفويض الإلهي غير المباشر** **théorie du droit divin providentiel**، ومفادها أن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم، وإنما بطريقة غير مباشرة يوجه الأحداث ويرتبها على نحو يساعد الناس على اختيار نظام الحكم والحاكم الذي يرتضونه ويتقبلون الخضوع لسلطته، فساهمت هذه النظرية في تقييد سلطة الملوك، لكنها من جهة أخرى دعمت سلطة الكنيسة ممثلة الشعب المسيحي، بإعتبارها صاحبة الحق قي منح سيف السلطة الزمنية للحاكم، لأن الله لم يدع السيفين في أيدي البابا والإمبراطور، وإنما في يد البابا في روما، ممثل الشعب المسيحي وصاحب السلطة الروحية الذي يمنح السلطة الزمنية للحاكم، وعليه فهو صاحب السلطة العليا يسحبها متى شاء، ومن أبرز مؤيدي هذه النظرية: "**القديس توماس**"، "**جوزيف دي مستر**"، " **بونالد**"، "**بوسييه**"[23].

أمام هذا الصراع بين السلطتين الدينية والدنيوية، نلاحظ بأن كلا من السلطتين عمدت لاستعمال واستغلال الدين بما يتوافق وخدمة مصالحها، وتغليب كفة السيطرة على المجتمع لصالحها.

- فمن جهة سوغته **الكنيسة** واستأثرت، بتفسير نصوصه، فكانت بذلك الوسيط بين محتوى الكتاب المقدس والأفراد المسيحيين، بل وكانت الوسيط بين الأفراد وخالقهم عن طريق صكوك الغفران وغيرها من الأساليب، وكل ذلك لتحقيق هيمنتها وتسلطها على الأفراد والملوك والملكيات والأراضي، لتصبح بذلك صاحبة ثروات تفوق ثروات الملوك، وفي كل ذلك توظيف للدين لخدمة مصالحها الدنيوية والتسلطية المحضة[24].

- أما **الملوك**، فقد عمدوا لتوظيف الدين عن طريق إضفاء هالة التقديس على شخصهم ومكانتهم وتصرفاتهم، مما يحول دون تحرك الشعوب للتنديد بتصرفاتهم وطغيانهم وتسلطهم، باعتبار أنهم من اختيار الله أو المفوضين من طرفه لحكم الأفراد.

- وفي كلتا الحالتين تجسيد لمضمون الحكم الديني بصورتين مختلفتين:

- **أولاهما** في صورة سلطة دينية مسيطرة على الحياة الدينية وتعمل على تمديد سلطانها الديني إلى الحياة السياسية بما يحقق لها الهيمنة على جميع مناحي الحياة، وبما يحقق لها مصالح أفرادها المادية والمعنوية.

و**ثانيهما** في صورة سلطة سياسية دنيوية مسيطرة وقامعة للمجتمع، وفي مقابل الإبقاء على سيطرتها ومصالحها تحتمي تحت الغطاء الديني لإضفاء الشرعية بل والقداسة على تصرفاتها وإسكات الأصوات المعارضة لها من جهة، ولمواجهة المد الكنسي بطموحاته السياسية من جهة أخرى.

- دامت هذه الأوضاع في الغرب قرون من الزمن سميت **بالعصور الوسطى** أو عصور **الظلام**، ولكنها ما فتئت أن بدأت تتغير بفعل بروز أفكار وتصورات فلسفية جديدة، ستكون أكثر راديكالية من مواقف الملوك والكنيسة تجاه الدين، باعتبار أن الملوك والكنيسة عملوا على توظيف واستخدام الدين، فإن الفلسفات الجديدة ستعمل على استبعاد ونفي الدين وتأثيراته من جميع مجالات الحياة، ما عدا ما تعلق

بعلاقة الفرد بربه، فمست بذلك الأفكار الجديدة بكل المجالات التي سعت الكنيسة للسيطرة عليها، ولعل أولاها تلك المرتبطة بالناحية الدينية والعقائدية، إذ ومع مطلع القرن 16 عشر ظهرت حركة إصلاحية بروتستانتية بزعامة "**مارتن لوثر**" (1483- 1546) معادية لتسلط الكنيسة ولانحرافها عن المسيحية الحقة، إذ لم تعد الكنيسة حسب رأيها موصولة الجذور بتعاليم الرسل، وأن عليها أن تتجاوز سلطة البابا الدينية، وأن تعود بشكل صارم إلى سلطة الكتاب المقدس، وإلى براءتها الأولى وطهرها العقائدي، وأن عليها إسقاط ما علق بها من تراكمات تاريخية زائفة، وقد تطور الجدل بين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وحركة الإصلاحية البروتستانتية إلى أن انشقت هذه الأخيرة عن الأولى الكاثوليكية العالمية، ونادي روادها "**مارتن لوثر**" و"**جون كالفن**" (1509- 1564م) بأن يكون الحكم بيد ما أسموه "**بالسلطة المدنية**" لا "**السلطة الدينية**" وإن أفسد الحاكم واستندوا في ذلك إلى كتابات القديس "**أوغسطين**" (354- 450) باعتبار أنه ميز بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، وقال باستقلالهما وتعاونهما، ودعا لطاعة السلطة المدنية والخضوع لقوانينها لأن مقاومتها يعد تحدي لإرادة الله، وأن المجتمع المدني الذي تلجأ فيه الحكومة للعنف والقوة دليل على ما استشرى فيه من شرور وخطايا[25].

وقد انتقلت هذه الحركة الإصلاحية إلى إنجلترا، ووجدت أرضا خصبة تمثلت في اعتناق بعض ملوكها **للبروتستانتية** "**كهنري الثامن**" و"**إليزابيث الأولى**". وفي فرنسا، وقبل أن تنتقل إليها رياح هذه الحركة، قامت جماعات من رجال الدين فيها يدعون إلى إصلاح الكنيسة، وكذلك إلى مناهضة "**حركة لوثر**" وانجر عن ذلك ظهور حركة دينية جديدة "**حركة اليسوعيين**" (**الجيزويت**)، وهم جماعة أخذت على عاتقها مكافحة الإلحاد والفساد أينما كان، سواء في المجتمع أو في الكنيسة [26].

وكان من نتيجة تلك الأفكار أن انقسمت ممالك أوروبا على نفسها، ودخلت في حروب طاحنة وحسمت بإقرار معاهدة "**ويستفاليا**" (1648م) والتي أنهت حرب ثلاثين عاما الدينية، وابتعدت الممالك الأوروبية منذ ذلك الحين عن رؤى الوحدة المسيحية، وبنت قوانينها وعلاقتها على أسس علمانية[27].

كان هذا عن السياق التاريخي الذي تولدت عنه الأفكار المنادية بإبعاد المؤسسة الدينية عن الحياة السياسية، والذي نلاحظ من خلاله أن الفكرة أول ما ظهرت كانت عند رجال الدين أنفسهم - كالفن ولوثر- ، الأمر الذي أحدث شرخا داخل المؤسسة الدينية نفسها، فما بالك الحال بالنسبة لمن هم خارجين عنها من فلاسفة ومفكرين عايشوا تبعات مشاركتها بل وسيطرتها على الحياة السياسية، ومن هنا تبرز الكثير من الرؤى الفكرية والفلسفية حول الموضوع لعل من أبرزها ما سيرد في العنصر الموالي.

السياق الفلسفي لبروز مفهوم الحكم المدني:

وفي ظل هذه الأجواء، ستبرز أفكار لفلاسفة ومفكرين غربيين لمحاولة إصلاح الأوضاع، وكانت أولها تلك التي برزت في إيطاليا التي شهدت تحرر الحكام من سلطان الكنيسة والأخلاق، واستقل حكام مدنها الخمس: **ميلانو، البندقية، نابولي، فلورنسا، روما** عن سلطة البابا، لاسيما أمام الأوضاع الاجتماعية والسياسية المضطربة التي عاشتها إيطاليا والتي ساعدت على تحرر الأفكار فبرزت أفكار "**ويليام أوف أوكام**" والذي نادى بفصل الدين عن السياسة[28]، وأفكار فيلسوف "**مارسيليوس البادوي**" (1275- 1343) الذي دعا في كتابه "**المدافع عن السلام**" إلى تفويض سلطة الكنيسة وتبني مفهوم دنيوي للدولة، وإلى حصر اهتمام الكنيسة بالأوامر الدينية.

وتليها من حيث الظهور أفكار الفيلسوف **مكيافيلي (1496- 1527)** في كتابه "**الأمير**" الذي أسس لدولة لا تخضع لأي منظومة قيمية أو أخلاقية،

فكانت بذور ما يسمى بالدولة المدنية عن طريق **ميكيافيلي** من خلال:

- نزعه المطلق الديني والقيمي عن تصرفات السياسي.
- توضيح آلية اختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية، أو باختيار طبقة النبلاء، وتسمية ذلك **بالإمارة المدنية**.

- كما ستبرز أفكار الفرنسي "**جون بودان**" (1530- 1596) في كتابه "**ستة كتب عن الجمهورية**" عام (1576)، والذي قال فيه "**جورج سباين**": "ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه أخرج، فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت حيث تركتها نظرية الحق الإلاهي"[29]

- أما الفيلسوف "**اسبنيوز** 1632- 1677" فقد أقر الأغلبية كوسيلة لوصول الحاكم في **دولة مدنية**، وإطلاق هذه الدولة عن مطلق القيد من الدين.

- لتأتي بعد ذلك أفكار فلاسفة **العقد الاجتماعي** لاسيما منها أفكار "**جون لوك** 1632- 1704" الذي يعد من أبرز وآخر المنظرين "**للدولة المدنية**" من حيث أصالة التنظير، ويعد مفهومه هو الأكثر شيوعا، إذ على أساسه قامت الدول الغربية الحديثة، وكتبت وثيقة الاستقلال الأمريكية، فهو الذي قدم الصورة المركبة المكتملة لمفهوم "**الدولة المدنية**" والقائمة على مؤسسات المجتمع المدني، والعقد القائم بين الأفراد والسلطة العليا التي وصلت لمنصبها بالانتخابات، وبأغلبية الشعب، وبالحفاظ على مبدأ فصل السلطات، وحق الشعوب في الاعتراض[30].

- ومن التعاريف الهامة التي وردت من بعض المفكرين الغربيين للحكم المدني آنذاك -ولو تحت مسميات أخرى- نجد:

❖ تعريف ميكيا قيلي للدولة المدنية (1496- 1527):

- يظهر مصطلح "المدنية" في الباب التاسع من كتابه "**الأمير**" والمعنون بـ "**الإمارة المدنية**"، إذ يقول: "هي الحالة التي يصبح فيها المواطن أميرا بناءا على رغبة أقرانه من المواطنين وليس بالجريمة أو العنف الذي لا يحتمل، وهو نوع لا يمكن الوصول إليه لا بحسن الحظ ولا بالقدرات والجدارة، ولكنه يعتمد فقط على مكر يساعده حسن الحظ، ذلك لأن الإنسان يبلغ هذا المركز إما برغبة من جموع الشعب، أو بتأييد من الطبقة الأرستقراطية، وهما جماعتان موجودتان في كل مدينة أيا كانت"[31]

من التعريف تظهر مشاركة **ميكيا قيلي** في وضع الأسس النظرية **للدولة المدنية**، وذلك من خلال إرساءه لمعنيين ذوي أثر في مفهوم الدولة المدنية:

- **المعنى الأول:** بنزع المطلق الديني والقيمي عن تصرفات السياسي.

- **المعنى الثاني:** توضيح آلية اختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية أو باختيار طبقة النبلاء، وتسمية ذلك بالإمارة المدنية.

- علما أن "**ميكيا قيلي**" يرى الدين كنسق للعبادة مهم لحفظ السلام والأمن في المجتمع.

❖ تعريف جان بودان للدولة المدنية: (1530- 1596):

- لم يسمها بودان بالدولة المدنية، ولكن عبر عنها من خلال حديثة المحقق عن أهم خصائصها، ألا وهي خاصية "**السيادة**" المنفصلة عن اللاهوت، وكان في كتابه "**ستة كتب عن الجمهورية**" 1576، والذي قال فيه "**جورج سباين**":

"ترجع أهمية الكتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت، حيث تركتها نظرية الحق الإلهي".

ويقول "**بودان**" في هذا الصدد: "إن العلامة الأولى للأمير المتمتع بالسيادة هي قدرته على منح القوانين للجميع على وجه العموم، ولكل واحد على وجه التخصيص، بغض النظر عن رضا من هو أعلى، ومن هو مماثل، ومن هو أدنى، ومهما كان نوعه، ذلك لأنه إذا كان الأمير ملزما على ألا يضع القانون إلا بموجب رضا الأعلى أي أعلى، فإنه سيكون واحدا من الرعايا، سواء تمثل هؤلاء في مجلس الشيوخ، أو في الشعب، فإنه سوف لا يكون صاحب سيادة"

- **فلا دينية الدولة** عند "**بودان**"، تتجسد بانحلال الحكم من أي قيد قيمي أوديني، بل وحتى شعبي، يقيد الملك، وبسيادة هذا الأخير سيادة مطلقة.[32]

❖ **تعريف توماس هوبز 1588- 1679 للدولة المدنية:**

يطلق عليها "هوبز" إسم "**المجتمع السياسي**" الناشئ بموجب "**عقد**" حقيقي بين الشعب والحاكم.

ويطلقه "**هوبز**" على هذه المجموعة المجتمعة على هذا النحو في شخص واحد تدعى دولة، وباللاتينية "**سفيتاس**"، أو **اللقياتان** الكبير (التنين)، أو بالأحرى هذا الإله الفاني الذي ندين له بالسلام والدفاع، وهو أدنى رتبة من الله غير الفاني. وفي هذا الإله يكمن جوهر الدولة[33] والتي هي شخص واحد ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل نتيجة الاتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة الكبرى بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة بالوسائل الممنوحة من الجميع، فيدعى هذا الشخص بالحاكم المطلق الذي يتمتع بالسلطة المطلقة، وتوجد وسيلتان لبلوغ هذه السلطة المطلقة:

- بواسطة القوة الطبيعية، كإخضاع الرجل أولاده لحكمه بالقوة، إو بإخضاعه أعداءه لمشيئة عبر الحرب، وينتج عن ذلك ما يسمى بالدولة بموجب واقعة الاكتساب.

- أو بواسطة اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أو لمجموعة أشخاص، طوعا ومن باب الثقة طامحين بأن يحميهم من الآخرين، فينتج عن ذلك الدولة السياسية([34]).

- فهذه الدولة قد جاءت لكبح جماح الشرور البشرية ولضبط الإنسان الغير منظم بطبعه كي تجعله متمدنا، وكذلك للدفاع عن البشر من اعتداءات الغرباء والأجانب.

رؤية كلا من الفيلسوفين " سبينوزا " و"جون لوك" للحكم المدني:

من المتعذر التطرق إلى رؤى كل المفكرين الغربيين الذين تناولوا موضوع الحكم المدني بالتنظير، لذلك ارتأيت التعرض لأفكار مفكرين اثنين، أحدهما عرف بفيلسوف الدين والسياسة وهو "باروخ سبينوزا "، والآخر سمي بفيلسوف الحكومة المدنية وهو "جون لوك"، وأكيد أن هذا الاختيار قد تأسس لوجود أوجه تشابه بين تصورهما للموضوع، ولكن لوجود أوجه اختلاف كذلك، وهذا ما سأعالجه في العنصرين اللاحقين من الدراسة.

1) **باروخ سبينوزا Baruch Spinoza: (1632-1677)** [*]:

- يعد "**سبينوزا**" من المؤسسين للفلسفة الغربية الحديثة في القرن (17)، والتي تقوم على تأليه العقل وإخضاع الطبيعة له، وبالرغم من أنه كان يهودي الديانة إلا أنه كان يتردد على الأوساط المسيحية، فقرأ "**لديكارت**" الوجودي و" للمفكر العبري "**جيرسونيدس**" الذي كان ينتقد المعجزات والنبوات ويقدم سلفا العقل على المادة وينكر الخلق من العدم، فكون "**سبينوزا**" نظرته الفلسفية في الله والقائلة بأن هدف الإنسانية هو أن تصبح كالله تعرف الخير والشر، فهو يوحد بين الله والطبيعة، أي أن حكم الله هو نظام الطبيعة الثابت الذي لا يتغير، وصفات الله هي قوانين الطبيعة. وقد عرضته أفكاره هذه لمحاولة الاغتيال، بل ولجعله موضع مراقبة من قبل رؤساء الجالية اليهودية الذين اتخذوا بحقه في (1656) أقصى تدبير وهو "**الحرم**": "ليكن ملعونا في السماء وعلى الأرض ومن فم الله الكلي القدرة بالذات"[35]

وقد أسس"**سبينوزا**" نظرته الفلسفية بالتركيز على جانبين: الجانب الديني والجانب السياسي:

- ففي الجانب **الديني**، وبالرغم من استبعاد "**ديكارت**" للدين من المجالات التي تصلح لأن يطبق عليها منهجه الجديد، إلا أن "**سبينوزا**" هو الديكارتي

الوحيد الذي طبقه في مجال الدين أي الكتب المقدسة والكنيسة والعقائد والتاريخ المقدس، وأهم ما توصل إليه "**سبينوزا** "في هذا الإطار هو أن تفسير النصوص المقدسة لا يجب أن ينحصر في فرد أو فئة معينة بل لكل فرد الحرية المطلقة في ذلك، بل ورفض سلطة الكنيسة في التفسير اعتمادا على المبدأ البروتستانتي " **الكتاب وحده** **sola - scriptura**" دون اللجوء لسلطة آباء الكنيسة أو للتراث المسيحي.[36]

- وفي الجانب **السياسي**، يعد كذلك "**سبينوزا**" الديكارتي الوحيد الذي طبق منهج "**ديكارت**" في السياسة، فدرس أنظمة الحكم وقارن بينها، ونقد الأنظمة التسلطية القائمة على حكم الفرد المطلق، وانتهى إلى أن النظام الديمقراطي هو أكثر النظم اتفاقا مع العقل والطبيعة.[37]

وكان دافعه من وراء ذلك - وهو ما يستخلص من كتابه" **رسالة في اللاهوت والسياسة** "- إثبات أن العقل هو أساس الإيمان:

- فحرية الفكر لا تمثل خطرا على الإيمان والتدين.

- وكذلك حرية الفكر لا تمثل خطرا على سلامة الدولة، أي أن العقل أيضا هو أساس كل نظام سياسي تتبعه الدولة.

وبالتالي، واستنادا لهذه الخلفية الدينية والفلسفية تكونت لدى "**سبينوزا** " رؤية واضحة لما يجب أن يكون عليه نظام الحكم الصالح الذي لا يتعارض مع العقل، وبالتالي مع الطبيعة، وهي الرؤية التي ستُعد لاحقا إحدى الخلفيات الفلسفية لما يسمى "**الحكم المدني**"، فكيف ذلك؟

يتأسس المجتمع السياسي حسب "سبينوزا" على أساس التعاقد بحيث يفوض كل فرد من أفراد المجتمع ما له من قدرة للمجتمع بحيث يصبح لهذا الأخير الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها إما بمحض إرادته وإما خوفا من العقاب، ويسمى نظام المجتمع هذا "بالديمقراطية"، والذي يترتب عليه أن الحاكم لا يلتزم بأي قانون، وعلى الجميع طاعته في كل شيء لأنهم فوضوا له بموجب عقد صريح أو ضمني كل قدرة كانت لديهم للمحا فضة على أنفسهم أي على حقهم الطبيعي كله، سواء كان ذلك تحت ضغط الضرورة أم طبقا لمقتضيات العقل نفسه، فهم ملزمين بالتنفيذ الحرفي لما يأمر به الحاكم ولو كانت أوامره متناقضة، لأن العقل يأمر بذلك، أي أن العقل يأمر باختيار أهون الشرين، علما أنه - حسب سبينوزا - من الناذر أن يعطي الحكام أوامر متناقضة للغاية لأن فطنتهم وحرصهم على الاحتفاظ بالسلطة يجعلهم يهتمون لأقصى حد بالسهر على المصلحة العامة، إضافة إلى أن احتمال اتخاذ قرارات متناقضة يقل في الأنظمة الديمقراطية لسببين:

1) من المستحيل أن يتفق الأغلبية داخل مجتمع كبير على أمر ممتنع.

2) لأن غاية ومبدأ الديمقراطية هو تخليص الناس قدر الإمكان من الشهوة والإبقاء عليهم في حدود العقل.

وبالتالي يفضل "سبينوزا " مبادئ الحكم الديمقراطي على أنظمة حكم أخرى لأنه يبدو أقربها إلى الطبيعة وأقلها بعدا عن الحرية التي تقرها الطبيعة للأفراد، فلا يفوض أي فرد حقه الطبيعي لفرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء، بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع الذي يؤلف هو ذاته جزءا منه، وفيه يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحالة الطبيعية كما تحقق مبادئ الحرية.[38]

إذا وبتأسس الدولة ينشأ **القانون المدني الخاص** الذي يعني حرية الفرد في المحافظة على حالته كما حددتها وضمنتها له مراسيم السلطة العليا، وينتهك القانون عندما يعمد شخص ما لأن يلحق الضرر بأحد المواطنين أو الرعايا ضاربا بالقانون المدني عرض الحائط، أي رافضا أوامر الحاكم. وهنا يثير "سبينوزا " قضية غاية في الأهمية، وهي كيف السبيل إلى ضمان ولاء الرعية ومثابرتها على تنفيذ الأوامر؟ ذلك

لأن الحكام والمحكومين بشر، إضافة إلى أن طبائع العامة شديدة التقلب تحكمها انفعالات النفس، مما يجعل عمل الدولة شاقا حقا لتجنب شرورهم بإقامة الأنظمة التي تجعلهم يضعون المصلحة العامة فوق مصالحهم الخاصة، ذلك أن تهديد المواطنين قد تكون خطورته أكثر من تهديد الأعداء الخارجيين، وأحسن مثال الإمبراطورية الرومانية التي كانت تنتصر دائما على أعدائها ولكن هزمها مواطنوها مرات عديدة. لهذا - يقول سبينوزا - حاول الملوك الذين اغتصبوا السلطة قديما أن يؤمنوا أنفسهم بإقناع شعوبهم بأنهم من سلالة الآلهة الخالدة كي يرضخوا لإرادتهم. ، غير أن في ذلك خطورة على الدين وكذلك على الدولة، كما انه من الخطورة إعطاء من يقومون بشؤون الدين الحق في إصدار القرارات أيا كانت أو التدخل في شؤون الدولة، وفي مقابل ذلك - يقر سبينوزا - انه من الضروري الاعتراف للسلطة العليا بالحق في تقرير ما هو شرعي وما هو غير شرعي وذلك تحقيقا لمصلحة الدين والدولة معا. يقول سبينوزا في هذا الصدد:

"إن القول بأن لأصحاب السلطة الحق في تنظيم كل شيء وإن كل قانون رهن بإرادتهم لا يعني القانون المدني وحده، بل يعني أيضا القانون المتعلق بالشؤون الدينية الذي ينبغي أن يكونوا هم أيضا المفسرين له والمدافعين عنه ". [39]

ويقول كذلك: "إن الدين لا تكون له قوة القانون إلا بإرادة من لهم الحق في الحكم "و يقول كذلك " الدين سواء كان موحى به بواسطة النور الطبيعي أو بالنور النبوي لا تكون له قوة الأمر إلا بإرادة من لهم الحق في الحكم، وإن الله لا يحكم البشر حكما خاصا إلا من خلال أصحاب السلطة في الدولة. . . . . ولا يمكن لأحد أن يطيع الله حقا إلا إذا اتفق سلوكه الديني مع المصلحة العامة، وأطاع قرارات السلطة العليا. [40]

وبالتالي، ومما سبق عرضه من أفكار نستخلص بأن "لسبينوزا رؤية خاصة حول ما يجب أن يكون عليه أمر الدين والسياسة، إذ الحكم لا يجب أن يكون إلا في أيدي من فوضت له الرعية أمرها في صيغة تعاقدية يتم من خلالها ضمان العيش في توازن بعيدا عن أجواء الحرية المطلقة التي تسود في حالة القانون الطبيعي وقريبا من حالة الطبيعة، أما الدين والقائمين على أمره فلا بد أن لا يكون لهم شأن في أمور الحكم لأن في ذلك خطورة على الدين والدولة معا، غير أن العكس صحيح أي أنه لأصحاب الحكم السلطة المطلقة في تقرير ما هو شرعي عما هو غير ذلك في الدولة، بل وإن ارتأى الحاكم اعتماد مبادئ الدين كتشريع للدولة فإنه ليس في ذلك من حرج، وليس في فكرة كهذه إعلاء لمكانة الدين ولرجالاته، بل على العكس إذ في ذلك إعلاء وتقديس لقدرات العقل البشرية، وهي كلها مدعاة لإقامة أنظمة حكم مدنية بعيدا عن سلطة رجال الدين.

2)جون لوك John Locke (1632-1704):(*)

يعتبر **"جون لوك"** تتأسس الفلسفة السياسية **"لجون لوك"** على مسلمته المشهورة والقائلة بأن" **تبرير الواقع السياسي ما هو في حقيقة الأمر إلا محاولة لبناء نظرية سياسية "** ، وكان ذلك هو ما حاول **"لوك"** القيام به من خلال إصداره لمؤلفه المشهور "**مقالتان في الحكومة المدنية** deux traités du gouvernement civil "سنة (1690)، والذي حاول من خلاله تبرير ثورة الشعب الانجليزي على الملكية المطلقة في (1688) [41]، والتأسيس لطريقة ممارسة حكم جديدة أطلق عليها تسمية "**الحكومة المدنية** "، عبر من خلالها عن معارضته الملكية المطلقة واستحسانه الملكية المقيدة بإرادة الشعب وسيادته.

"من فلاسفة العقد الاجتماعي، وهو يؤسس لفلسفته بافتراضه أن الإنسان كان يعيش على حالته الطبيعية في ظل قوانين الطبيعة بسلام وأمان، حيث الجميع متساوون، مجتمعون ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، مع غياب مظاهر التبعية التي تدفع بعضهم للسيطرة على الغير أو الإضرار بهم، فلا يبقى في القلوب سوى حب الخير والسلام والتسامح، وعندما يتوخى المرء المحافظة على كيانه فهو يحافظ على كيان الآخرين، كما أن امتناع الناس عن التعدي على حقوق الغير يعد

مراعاة لقانون الطبيعة الذي يهدف للسلام والمحافظة على الجنس البشري، مع العلم بأن تنفيذ القانون الطبيعي هو في يد كل إنسان، إذ يصير له حق معاقبة من يخرقه، كما يحق لمن وقع عليه الضرر طلب التعويض، وفي هذه النقطة بالتحديد يتدخل **"لوك"** ويقول بأنه من غير المعقول أن يصبح الناس قضاة يفصلون في مشكلاتهم الخاصة، فهناك حب النفس الذي يجعل المرء يتحيز لمصلحته ومصلحة أصدقائه، إضافة لعامل العاطفة والرغبة في الانتقام وحدة الطبع مما يجعله يغالي في أحكامه فينتج الاضطراب وسوء التنظيم، وهنا تظهر الحاجة والحكمة في وجود **"الحكومة"** التي تضع الأمور في نصابها[42]، ولكن ما الدافع لإنشاء هذه الحكومة طالما كانت الناس تعيش في سلام ووئام؟ وعن أي حكومة يتحدث **"لوك"؟ ؟**

- أما عن الدافع الأساسي من إنشاء الحكومة التي سيتخلى لها الأفراد عن حريتهم ويضعون أنفسهم تحت سيطرتها، فهو بالأساس للحفاظ على ملكياتهم التي يتعذر ضمان صيانتها في حالة الطبيعة نظرا لغياب من يراقب تنفيذ مبادئ المساواة والعدالة أمام الاعتداءات على الممتلكات والأخطار والمخاوف، لذلك فالأمر يتعلق ب:

- ❖ غياب قانون محدد ومعروف في إطار توافقي يطبق على الجميع.
- ❖غياب قاضي معروف من طرف الجميع ومؤهل للبت في كل الحالات واستنادا على القانون المتفق عليه.
- ❖غياب قوة عمومية مدعمة بسلطة القرار التي تمكنها من فرضه عندما يكون صحيحا ووفق ما يجب أن يكون.[43]

ولذلك يستدعي الأمر **أولا** وجود **قاض** (سلطة قضائية) معروف له سلطة الصرف في جميع الخلافات مهتديا **بالقانون الأساسي (سلطة تشريعية)**، إضافة إلى ضرورة وجود **قوة** (سلطة تنفيذية) تسند الحق وتؤيده،[44].

ولأجل هذا يجد **"لوك"** أنه من الضروري الاهتداء إلى **سلطة سياسية** تضع القوانين المحددة للمخالفات والعقوبات التي تقابلها، وتنظم الملكية وتحافظ عليها وتستخدم قوى المجتمع لتنفيذ هذه القوانين، وتحمي ثروة البلاد من أي خطر خارجي، وكل ذلك لصالح الجمهور.

- وأما عن شكل الحكومة التي تصورها **"لوك"** واعتبرها أحسن أنواع الحكومات للاضطلاع بالمهام السابق تحديدها على أحسن وجه فهي **"الحكومة المدنية"**، والتي تنشأ عن تنازل كل عضو من أعضاء المجتمع عن حقوقه الطبيعية ليضعها بين يدي جماعة تتولى هي حمايتها عن طريق القانون الذي تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع، فتعين الجماعة أفرادا يتولون مهام السلطة وتنفيذ القانون، فيفصلون في الخلافات التي تنشب بين أفراد المجتمع سواء كانت مطالبة بحق أو توقيع لعقوبة، فيُكَون الأفراد الذين تجمعهم هيئة واحدة ويخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة تفض المنازعات بينهم وتعاقب المجرمين، هؤلاء الأفراد يكونون معا **"مجتمعا مدنيا"** فيما بينهم ميزته تجنب التحيز الذي كان يسيطر على الفرد في حالة الطبيعة عندما يفصل في قضاياه الخاصة، وذلك بإيجاد سلطة عامة يلجأ إليها كل فرد وتتولى عنه مهمة فض المنازعات والخصومات، وفي نفس الوقت تلزمه بالخضوع لأحكامها، وهذا ركن هام في قيام المجتمع المدني.

وبالتالي فإن اتفاق الأفراد على تكوين حكومة أو جماعة يعني تكوينهم لكيان سياسي للأغلبية حق التمثيل فيه، وكذلك الأمر بالنسبة للآخرين، كيان واحد ذا سلطة قائمة على رغبة الأغلبية، وهذا الذي يمثل الجماعة إنما ينوب عن أفرادها وبموافقتهم، فإذا كانت الأغلبية التي أصبحت كلا في مجموعها تريد شيئا، فلا بد أن يكون هذا الشيء دون مراعاة لاعتراض فرد أو أفراد قليلين طالما أنهم قد اختاروا الجماعة في بادئ الأمر ورضوا بتمثيلها لهم، وأصبحوا بذلك مرتبطين بها، وهذا ما نجده في المجالس العامة التي تتصرف في حدود القوانين الموضوعة، حيث يسري

حكم الأغلبية على الجميع دون أن يجرأ احد على معارضته لأن له قوة المجموع.[45]

وبالتالي، ومن خلال ما ورد، نلاحظ بأن **"لوك"** قدم صورة مكتملة عن الحكومة المدنية باعتبارها تقوم على مؤسسات المجتمع المدني، والعقد القائم بين الأفراد والسلطة العليا والتي نجد على رأسها حاكم، والتي قد وصلت إلى منصبها بالانتخاب وبأغلبية الشعب وعلى مبدأ فصل السلطات وحق الشعب في الاعتراض والثورة، وهي كلها مبادئ مناهضة للسلطة القائمة آنذاك، والتي كانت تحكم في ظل أنظمة ملكية مطلقة تقوم على مبدأ حق الملوك المقدس في الحكم الاستبدادي، وعلى أن أي معارضة للملك إنهما هي معارضة لله باعتبار الملك مفوض من الله، وهي الفكرة التي عمل على تبريرها كتاب "فيلمر" (patraireha) الصادر في (1680)، وعمل على تفنيدها **"لوك"** بمؤلفه الشهير "مقالتان في الحكومة المدنية" الصادر (10 سنوات) بعد ذلك. ولعل هذا العنصر الأخير يفتح المجال للتعرض لوجهة نظر **"لوك"** حول **الدين** ومكانته في ظل نظام الحكم المدني الذي نظر له، وهنا سأعرض بعض مقولاته حول الموضوع والتي وردت في كتابه **"رسالة في التسامح"**:

يقول **"لوك"**: " ينبغي التمييز بوضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين وتأسيس الحدود الفاصلة بينهما..... وتأسيسا على ذلك أود أن أؤكد أن سلطة الحاكم لا تمتد إلى تأسيس أية بنود تتعلق بالإيمان أو بأشكال العبادة استنادا إلى قوة القوانين.....

- كل ما أريد قوله هو أيا كان مصدر السلطة، فإن السلطة ما دامت ذات طابع **كنسي**، فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة إذ ليس في إمكانها بأي حال من الأحوال أن تمتد إلى الشؤون الدنيوية لأن الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة ومتميزة عنها تماما، فالحدود بينهما ثابتة ومستقرة، ومن يخلط بين هذين المجتمعين كمن يخلط بين السماء والأرض.....

- ليس من حق احد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية..... الكنيسة والدولة إذا قنع كل منهما بالبقاء في داخل حدوده، الدولة ترعى الرفاهية الداخلية للدولة، والكنيسة تشغل بخلاص النفوس، فإنه من المحال أن يحدث بينهما شقاق.....

- ما هو قانوني في الدولة لا يمكن للكنيسة أن تجعله محرما أو ممنوعا....."[46]

وبالتالي، نستخلص من أقوال "لوك"حزم في ضرورة إبقاء سلطة الدين في حدود الكنيسة، واستئصال لدوره من الحياة السياسية، والعكس صحيح إذ يحضر "لوك" على رجال الحكم التدخل في شؤون الدين والعبادات ولو بما يخوله لهم القانون من سلطة، وأكيد أن لأقوال "لوك" هذه خلفية تاريخية أفصح ما يقال عنها أنها مريرة، إذ عايش لوك بطش واستبداد الملوك الانجليز واختفاءهم وراء ستار الدين بحجة أن الملك ظل الله في الأرض لا تجب معارضته أو مناقشته لأن في ذلك معارضة للإرادة الإلهية، وفي الانصياع لهم تجسيد للحكم الملكي المطلق الذي نظر "لوك" لنقيضه متمثلا في "الحكم المدني ".

مقارنة بين رؤيتي "اسبينوزا" و"جون لوك" للحكم المدني:

تقوم المقارنة في عموم أحوالها على وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين. الظاهرتين أو الشخصيتين أو التصورين محل المقارنة، والأمر كذلك في دراستنا هذه:

- فعن أوجه **التشابه**، نلاحظ بأن كلا الفيلسوفين "سبينوزا " و"لوك" ينتميان إلى الحضارة الغربية، وكلاهما ساهم في وضع الأسس الفكرية والفلسفية التي تقوم عليها هذه الحضارة، وكلاهما عايش تقريبا نفس الفترة التاريخية (لوك 1632- 1704) و(سبينوزا 1632- 1677)، وكذلك كلاهما تأثر بالأفكار الفلسفية التي كانت سائدة آنذاك لا سيما منها الفلسفة **الوجودية** ل**"رينيه ديكارت"**، كما أن كلاهما تعرض لإشكالية الدين والسياسة انطلاقا

من واقع القضية في السياق الحضاري الغربي لا سيما في عصوره الوسطى وما بعدها، فلم يختلف كلاهما في نبذ أنظمة الحكم الدينية المطلقة ودعوا لتلك التي تقوم أساس مدني انطلاقا من تصورهم الفلسفي الذي يفسر نشأة المجتمعات على أساس التعاقد بين الحكام والمحكومين، حيث يتنازل الشعب عن بعض حقوقه الطبيعية للحاكم مقابل قيام هذا الأخير بتأمين حياة مشتركة يسودها الأمن والاستقرار وحماية الأرواح والممتلكات. ولكن، ورغم وجود أوجه التشابه هذه إلا أن الفيلسوفين اختلفا في الكثير من الأمور، يهمنا منها تلك المتعلقة بطبيعة نظام الحكم ا لمتوخى حسب تصور كليهما.

- وعن أوجه **الاختلاف**، يستحسن التعرض لها بالتركيز على معايير أو بالأحرى على مواضيع تبين اختلافهما حولها وهي:

❖ من حيث **التكوين:** فعن "سبينوزا نلاحظ بأن تكوينه كان مشبعا بالثقافة الدينية اليهودية وكذلك المسيحية، أما "لوك" فكان مسيحي الديانة ولكنه لم ينخرط في سلك رجال الدين لنفوره من تطرف بعض رجال الدين، وانصرف لدراسة العلوم التجريبية وبالتحديد الطب.

❖ وعن موقفهما من **الدين والعقل:** نلاحظ بأن "**سبينوزا**"يُنظَر إليه على أنه أب العقلانية - إلى جانب "**ليبنتز**" و"**ديكارت**" - بل وإنه تجاوز ديكارت في عقلانيته، ذلك أن ديكارت فعلا أعطى للعقل مكان مركزي في معرفته، ولكنه استبعد الجوانب الدينية والعقائدية عن منهجه التجريبي، لذلك عاش في وئام مع رجال الدين، أما "سبينوزا" فقد تطرف في تقديسه للعقل، وحرره من التجريب ووصل به إلى المثالية، بل وفي مقابل ذلك أخضع الدين بجوانبه المختلفة للتجريب، واعتبر أن السعادة الإنسانية إنما تتحقق بإتباع العقل، وأما الدين والإيمان فلا بد من فصلهما عن العقل لأن غاية العقل هي الحق، وأما غاية الدين فهي الطاعة والإذعان وهي غاية عملية، ولا يجب إخضاع الدين للعقل - رغم أنه ليس في الفلسفة ما يضر بالدين- .

أما "**لوك**" فنلاحظ أنه كان اعتدالا في موقفه من البعدين، وذلك رغم تأثره هو كذلك بوجودية "ديكارت"، فهو فيلسوف تجريبي حسي وهو القائل: "إذا سُئلتَ متى بدأتَ تفكر، فأجب: عندما بدأت أحس"، غير أن "لوك" سلم بقصور العقل البشري عن معالجة ما يتجاوز حدوده، فجمعت تجريبيته بين العقل والتجربة من جهة والوحي والإيمان من جهة أخرى خلافا" لسبينوزا" الذي ألبس العقل صفة الاطلاقية في كل شيء، وكان من وراء رؤية "لوك" الفلسفية واقع اجتماعي سمته الرئيسية الصراع القائم بين برجوازية صاعدة مناهضة لكل ما هو كهنوتي متوارث ومؤمنة بما هو واقع وموجود، وبين أرستقراطية متمسكة بكل ما هو متوارث وما هو لاهوتي وروحي لمواجهة رياح التغيير.

❖ وأما عن نظرتهما **لنظام الحكم:** فأكيد أنها تحصيل حاصل لما سبق ذكره، ففي حين نجد "سبينوزا"يقيم مجتمعه السياسي على أساس فكرة التعاقد الضمني أو الصريح، وإعمالا لمنطق العقل الذي يأبى البقاء على حالة الطبيعة حيث الحرية مطلقة، ويميل دوما للتمتع ببعض مزايا حالة الطبيعة ولو بمقابل التنازل عن قدراته للمجتمع الذي يصبح له الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، فلا يلتزم الحاكم في ذلك بقانون بل يلتزم بمقتضيات العقل الأقرب للطبيعة والأقل بعدا عن الحرية، ولذلك لا تجب مناقشته، لأن القواعد التي يعمل وفقها والتي يطلق عليها "سبينوزا"اسم "القانون المدني الخاص "هي من صنعه وحده استنادا لقدراته العقلية، وليس للدين في كل ذلك من شأن.

- وأما عن "لوك" وهو فيلسوف الحكومة المدنية، فنلاحظ بأن التعاقد المنشئ للمجتمع السياسي الذي نادى يختلف عن ذلك الذي تصوره "سبينوزا"، ذلك أن الأفراد في ظله لا يتنازلون عن كل حقوقهم للحاكم بل عن جزء منها فقط، والحاكم ملزم في ظله بتطبيق

القانون وكذلك باحترامه، وإن خالف قواعده جاز لأفراد الشعب إبطال العقد القائم بينهم، وهو في ممارسته لصلاحياته ملزم بالأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الأغلبية المرفوعة إليه عن طريق نوابهم، لأنه وبكل بساطة هو مفوضهم لفض النزاعات وحماية الملكيات وتطبيق القوانين وفق ما ترتئيه الأغلبية، وفي ظل كل هذه الممارسة السياسية لا مكانة للدين إلا في الكنيسة.

الخاتمة:

و كخاتمة لبحثنا هذا يمكن القول بأن "نظام الحكم المدني" بمضمونه الغربي الحالي لم يتشكل إلا من خلال صيرورة تاريخية طويلة تعود إلى بروز المسيحية كديانة وتبني الإمبراطورية الرومانية لها، الأمر الذي أفرز ظاهرتين جديرتين بالملاحظة، أولاهما تتمثل في إضفاء هالة القداسة على شخص وتصرفات الإمبراطور ليصبح مسيطرا على السلطتين الدينية والدنيوية، وثانيهما تتمثل في سعي المؤسسة الدينية لمزاحمة الإمبراطور ومحاولة التأثير على تصرفاته الأمر الذي أحدث صداما بينهما، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ولقد زاد طموح الكنيسة، وأصبحت تتحرك للسيطرة على كل مجالات الحياة من دينية وسياسية واقتصادية وحتى علمية. وما أن حل عصر القرون الوسطى حتى أصبحت الكنيسة مهيمنة عليها، ورغم محاولة الملوك شرعنة حكمهم بإضفاء الصبغة الدينية على شخوصهم وعلى تصرفاتهم استنادا إلى نظرية الحق الإلهي الملكي، إلا أن قوتها وتسلطها ماانفكا يزيدان، وفي كلا المظهرين تجسيد لما سمي بنظام الحكم الديني. ولم يشهد الغرب نوعا من الانفراج - بعد أن احتدم الصراع بين السلطتين - إلا بعد التوقيع على معاهدة "ويستفاليا " التي وضعت حدا للحروب الدينية التي دامت نحو (30عام)، لتشهد على اثر ذلك الحياة الفكرية والفلسفية نوعا من الانبعاث الذي ستلوح بوادره الأولى من الكنيسة نفسها في شكل حركة إصلاحية (مارتن لوثر وجون كالفن)، لتتوسع وتشمل رجال الفكر والفلسفة، والذين ستصب اغلب إسهاماتهم النظرية في فكرة إبعاد السلطة السياسية عن سيطرة رجال الدين، وعن احتكار الملوك الموسوم شخصهم بالقداسة، لتُلقي بها في مرمى الشعوب التي أصبحت تتعاقد مع الحاكم بعدما كانت راضخة لسلطانه، وأصبحت صاحبة السيادة التي يجب على الملك أن يستمد شرعية تصرفاته من رضاها وقبولها به، بل وأضحت هي من يقرر بقاءه في الحكم من إزاحته، وهي كلها رؤى ساهم في وضعها شلة من الفلاسفة كان من بينهم "باروخ سبينوزا"، ليحررها في صيغتها النهائية الفيلسوف "جون لوك" تحت مسمى "الحكم المدني".

فأما عن "سبينوزا، فلقد ساهم بفلسفته الوجودية المقدسة للعقل في استبعاد الدين عن ميدان السياسة وذلك بعد أن أخضعه لمنهجه التجريبي، ودعى لنظام حكم ديمقراطي أساسه التعاقد بين أفراد المجتمع على أن يتنازلوا عن قدراتهم لمن سيتولى حكمهم بمقتضى قانون مدني خاص من وضعه هو، تتجسد من خلاله قدرات العقل البشري الغير متعارضة مع مبادىء القانون الطبيعي، فأخرج بذلك الحكم من قيد الدين ليخضعه لقيد العقل البشري.

وأما "لوك" فقد حرر مفهوم "الحكم المدني" في صيغته النهائية المتكاملة بعدما حصر سلطان الدين داخل جدران الكنيسة، واقر للمجتمع السياسي الناشئ بموجب التعاقد سلطات واسعة تراوحت بين احتفاظ أفراده ببعض حقوقهم وعدم التنازل عنها كلها، واختيارهم للحاكم، وإيصال صوت الأغلبية، وأحقيتهم في فسخ العقد إن أخل الحاكم بشروطه ولم يحترم القانون، لأنهم في الأصل لم يفوضوه إلا لينوب عنهم في تطبيق القانون وحماية الملكيات وتوقيع العقاب والجزاء، وكذا العمل على تحقيق مطالب الأغلبية.

قائمة المراجع:

1) الصالح مصلح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي عربي (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 1420 هـ، 1999م).

2) السلفي أبو فهر، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام (القاهرة: دار عالم النوادر العصرية للنشر والتوزيع، ط، 1، 1432هـ، 2011م).

3) السهيلي إسماعيل علي، الزنداني أحمد عبد الواحد، مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية: السياقات الفكرية والإستراتيجية (صنعاء: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، د، ت، ن).

4) اسبينوزا (ترجمة حسنى حنفي، فؤاد زكرياء)، رسالة في اللاهوت والسياسة (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2005م).

5) بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدولة والدستور (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط، 2، 1992).

6)بلعقروز عبد الرزاق، تحولات الفكر الفلسفي المعاصر أسئلة المفهوم والمعنى والتواصل (الجزائر: منشورات دار الإختلاف، ط. 1، 1430هـ، 2009م).

7) دوقارجي موريس (ترجمة جورج سعد)، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1412هـ، 1992م).

8) هوبز توماس (ترجمة ديانا نجيب حرب، بشرى صعب)، اللقياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط. 1، 1432هـ، 2011م).

8) جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة المتكلمون، اللاّهوتيون، المتصوفون)** (بيروت: دار الطليعة، ط. 1، 1987).

9) لوك جون (ترجمة: محمود شوقي الكيال)، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي (الجمهورية العربية المتحدة: الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة إخترنالك، العدد: 81، د، ت، ن).

10) ليلى محمد كامل، النظم السياسية الدولة والحكومة (مصر: دار الفكر العربي، 1971م).

11) ميكيا فيلي نيقولا، (ترجمة: أكرم مؤمن)، الأمير (القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004).

12) عليان إبراهيم خليل، الدولة الدينية والدولة المدنية (فلسطين: مؤتمر بيت المقدس الثالث، 1433هـ، 2012م).

13) فضل الله مهدي، فلسفة ديكارت ومنهجه- دراسة تحليلية نقدية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط. 3، أكتوبر 1996م).

14) صالح عطا محمد، تيم فوزي أحمد، النظم السياسية العربية المعاصرة (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988).

15) روسوجان جاك (ترجمة محمود شوقي الكيال)، من العقد الاجتماعي (الجمهورية العربية المتحدة: الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة إخترنالك، العدد: 81، د، ت، ن).

16) رزيق قسطنطين، هذا العصر المتفجر (بيروت: درا العلم للملايين، ط. 1، 1963).

17) رزيق قسطنطين، في معركة الحضارة (بيروت: دار العلم للملايين، ط. 3، 1977).

18) Bernard Morichère et autres, **philosophes et philosophie de locke à nos jours**, tome 2, (paris: édition nathan, novembre 2003).

19) Michael Foessel, **La religion** (paris: Édition: G F flammarion, 2000).

الهوامش:

[1] أميرة حلمي مطر، **جمهورية أفلاطون** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، ص. 17، 18.

[2] موريس دوفارجي(ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي)، **مدخل إلى علم السياسة،** (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، د ت ن)، ص. 7 .

[3] محمد كامل ليلى، **النظم السياسية الدولة والحكومة** (مصر: دار الفكر العربي، 1971م)، ص 303.

[4] عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988) ص، 36. 37

[5] عبد الرزاق بلعقروز، **تحولات الفكر الفلسفي المعاصر أسئلة المفهوم والمعنى والتواصل** (الجزائر: منشورات دار الإختلاف، ط. 1، 1430هـ، 2009م) ص. 175

[6] إبراهيم خليل عليان، **الدولة الدينية والدولة المدنية** (فلسطين، مؤتمر بيت المقدس الثالث، 1433هـ، 2012م) ص. 14

[7] مصلح الصالح، **الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي_العربي، مادة (مدنية)، (الرياض:** دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ، 1999م)**ص. 88**

[8] عليان، **مرجع سابق**، ص. 17.

[9] عليان، **مرجع سابق**، ص. 17.

[10] عليان، **مرجع سابق**، ص. 17.

[11] ليلى، مرجع سابق، ص 301 .

[12] حسن صعب، **علم السياسة** (بيروت: دار العلم للملايين، ط. 4، 1976) ص. 50، 51 .

[13] قسطنطين رزيق، **هذا العصر المتفجر** (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، تشرين الأول 1963) ص. 88. 89.

[14] قسطنطين رزيق، **في معركة الحضارة** (بيروت: دار العلم للملايين، ط. 3، أكتوبر 1977)، ص. 66.

[15] إسماعيل علي السهيلي، أحمد عبد الواحد الزنداني، **مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية، السياقات الفكرية والإستراتيجية** (صنعاء: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، د ت ن) ص، 8. 9.

[16] السلفي، مرجع سابق، ص. 30.

[17] السهيلي، الزنداني، مرجع سابق، ص. 10.

[18] السلفي، مرجع سابق، ص. 31.

[19] مهدي فضل الله، **فلسفة ديكارت ومنهجه، دراسة تحليلية ونقدية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط. 3، أكتوبر 1996م)، ص، 62.

[20] السهيلي، الزنداني، مرجع سابق، ص، 12.

[21] السلفي، مرجع سابق، ص. 33.

[22] محمد كامل ليلى، النظم السياسية للدولة والحكومة (مصر: دار الفكر العربي، 1971)، ص ص. 74، 75

[23] سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظرية العامة للدولة والدستور (الجزائر): ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط. 2، 1992م) ص ص. 28، 29

[24] يقال أنها أصبحت من أكبر ملاك الأراضي ومن أكبر السادة، ووصل الأمر بأحد الأديرة أن تمتلك (15ألف) قصر، وبأحد رجال الدين أن ملك (20ألف) من العبيد).

[25] السهلي، الزنداني، مرجع سابق، ص ص. 15، 16.

[26] فضل الله، مرجع سابق، ص 67، 68

[27] السهلي، الزنداني، مرجع سابق، ص 18

[28] فضل الله، مرجع سابق، ص ، 63، 64

[29] السلفي، مرجع سابق، ص 38، 39

[30] المرجع نفسه، ص 44، 45

[31] مكيا قيلي (ترجمة: أكرم مؤمن)، **الأمير** (القاهرة: مكتبة إبن سينا للطبع والنشر والتوزيع، 2004)، ص، 56

[32] السلفي، مرجع سابق، ص، 39

[33] توماس هوبز، اللقياتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة (ترجمة ديانا نجيب حرب، بشرى صعب) (أبو ظبي: هيئة أو بظبي للثقافة والتراث، ط. 1. 2011م، هـ 1432)، ص. 372، 373.

[34] المرجع نفسه، ص، 181

(*) **باروخ سبينوزا** هو فيلسوف هولندي، من أهم فلاسفة القرن (17)، ولد في أمستردام بهولندا لعائلة برتغالية من أصل يهودي فرت من شبه جزيرة ايبريا (اسبانيا والبرتغال) هروبا من اضطهاد

السلطات هناك الى هولندا حيث كان المناخ متسامحا. كان والده تاجرا ناجحا، وكذلك متزمتا للدين اليهودي إذ تولى كثيرا من المناصب الدينية في المجتمع اليهودي هناك. كانت تربية باروخ أورتوذكسية، درس العبرية والتلمود. وفي 1656 نبذ من أهله بسبب ادعائه أن الله يكمن في الطبيعة والكون مما عرضه لمحاولة الاغتيال. من 1660 حتى عام 1663 أسس حلقة فكر مع أصدقاء له وكتب نصوصه الأولى، ومن 1663 الى 1670 أقام في "**بوسبرج**"، وبعد نشر كتابه "**رسالة في اللاهوت والسياسة**" سنة 1670 ذهب ليستقر في لاهاي حيث اشتغل كمستشار سري "لجون دويت". في 1676 تلقى زيارة من الفيلسوف الألماني "**ليبنز**" ويعتبر كتابه "**الأخلاق**" الذي ألفه عام 1677 من أهم الكتب المؤثرة في الفلسفة الغربية والذي عارض فيه ثنائية العقل والجسد للفيلسوف "رينيه ديكارت". توفي عام 1677.

(35) جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة المتكلمون، اللآهوتيون، المتصوفون)** (بيروت: دار الطليعة، ط. 1، 1987)، ص. 330 .

(36) باروخ سبينوزا (ترجمة حسن حنفي، فؤاد زكريا)، **رسالة في اللاهوت والسياسة** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1،)، ص. 36 .

(37) Michael Foessel, **La religion** (paris: Édition: G F Flammarion, 2000), p. 128.

(38) سبينوزا، **مرجع سابق**، ص ص. 372، 373 .

(39) **المرجع نفسه**، ص ص. 385، 422

(40) **المرجع نفسه**، ص. 425 .

(41) Bernard Morichère et autres, **philosophes et philosophie de locke à nos jours**, tome 2, (paris: édition Nathan, novembre 2003), p. 12.

(❖) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي انجليزي، ولد في 1632 في wringiton في اقليم"سومرست"، تعلم في مدرسة "وستمن ستر" ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة "اكسفرد"، لم ينخرط في سلك رجال الدين لكراهيته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين وبدلا من ذلك اخذ في دراسة الطب ومارس التجريب العلمي ليصبح طبيبا و مستشارا للايرال أوف شافت سبري ثم تحول إلى الفلسفة لينتج مؤلفا قيما في موضوع المشكلات التي يستطيع الفهم البشري التعاطي بها. تولى لوك عددا من المناصب الحكومية ولكنه فقد حظوته لما نفي شافتسبري عام 1683 ولكن الملك "وليام الثالث" من انجلترا رحب بعودته وعينه مستشارا للحكومة في ميدان سك النقد. وفي 1667 أصبح طبيبا خاصا لأسرة "أنتوني اشلي كوبر (1621- 1683) الذي صار فيما بعد الايرل الأول لشافت سبري ووزيرا للعدل ولعب دورا خطيرا في الأحداث السياسية العظيمة التي وقعت في انجلترا ما بين 1660 و1680. ولعبت علاقة "لوك" باللورد اشلي دورا كبيرا في نظرياته السياسية اللبرالية غذ تحت تأثيره كتب في 1667 مقالا في التسامح"« toleration on راجع فيها أفكاره القديمة الخاصة بإمكانية تنظيم الدولة لكل شؤون الكنيسة. كما كتب في 1690 أشهر مقالتين سياسيتين بعنوان "مقالتان عن الحكومة « treatises on government. هاجر لوك إلى هولندا عام 1683 بسبب ملاحقة الشرطة لهو ذلك لاتصالاته الوثيقة باللورد "يشلي"الذي كان معارضا للقصر. وبقي هناك حتى 1689. وعندما جاءت الثورة الكبرى استطاع لوك العودة إلى انجلترا وقد رفضت الجامعات القديمة فلسفته الحسية وآراءه الليبرالية. توفي في 1704 وكان له دور كبير غير مباشر في الثورة الأمريكية.

(42) جون لوك (ترجمة محمود شوقي الكيال)، **الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي** (الجمهورية العربية المتحدة: الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك، العدد81)، ص. 14- 20.

(43) Morichère, **op. cit**, p. 15.

(44) لوك، **مرجع سابق**، ص ص. 107، 108 .

(45) المرجع نفسه، ص ص. 75- 83 .

(46) السلفي، **مرجع سابق**، ص ص. 45، 46 .

النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية

أ/ روبيع حياة

تشهد العلاقات المدنية العسكرية اهتماما واسعا، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور دول مستقلة جديدة، وتطلب الأمر الانتقال من تلك النظريات الغربية المتعلقة بالدول المتطورة إلى نظريات جديدة يمكن تطبيقها على ظروف العالم الثالث، فجاءت نظريات جديدة ركزت على دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تختلف المعطيات والبيئة العسكرية في هذه الدول وكذا طبيعة أنظمتها السياسية، وبنهاية الحرب الباردة، وظهور بؤر توترات جديدة في العالم، تطورت نظرية العلاقات المدنية العسكرية أكثر لمحاولة تفسير الأحداث والتطورات الحاصلة.

وتعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها تلك العلاقات المتعددة بين العسكر، المؤسسات والمصالح من جهة، ورجال غير عسكريين ومؤسسات ومصالح متنوعة ودائما متصارعة من جهة أخرى...وهي العلاقة بين القوات المسلحة عموما والمجتمع... كما تعبر عن العلاقة بين زعامة القوات المسلحة (هيئة الضباط) كمجموعة نخبة والمجموعات النخبوية الأخرى... وهي أيضا تلك العلاقة بين قواد القوات المسلحة وكبار الزعماء السياسيين في المجتمع، إنها تأسيس تسيير القوات المسلحة..[1]

وفي تركيا، أخذت العلاقات المدنية العسكرية حيزا من اهتمام الباحثين لما تنفرد به الحالة التركية من خصوصية وتميز، فالجيش التركي هو وريث الجيش العثماني ومؤسس الجمهورية التركية، وهو أحد دعائمها وحاميها وضامن لائكيتها*، وعلى هذا الأساس فإنه من الصعب تطبيق النظريات الغربية على الحالة التركية، وبالتالي ضرورة إيجاد البديل عن ذلك.

وتدور إشكالية المقال حول التساؤل التالي: فيم تتمثل النماذج الغربية للعلاقات المدنية العسكرية؟ هل يمكن الحديث عن نموذج نظري للعلاقات المدنية العسكرية التركية، بالنظر لخصوصية الجيش التركي؟ وما هو مستقبل العلاقات المدنية العسكرية التركية مع تطور الإسلام السياسي، ومجيء حزب

العدالة والتنمية إلى السلطة، وآفاق الانضمام التركي إلى الإتحاد الأوربي؟

1-النظريات الكلاسيكية الغربية للعلاقات المدنية العسكرية:

جاءت نظرية العلاقات المدنية العسكرية لتفسير العلاقات بين العسكر والسلطات المدنية، وكيفية تأثير العلاقات المدنية العسكرية على القيم الديمقراطية، حيث توجد نظريتان متميزتان للديمقراطية هما الليبرالية والجمهورية المدنية، فالنظرية الليبرالية ترى أن أولوية الدولة الديمقراطية هي حماية حقوق وحريات مواطنيها، أما نظرية الجمهورية المدنية فتعارض المفهوم الليبرالي وتعطي الأولوية لإدخال المواطنين في نشاط الحياة العامة، فالمواطنة تقوم على المشاركة في الحكم والدفاع عن الجمهورية.

أ/ نظرية هنتيغتن للعلاقات المدنية العسكرية:

يرى "صامويل هينتغتن"** Samuel p.Huntington ضرورة الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية ويفضل الرقابة المدنية الموضوعية، انطلاقا من مبدأ سمو المدني والحفاظ على حياد الجيش من خلال احترافيته، وتكون رقابة مدنية لما يكون هناك تبعية حقيقية أو ارتباط المهنة المستقلة بأهداف وغايات السياسة. ومبدأ الرقابة المدنية غير محدد جيدا، وهي تتقاطع مع القوة النسبية للجماعات المدنية والعسكرية، فتتوسع الرقابة المدنية أين تتقلص قوة الجماعات العسكرية.

ويقسم "هنتيغتن" الرقابة المدنية إلى رقابة مدنية غير موضوعية، حيث ترسخ قوة جماعة مدنية على حساب الجماعات الأخرى، ويرى أن هذا الشكل هو الوحيد الممكن لرقابة مدنية في غياب هيئة ضباط احترافية، ورقابة مدنية موضوعية تعظم الاحترافية العسكرية من خلال توزيع القوة السياسية بين الجماعات العسكرية والمدنية، فجوهر الرقابة المدنية الموضوعية هو الاعتراف باستقلالية الاحترافية العسكرية عكس الرقابة المدنية غير الموضوعية التي يتمثل جوهرها في نفي الفضاء العسكري المستقل.ولتحقيق الرقابة الموضوعية، يجب تقليص القوة العسكرية ويتحقق ذلك بواسطة احترافية الجيش، وجعله محايدا وعقيما سياسيا. ويرى أن الاحترافية هي مفتاح إبعاد الجندي عن السياسة، فلما يكون الارتباط العام بالمؤسسات المدنية قويا، يصبح التدخل العسكري في السياسة ضعيفا، ولما يضعف أو يزول الارتباط العام بالمؤسسات المدنية، يصبح التدخل العسكري أكثر قوة واتساعا، لكن الاحترافية يمكن أن تؤدي إلى تصادم العسكر مع السلطات المدنية، فهي ليست القوة الرئيسية الوحيدة التي تمنع العسكر من التدخل، فحتى نمنعهم من ذلك على العسكر أن يؤمنوا بمبدأ علو السلطة المدنية.[2]

ب/ نظرية فاينر للعلاقات المدنية العسكرية:

ركز "صامويل فينر" *** Samuel Finer الذي عالج عودة الجيش للثكنات وانسحابه من السلطة السياسية، على الانقلابات العسكرية وانتقد عمل "هنتيغتن"، حيث يرى أنه حينما تكون الهياكل المدنية الحكومية أقل تقدما أو أقل نضجا ستكون هناك هشاشة أكبر لانقلاب عسكري، في حين أن التدخل العسكري لن يحدث أو يكون ضعيفا لما يكون الانتماء للمؤسسات قويا. لكن من البساطة القول أنه كلما زاد الارتباط العام بالمؤسسات المدنية، قلت فرص نجاح العسكر في التدخل في السياسة، والعكس صحيح، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى الثقافة السياسية، حيث تم تصنيف المجتمعات وفق مستويات الثقافة السياسية، والتي تتحدد فيها بقوة أو ضعف ارتباطها بالمؤسسات المدنية، ففي المستويات العليا تكون احتمالات التدخل ضعيفة، أما في المستويات الدنيا فتزداد احتمالات التدخل.

يصنف" فاينر" المجتمعات في أصناف من نظام تنازلي من الثقافة السياسية يدرج فيه تركيا في المجموعة الثالثة ذات عدد السكان القليل نسبيا والضعيف

تنظيميا، أين تتنازع المؤسسات وإجراءات النظام، هنا لن يكون للرأي العام تأثير قوي في التدخل العسكري، لكن السؤال هو لماذا اعتبر "فاينر" دولا مثل مصر وتركيا والأرجنتين التي صنفها في هذه المجموعة دولا بشعوب قليلة العدد؟ وهي البلدان ذات الثقافة السياسية المنخفضة أين تكون مستويات التدخل العسكري أكثر اتساعا، ويحدث التدخل عن طريق الضغط والابتزاز، لكن في الأخير يقوم الجيش علنا بقلب الحكومات ووضع أخرى من خلال النقل أو التحويل أو حتى استئصال النظام المدني كليا وتولي مكانه.[3] ويرى" فاينر" أن التدخل العسكري هو ميزة الدول الحديثة النشأة وليس القديمة، وذلك لسببين، الأول أن الشرعية في هذه الدول مهتزة ومازالت في صراع، والثاني أن معظم هذه الدول تنقصها الشروط المادية لتعزيز وتدعيم مؤسسات مدنية قوية، وهناك سبب إضافي ينطبق على قلة من الدول وهو الوجود المسبق لتقليد التدخل العسكري.وتحدث العودة إلى الثكنات وفق تراكم ثلاثة شروط: تفسخ الجماعة المتآمرة الأصلية، تصاعد اختلاف المصالح بين طغمة الحاكمين والعسكر الذين ينشطون المصالح الحربية، وأخيرا المصاعب السياسية للنظام.[4]

أما "موريس جانوفيتز"**** Morris Janowitz، الذي تحدث في كتابه عن دور العسكر في التحديث السياسي في الدول النامية، فقد تطرق إلى العلاقة بين العسكر وعملية التحديث السياسي، وارتباط الاستقرار السياسي بالتطور الاقتصادي. ويضع "جانوفيتز" فرضيتين فرعيتين لشرح تقوية الأنظمة في الدول النامية خلال العشرية (1965- 1975)، فمن جهة الحجم الكبير وفعالية القوات شبه العسكرية زادت من قدرة الأنظمة على الحفاظ على السلطة، ومن جهة أخرى وظيفة تحويل آمال وأهداف النخبة أصبحت أكثر محدودية وأكثر اعتدالا وبالتالي أكثر عقلانية.

ج/ الانتقادات الموجهة للنظريات الغربية للعلاقات المدنية العسكرية:

كانت البحوث حول الدول النامية من طرف علماء الغرب امتدادا وتعبيرا عن تحاليلهم المتعلقة بالمؤسسات الغربية وعملية التغيير الاجتماعي والسياسي في الغرب. فالدراسات المقارنة للمؤسسات العسكرية في الدول النامية لا يجب أن تعتمد فقط على تحليل الترتيبات المؤسساتية مثل هيكلة القرية، المؤسسات الدينية ...فالأحزاب السياسية هي مؤسسات حديثة نسبيا، أما المؤسسات العسكرية فقد كانت بحق المؤسسات الجديدة للدول النامية، كما أن تعدد حجم هذه الأمم واختلافاتها الثقافية والاثنية واللغوية يشكل عائقا كبيرا للتحليل المقارن، لهذا السبب تم التمييز في الدول النامية بين الأمم الجديدة في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا من جهة، وبين أمريكا اللاتينية من جهة أخرى.

وبالنسبة للعلاقة بين العسكر والتحديث السياسي، فقد ظهر جليا للباحثين الذين اعتقدوا بإمكانية زعامة العسكر للتنمية الاقتصادية، عدم قدرتهم على تحقيق الرفاه الاقتصادي، فنتائج البحوث الكمية حول قدرة العسكر على إنتاج تنمية اقتصادية لا تعطي أدلة قاطعة، حيث تبين أنه لا توجد حجج لاعتبار الأنظمة العسكرية أكثر أو أقل نجاحا من الأنظمة المدنية في إنتاج التنمية الاقتصادية إذ يختلف ذلك باختلاف الحالات.[5]

إن أهم استنتاج لنظرية العلاقات المدنية العسكرية الغربية هي أنه على العسكر البقاء ماديا وإيديولوجيا مفصولين عن السياسة، وأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها ركزت على الحالة الأمريكية واتخاذ معيار الاحترافية كمصدر بالإضافة للتأكيد على الجانب المؤسساتي وإهمال الجوانب الثقافية. فنظرية "هنتيغتن" ترى أن العلاقات المدنية العسكرية تحفظ قدرة العسكر على حماية القيم الديمقراطية من خلال

هزيمة التهديدات الخارجية، ويرى بأن هدف الحرفة العسكرية هو تسيير العنف، وتهدف إلى الحفاظ على عظمة الدولة وتحقيق الرفاه للمجتمع.أما نظرية الجمهورية المدنية لجانوفيتز فهي تعتبر أن العلاقات المدنية العسكرية تغذي القيم الديمقراطية، وخاصة قيمة الفضيلة المدنية بواسطة المشاركة المدنية من خلال دور المواطن الجندي. ورغم أهمية هاتين النظريتين اللتين أثرتا بشكل كبير على دراسة العلاقات المدنية العسكرية خلال الستين سنة الماضية، إلا أنه تم انتقادهما، باعتبار أنهما لا يمكنهما الإجابة على الظروف المستجدة، فقد تجاوز الزمن نظريتي هنتيغتن وجانوفيتز الذين ركزا على أن العسكر عليهم تدعيم وحماية القيم والممارسات الديمقراطية، فجانوفيتز رأى أنه يمكن الحفاظ على القيم الديمقراطية من خلال تطوير مثال المواطن الجندي ودعم القيم والممارسات الديمقراطية لديه، لكنه لم يشرح لنا كيف ندعم هذا المثال في غياب تجنيد شعبي، فلم تعد أدوار الجنود والمواطنين متداخلة، حيث توسعت الهوة بينهم، وأصبحت كاريزما الجندي المواطن روتينية وتقلصت لأن الخدمة العسكرية أصبحت اختيارا.[6]

2 -النظريات الحديثة للعلاقات المدنية العسكرية:

جاءت معالجات نظرية جديدة للعلاقات المدنية العسكرية تشترك مع النظريات السابقة في الاعتبارات العملية أن العسكر عليهم حماية وتدعيم القيم الديمقراطية(استمرار الرقابة المدنية ومثال الجندي المواطن)، أما الاختلاف الرئيسي فهو امتداد العلاقات المدنية العسكرية إلى الفضاء الدولي.

فقد ابتعد المنظرون الجدد عن فكرة هنتيغتن القائلة بوجود تضارب ونزاع بين العسكر و"أوامره الوظيفية" والنخب المدنية السياسية و"أوامرها المجتمعاتية"، وعوض ذلك بدؤوا تحليلهم بوجود تداخل بين الفضاء العسكري والسياسي.

هل يمكن وضع نظرية جديدة للعلاقات المدنية العسكرية، والتي تهتم بالحاجة إلى حماية وتدعيم القيم الديمقراطية داخل الدولة الأمة بشكل متواز، فإذا كانت نظرية موحدة ممكنة، فلا يمكن أن تكون مستوحاة من النموذج الليبرالي أو الجمهوري المدني الديمقراطي.فالنظريات الكلاسيكية للعلاقات المدنية تهتم بهدف علمي أو بآخر، أي حماية أو تدعيم القيم الديمقراطية، ولكن ليس كلاهما، فهي ضرورية لكنها غير كاملة، وضرورتها محدودة بالأهداف الحالية لأنها ترى مشاكل العلاقات المدنية العسكرية تتلخص في الدولة الأمة ذات السيادة، ومجال نظرية العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية اليوم واسع ويتطلب معالجة أكثر تنوعا.

أ/ العلاقات المدنية العسكرية فوق القومية:

اتسع مجال العلاقات المدنية العسكرية في السنوات الأخيرة ليشمل المواضيع فوق القومية، ويعتبر الاتحاد الأوربي والأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المثالين الهامين والحديثين، بتطويرهما للتعاون وتنسيقهما للرقابة المدنية للأنشطة العسكرية عبر الحدود الوطنية. فالسياسات التي تحكم توسيع حلف شمال الأطلسي تفترض أنه على الأعضاء الجدد إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية، قبل طلبها الالتحاق بالحلف.كما يفرض الاتحاد الأوربي ترتيبات داخلية تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية ضمن كل دولها الأعضاء، وهو ما يؤدي على سبيل المثال إلى دمج الشواذ جنسيا والنساء في العسكر، وذلك من أجل خلق معايير دولية للعلاقات المدنية العسكرية.

فالقرارات المتعلقة باستعمال القوة هي أكثر حساسية، حيث لا يمكن التخطيط أو اتخاذ قرارات بشأنها داخل مجالس حكومة واحدة فقط، فالحديث عن مهام إحلال الأمن التي تشرف عليها الأمم المتحدة أو الحروب التي يقودها حلف الشمال الأطلسي، يتطلب فحوصا عسكرية وسياسية فوقومية بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات.

وهناك مواضيع أكثر تعقيدا مثل توسيع العلاقات المدنية العسكرية لتشمل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمن الخاصة، فالتدخلات الإنسانية منذ نهاية الحرب الباردة مثل الحرب ضد الإرهاب، لا يمكن أن تنجح فقط كنتيجة للأنشطة العسكرية وحدها، فهي تتطلب تعاونا مع المنظمات المدنية والتي عادة ما تكون مستقلة نسبيا.

ب/ نظرية التوافق (concordance theory):

عكس النظرية الغربية التي تركزعلى الفصل بين المؤسسات المدنية وسمو الفضاء المدني على العسكري، جاءت نظرية التوافق لتؤكد على الحوار والمصالحة وتشترك في قيم وأهداف عبر العسكر والنخب السياسية والمجتمع.هذه النظرية البديلة تقترح ثلاثة شركاء هم: العسكر، النخب السياسية، المواطنون، وأطراف أخرى من المجتمع لإقامة نوع من أنواع العلاقات المدنية العسكرية، لأن كل هذه العلاقات تعكس شروطا مؤسساتية وثقافية خاصة يتقاسمها الشركاء الثلاثة، ولا يوجد نوع معين يؤدي بالضرورة إلى التدخل العسكري الداخلي.

يعتبر العسكر أول شريك ويضم القوات المسلحة والموظفين، أما ثاني شريك فهو الزعامة السياسية، ولا تهم طبيعة المؤسسات الحكومية وطرق انتخابها بقدرما يهم النخب التي تمثل الحكومة ولها تأثير مباشر على البرلمانات والملكيات، أما الشريك الثالث فيتمثل في المواطنة، كيف يتعامل المواطنون مع العسكر وهل هم متفقون على دوره في المجتمع، فالنظرية المعاصرة لم تأخذ بعين الاعتبار دور المواطنة بالمعنى الضيق للكلمة، بل المؤسسات السياسية كمكون "مدني" رئيسي في التحليل.هذه النظرية لا تقترح فصل المؤسسات المدنية ومراقبة العسكر، لكن تحت شروط ثقافية معينة تصبح المؤسسات المدنية غير ملائمة.

في أي مستويات يمكن للحكومة والمواطنة التأثير على دور العسكر في أمة ما؟ هنا توجد أربعة مؤشرات للتوافق. هذه المؤشرات الأربعة هي مؤشرات هامة لأنها تعكس الشروط الخاصة التي تؤثر على الاتفاق أو عدم الاتفاق بين الشركاء الثلاثة، وهي التي تحدد نوع العلاقات بين العسكر والحكومة والمجتمع إذا أخذت طابع الفصل أوالاندماج أو أي بديل آخر.[7]

ويجب أن يتفق الشركاء حول هذه المؤشرات الأربعة:

1-**التركيبة الاجتماعية** لهيئة الضباط، حيث يتميز الضباط عن ضباط الصف والجنود باعتبارهم زعماء القوات المسلحة، فهيئة الضباط لا تعطي فقط روابط حساسة بين المواطنة والعسكر، بل أيضا بين العسكر والحكومة.وهي تدير العمل اليومي الخارجي والمؤسساتي للقوات المسلحة، لكن التمثيل الخارجي ليس واجبا إذا اتفق المجتمع والعسكر على هيئة تمثيلية خارجية ضعيفة أو منخفضة.[8]

2- **عملية صناعة القرار السياسي:** تشمل الأعضاء المؤسساتية للمجتمع، والتي تحدد عوامل هامة للعسكر: الميزانية، الوسائل، الحجم والهيكلة، عملية صنع القرار السياسي، وهي لا تملي شكلا خاصا من الحكومات، ديمقراطية، تسلطية، أو أي شكل آخر، بل تعبر عن قنوات خاصة لاحتياجات وتوزيع العسكر. وعادة ما يلجأ العسكر لسد احتياجاتهم إلى قناة حكومية تزن كلا من الموارد والمطالب العسكرية والمجتمعاتية، سواء في برلمانات مفتوحة أو إدارات مغلقة أو مجالس خاصة، وتقدر الاحتياجات العسكرية لتصل إلى اتفاق عادة ما يحصل على دعم المواطنين.

3- **طريقة التوظيف:** يمكن أن تكون إجبارية أو إقناعية، حيث تشير الطريقة الإجبارية إلى التجنيد الإجباري وفرض الضرائب لسد احتياجات العسكر، وهذه الطريقة الخشنة يكون فيها المواطنون مجبرون على التعاون ضد رغبتهم، ونتيجة لذلك، فإن هذا الشكل من التوظيف لا يؤدي دائما إلى المصالحة والتوافق بين العسكر والمواطنة. أما التوظيف الإقناعي فيمكن أن يأخذ شكلا تطوعيا أو غير تطوعي، وهو

يركز على القناعات، حيث يكون الشعب مقتنعا بوجوب التضحية في الخدمة العسكرية للحفاظ على الأمن أو بدافع الوطنية، أو لأي هدف وطني آخر، وهنا تكون الحكومة غير ملزمة بإجبار شعبها لأداء الخدمة العسكرية، ويؤدي التوظيف الاقناعي إلى اتفاق ضمن الزعامة السياسية والعسكر والمواطنة بشأن مطالب وتركيبة القوات المسلحة.

4- **الطريقة العسكرية:** تشير إلى المظاهر الخارجية للعسكر والتي تميز النخبة العسكرية عن غيرها وعادة ما تكون متداخلة مع متغيرات أخرى، وتشير أيضا إلى البناء الذهني الداخلي المشترك للعسكر كما تشير إلى العناصر الإنسانية والثقافية للقوات المسلحة ، ماهي الفلسفة التي تقود العسكر، ماذا يظن الناس بهم؟ كيف يظهر العسكر، ماهي الإشارات التي يطلقونها، وماهي التقاليد التي ينشرونها.....وهذه كلها جزء من العلاقة بين العسكر والمواطنين والساسة. والطريقة العسكرية هي جزء من التطور التاريخي الممزوج بالتقاليد العسكرية والرموز، مثل الزي العسكري الموحد والاستعراضات والموسيقى العسكرية والحفلات.....[9]

وتحقق هذه النظرية هدفين: فهي تفسر الشروط المؤسساتية والثقافية التي تؤثر على العلاقات بين العسكر والنخب السياسية والمجتمع، كما أنها تتنبأ أنه إذا اتفق الشركاء الثلاثة على المؤشرات الأربعة، فإن للتدخل العسكري الداخلي فرص قليلة للحدوث، وعلى عكس النظرية المعاصرة المشتقة من التجربة الأمريكية والتي ترى ضرورة الفصل المؤسساتي، فإن هذهالنظرية تأخذ بعين الاعتبار التجارب التاريخية والثقافية الخاصة بالأمم والتي تختلف عن المثال الأمريكي، وهذه النظرية ليست وصفية فقط مثل نظرية الفصل بل علاجية أيضا.[10]

3- العلاقات المدنية العسكرية التركية:

إن التفريق بين الهياكل المدنية والعسكرية يختلف باختلاف السياق الثقافي والمنظمة البيروقراطية والتجارب التاريخية والنظام التكنولوجي للمجتمع. فقد ولدت النماذج العسكرية في الشرق الأوسط مع المرحلة الاستعمارية، بيروقراطية إمبراطورية (عثمانية)، وهيكل فلاحي اجتماعي واقتصادي يختلف عن نظيره الأوربي، فقد جاءت القوات المسلحة كمؤسسات فقط بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان تأسيس الجيش يدخل في مجهود بناء المؤسسات ، وأخذت دول الشرق الأوسط النماذج الحكومية الأوربية بعد استقلالها، أما الدول التي لم تكن تحت الاستعمار المباشر مثل تركيا وإيران، فقد تبنت النماذج التحديثية الغربية بفضل جهود مصطفى كمال في تركيا ورضا بهلوي في إيران.[11]

هيمن النموذج التحديثي على العلوم الاجتماعية بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث افترض باحثو الشرق الأوسط أن العسكر الاستقلالي كانوا قوى تقدمية للتحديث والدمقرطة، فهناك الكثير من الباحثين مثل "منفريد هالبرن"، "لوسيان باي"، و"إدوارد شيلز"، اعتبروا أن العسكر بمقدرتهم التنظيمية وإحساسهم بالمسؤولية وحسهم الوطني، وسيلة مثالية لتوجيه عملية التصنيع والمأسسة والإصلاح الضروري لتطور المجتمع الحديث،فقد نجح ضباط الجيش في الدول النامية في تحقيق كفاءة اقتصادية وبرامج تنمية وطنية، لكن مع ركود الاقتصاديات الموجهة من الدولة، أصبح الضباط عناصر محافظة على الأنظمة القائمة، حيث كانوا من أوائل المستفيدين من بقائها، وأصبحوا يشكلون نخبة محافظة مفصولة عن المجتمع تتمتع بتسهيلات مثل المدارس، المستشفيات، النوادي والمناطق السكنية.[12]

أ/ الجذور التاريخية للجيش التركي:

خلال المرحلة العثمانية هيمنت مجموعة سياسية واجتماعية على الحياة السياسية، فالطبقة الحاكمة

كانت مكونة من السلطان والصفوف العليا من العسكر والبيروقراطية والعلماء، ثم الرعية التي تشمل السكان المسلمين وغير المسلمين والتي لم يكن لها أي دور في الحكومة، ولم يكن التمييز بين المدني والعسكري قائما، فنفس الرجل يمكنه العمل كقائد عسكري وحاكم في الأرياف،وجاءت إصلاحات القرن19 والتي بدأت في الجيش بتيار من التغيير أنتج معارضة للمحافظين في الجيش ذاته، وطفا هذا التيار إلى السطح في 1876 مع الانقلاب على السلطان عبد العزيز، وظهور أول دستور تركي.[13]

وبعد ثورة الأتراك الشباب في 1908 أصبح الجيش أكثر تدخلا في السياسة من خلال سلسلة من الانقلابات، ولما جاء "مصطفى كمال أتاتورك" أبعد الجيش عن التدخل المباشر في السياسة من خلال قوانين تمنعهم من الترشح للبرلمان أثناء ممارسة مهامهم العسكرية.وقد اعتبر "ليبيير" Lybyerأن "الحكومة العثمانية كانت جيشا قبل أن تكون شيئا آخر وبذلك فإن الجيش والحكومة كانا شيئا واحدا، فكانت الحرب المسألة الخارجية والحكومة المسألة الداخلية لمؤسسة واحدة مكونة من هيئة واحدة من الرجال "[14]

ُقد أدى توسيع الإمبراطورية إلى ثلاث قارات، ثم تفكيكها إلى زيادة مستوى المعارضة للقوة السياسية بين أعضاء الجماعة السياسية، وكانت لهذه المعارضة نتائج على الدولة التركية الحديثة' فمع توسيع الإمبراطورية، أدت محاولات السلاطين لإبقاء المراقبة السياسية على الخيالة إلى تكوين هيئة تحت قيادتهم تتمثل في فيلق المشاة المأجورين salaried infantry corps.واغتنموا ضعف السلاطين لتعزيز قوتهم ولعب دور مباشر أكبرفي الشؤون السياسية للإمبراطورية.[15]

وقد نجح الضباط ذوي التوجه الغربي في إدخال أول دستور عثماني في 1876، وإقامة أول برلمان، وأدى دخول الإمبراطورية في حروب ضد الدول البلقانية والقوى الكبرى وكذا ضعف اقتصادها وعدم استقرار هيكلها الاجتماعي إلى منح فرصة فريدة للمؤسسة العسكرية لزيادة استقلاليتها تجاه السلطان، وأصبحت الزعيم السياسي، لحركة الكفاح للحفاظ على الدولة العثمانية /التركية.

لقد كان اعتلاء "عبد الحميد الثاني" للعرش في 1876 بداية مرحلة جديدة، فلأول مرة تم اغتيال السلطان "عبد العزيز" بعد انقلاب قام به ضباط وبيروقراطيون مدنيون، فقد شكل اغتيال سلطان من طرف عناصر خارج القصر حدثا جديدا، وهو دليل على أن الإصلاحات أنتجت جيلا جديدا من العسكر والبيروقراطيين الذين لا يعتبرون أنفسهم في خدمة الدولة، بل يريدون أن يصبحوا أسيادا لها.

إن ثورة 1876 كانت في جوهرها انقلابا عسكريا، وأصبح ينظر إلى منفذيها من طرف من لحقهم في القرن 20 كمصدر للإلهام والشرعية التاريخية للتدخلات اللاحقة، أما ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 فهي في بعض جوانبها إعادة لثورة 1876..[16]

ب/ المرحلة الكمالية: قطيعة مع الماضي الإمبراطوري:

أنتجت تجارب القرن 19 مع التربية الغربية طبقة رسمية متعلمة، وبعد ذلك كونت هذه النخبة من الإداريين تحت قيادة "مصطفى كمال أتاتورك" وداخل نظام الحزب الواحد، النواة التحديثية في تركيا (حزب الشعب الجمهوري)، وفرضت تغييرات ثورية. هذه النخبة أمنت قاعدة قوة سياسية قوية لأتاتورك مما سمح له بمواصلة إصلاحاته الراديكالية لتحويل تركيا لدولة علمانية بثقافة غربية، حيث يمكن الحديث عن عاملين هامين وأساسيين يتعلقان بالشروط التاريخية والسياسية لتركيا: دور الجيش كحام ومدافع عن الكمالية، والشرعية العثمانية لمجتمع منظم عموديا، فتركيا التي أحدثت قطيعة مع الإمبراطورية العثمانية واعية بعظمتها الإمبراطورية وتتميز بهوية وطنية قوية، وكان المجتمع العثماني، عكس الأوربي، تدرجيا، وينقسم إلى قسمين، في القمة السلطان والعسكر والعلماء، وفي الأسفل الرعية، وعملت البيروقراطيات

المدنية والعسكرية كوسطاء بين الطبقتين، وتم الحفاظ على هذا التنظيم السياسي خلال الجمهورية، كما بقيت وضعية النخبة العسكرية في أعلى قمة الدولة، فرغم التبكير بإدخال ذلك القانون الذي يساوي بين المواطنين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو جهتهم، فإن الحكومة لم تضيق الهوة بين النخبة والشعب خاصة في العقود الثلاثة الأولى من الجمهورية، ونتيجة لذلك حافظت النخبة على هذه الهوة وأدارت سياستها في هذا الاتجاه.

وبمجيء الجمهورية ومحاولة خلق طبقة أعمال محلية، ظهر الصراع بين النخبة وباقي المجتمع، مما أدى إلى ظهور الحركات الإسلامية والانفصالية التي بدأت في السبعينيات وتأججت في الثمانينيات، فالتقليد العثماني للروابط الضيقة بين الدولة والعسكر بقي خلال المرحلة الجمهورية، مانحا القوات المسلحة دورا هاما في المجتمع يمتد إلى الفضاء المدني.[17]

لكن الملاحظ أن الممارسات الكمالية والسلوك الأبوي والتسلطية لم تكن خاصية للنظام السياسي التركي، ففي تلك الفترة كانت للدول الأوربية الغربية والشرقية المتوسطية نفس التوجهات، فالمجتمع التركي يعطي اعتبارا أكبر للحقوق والقيم الجماعية، وبالتالي تعلم الأتراك باكرا احترام القيم الأبوية التدرجية، واعتبروا التعددية تهديدا للتجانس الاجتماعي والوطني، حيث يلاحظ " قاريث جنكيز" أن " الأتراك ليس لديهم تقاليد للسماح بالتعددية وفي غالب الأحيان، فإنهم يخضعون للسلطة أكثر مما يتحدونها أو يعترضون عليها".[18]

لم تكن مهمة مهندس الجمهورية مصطفى كمال لخلق دولة قوية قائمة على الأفكار الغربية سهلة، فإبادة الأرمن وهجرة السكان اليونانيين أدى إلى حرمان الدولة الجديدة من المجموعات الاجتماعية ذات التوجه الغربي والقوة المالية، ولم يبق إلا العسكر كجماعة مؤيدة للغرب، وهي المجموعة التي اعتمد عليها مصطفى كمال لتحقيق أهدافه، وأنشأ مؤسسات سياسية بموظفين ذوي معارف عسكرية، ولأنه حفظ درسا قاسيا من فترة الأتراك الشباب، فقد وضع حواجز قانونية للتدخل المباشر للضباط في الحياة السياسية.فقد احتل الضباط عدة مقاعد في الجمعية الوطنية رغم أنهم منعوا من مواقع القيادة خلال قيامهم بالتشريع، فدور العسكر في اختيار ستة رؤساء بعد كمال أتاتورك تبين كيف تعمل المؤسسات غير الرسمية في السياسة التركية، فدعم المارشال "شاكماك" ل"عصمت إينونو" ساعده في تولي الرئاسة بعد وفاة مصطفى كمال سنة 1938، وفي 1961 عند إرجاع السلطة للمدنيين، قام ضباط مجلس الأمن القومي بإعلام المدنيين برغبتهم في انتخاب الجنرال " كمال قيرسال" من طرف الجمعية الوطنية الجديدة، كرئيس للجمهورية، وفي سنة 2000 عارض قائد هيئة الأركان "حسين كيفريك أوغلو" محاولة ترشح "مسعود يلماظ" رئيس حزب الوطن الأم لنفس المنصب، وفي أواخر التسعينيات صرح "بولند آجويد" رئيس حزب اليسار الديمقراطي، أن أحد مزاياه كرئيس للحكومة كانت قدرته على إبقائه علاقات جيدة مع هيئة الأركان، كما انتبه "أردوغان" لذلك، وقام بمجهودات لعدم إثارة المؤسسة العسكرية[19]

ج/ التأسيس الدستوري لدور الجيش السياسي:

لقد لعب الجيش دورا هاما في الحفاظ على الديمقراطية والعلمانية والوحدة الوطنية ضد الانفصاليين والإسلاميين والتحديات القطاعية، وهو ما ضمن للجيش ميزانية سخية، وأي معارضة حكومية لذلك خاصة لما تكون موجهة ضد تهديد خارجي أو داخلي يقابله استنكار ليس فقط من طرف الأوساط العسكرية بل حتى من طرف الشعب.ويمكن فحص الاستقلالية التركية من خلال مستويين: استقلالية مؤسساتية تتوافق مع الخصائص الهيكلية، واستقلالية سياسية ترتبط بالأهداف والتأثيرات السياسية، فالهدف من العسكرية المؤسساتية هو حماية وحدة تركيا وسلامة أراضيها وعصرنتها.

بعد 1980 عمل العسكر ضمن الديمقراطية الليبرالية والنموذج الأساسي للأمن القومي، وكان دستور 1961 والتعديلات الدستورية ل1973 قد خلقت نظاما سياسيا مزدوج الرأسين: مجلس وزراء مدني يتعايش مع مجلس الأمن القومي على المستوى التنفيذي، وواصل نظام العدالة العسكري العمل باستقلالية عن نظام العدالة المدني، وتم إنشاء نظام جديد للمحاكم الجنائية بعد 1980 أطلق عليها اسم محاكم أمن الدولة. ومنذ1983أصبح التأثير غير مباشر، فقد أصبح العسكر يستعملون أساليب وآليات قانونية/دستورية، تاريخية ثقافية وهيكلية للإبقاء على وضعهم المميز لتحقيق مطالبهم واقتراحاتهم السياسية، فالعسكر يتدخل لحماية المصالح الوطنية، وأحيانا للدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى، ومن خلال اقتصاد السوق الليبرالي عبر الاندماج في النظام القائم.[20]

كيف يؤثر العسكر الأتراك على السياسة؟ يقوم دور العسكر التركي في تكوين السياسات على تركيبة من الواجبات المقررة بمواد قانونية وسلطة أخلاقية مستمدة من هيبته الشعبية والرقم القياسي لتدخلاته السابقة، فالثقة المجتمعاتية الكبيرة في الجيش تساهم في شرعنة التدخلات العسكرية في السياسة، ويمارس تأثيره من خلال مزيج من الميكانيزمات الرسمية وغير الرسمية، ويركز على السياسة الأمنية والدفاعية، ونادرا ما يحاول التأثير على السياسة الحكومية في مجال الاقتصاد مثلا. ويتوسع التعريف العسكري للأمن ليشمل ليس فقط التهديدات الأمنية على الحدود أو النظام الداخلي العام كالإرهاب مثلا، بل أيضا التهديدات ضد الكمالية وعلمانية الدولة. ونجد أهداف السياسة العسكرية في وثيقة السياسة الأمنية الوطنية، ولا يشارك العسكر في أي هيكل للسلطة التشريعية، وهم تابعون للسلطة المدنية لإصدار التشريعات.

د/ الجيش حامي وضامن اللائكية والوحدة الترابية:

اعتبر العسكر منذ منتصف الثمانينيات أن الانفصالية الاثنية والإسلام السياسي يشكلان أكبر التهديدات للوحدة الوطنية والسلامة الترابية لتركيا، وفي أواخر التسعينيات احتلت الانفصالية الاثنية مرتبة ثانوية، في حين حافظ الإسلام السياسي على مكانته.

***قضية الإسلام السياسي:**

يرى العسكر أن الإدارة المدنية هي أقل قدرة على النجاح في التعامل مع هذا التهديد، حتى أن الصناعيين ورجال الأعمال يفضلون العسكر على الحكومة في التعامل مع مشاكل البلاد، واقترح العسكر أن خرق مبدأ علمانية الدولة من أي عضو في أي حزب سياسي كاف لغلق هذا الحزب من طرف المحكمة الدستورية. ويبدو المثال الجيد لدمج القوات المسلحة للوظائف المدنية والعسكرية، هو إنشاء المجموعة الغربية للدراسة، والتي تشمل ضباطا من مختلف القوات، مهمتها مكافحة الرجعية الإسلامية.

خلال حرب التحرير لجأ "مصطفى كمال" إلى وجهاء الأناضول الدينيين لتجنيد الشعب ضد القوات الغربية، كما رأى ضباط لجنة الوحدة الوطنية (1960- 1961) والطغمة العسكرية (1980- 1983) في الإسلام كوسيلة لمواجهة القوة المتصاعدة لليسار. وأقام العسكر في هذه المرحلة برامج لبناء المساجد وتطوير المدارس الدينية، هذا الانحراف عن الكمالية من طرف الضباط وحلفائهم المدنيين يعكس ما يشير إليه "إيميث سيزر ساكالي أوغلو" بـ" الخطاب المزدوج للدولة التركية".[21]

لقد هدف العسكر لاستخدام الدين كعامل لضمان الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للدولة والمبادئ الكمالية، فقد تم تعزيز مكانة الدين في المجتمع بعد انقلاب 1980 لمحاربة الشيوعية، وظهرت المقاربة التركية الاسلامية، التي استغلت لجلب ثقافة دينية محافظة تدعم شرعية النموذج الاقتصادي الجديد

الذي يتطلب نظاما كبيرا وطاعة شعبية، لكن نجاح الأحزاب الإسلامية منذ منتصف التسعينيات، شكل مصدر قلق للنخبة العسكرية، فعوض أن يعتبروا وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة، كفرصة تاريخية لخلق عقد اجتماعي مبني على القيم الديمقراطية الغربية، رأوا فيه نهاية هيمنتهم الإيديولوجية والمالية والثقافية والتربوية، وبالتالي كتهديد للأمن القومي، فقاموا بتجنيد الشعب ضد الحكومة المنتخبة لإنقاذ الديمقراطية***** وأدى الضغط العسكري السياسي القانوني والشعبي إلى استقالة حكومة "نجم الدين أربكان" في جوان 1997 وتم منعه نهائيا في جانفي 1998، وأصبحت المدارس القرآنية تحت رقابة وزارة التربية الوطنية.[22]

فقد صرح الجنرال "شفيق بير" أحد مهندسي انقلاب 1997 أنه " في تركيا هناك زواج بين الإسلام والديمقراطية، وابن هذا الزواج هو العلمانية....هذا الابن يمرض من حين لآخر، والقوات المسلحة هي الطبيب المعالج لهذا الطفل، وحسب مرضه نعطيه الأدوية اللازمة التي ستجعله يتعافى"[23]، ورغم أنه منذ قمة "هلسنكي" 1999 التي تم فيها قبول ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي، وإدخال تغييرات على العسكر التركي قلصت من صلاحياته السياسية، إلا أن الجيش التركي يبقى القوة العسكرية الأكبر في حلف شمال الأطلسي، وتبقى له ذلك التأثير على السياسة المدنية، ويمكن إدراج مثال على ذلك اعتراض العسكر على تولي "عبد الله جول" لرئاسة الجمهورية بسبب زوجته المحجبة فيما اعتبروه خرقا للمبادئ العلمانية للدولة.[24]

***المسألة الكردية:**

اعتبر الجيش الانفصالية الاثنية أكبر تحد للدولة وللديمقراطية أيضا، فالدولة التركية التي ظهرت كأمة وطنية متجانسة، حديثة، علمانية ومركزية في بداية العشرينيات، قد رفضت التعددية الثقافية، وتم تجاهل الفروقات الاثنية والثقافية بين السكان المسلمين، لأن الهدف كان يتمثل في "خلق أمة تركية جديدة"، فقد كانت وضعية الأكراد دوما غامضة حيث اعتبروا مبدئيا أعضاء من الأمة التركية، وتأرجحت المواطنة التركية منذ بداية الجمهورية بين التعريف الاثني والتعريف السياسي، فقد اعتبر الآباء المؤسسون للجمهورية الأكراد كمجموعة إثنية خاصة، ثم تغير الأمر منذ دستور 1924 والذي لم يعترف إلا بالأمة التركية، فلم تعد المسألة الكردية مسألة إثنية- سياسية، بل مسألة مقاومة رجعية، وأصبح الأكراد إما مواطنين أتراك أو خارجين عن القانون.[25]

وفي مقاربته الجديدة للمسألة، اعتبر الجيش أن مهمته الجديدة في جنوب شرق البلاد هي تعليم أفضل للأطفال وتحضير طلاب المدارس العليا للدخول للجامعة، كما قام العسكر بجلب المياه ومد الطرقات وتوزيع الطعام على المحتاجين ومنح الخدمات الصحية.....وبذلك أصبح مفهوم الأمن الجديد لا يشمل فقط العبارات العسكرية، بل الاعتبارات اللينة مثل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فالمسألة الكردية تتداخل مع الوضع الاجتماعي- الاقتصادي للمنطقة، لكن البحث العسكري التركي عن قراءة أوسع لفكرة الأمن بقيت مركزة على الفهم التقليدي للمشكل، فنظرية اللاتوازن الجهوي تخول لهيئة الأركان فصل المشكل الكردي عن عجز الديمقراطية التركية، في حين تربطه مباشرة بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه المنطقة.وقد شهدت المسألة بعض الانفتاح، مع إعلان "أردوغان" عن سلسلة من الإصلاحات أطلق عليها" الانفتاح الديمقراطي" لحل المسألة الكردية، لكن ذلك لم يسفر عن أي إجراء ملموس.هذا "الانفتاح الكردي" كما أصبح يسمى في تركيا، قضى على الخطاب الرسمي للجمهورية، التي ومنذ نشأتها قاربت المسألة من وجهة نظر أمنية.والملاحظ أن النظام السياسي التركي يتأرجح بين إرادة الانفتاح والقمع، ويبحث عن تكامل سياسي يصعب إيجاده.[26]

وعلى عكس دول مثل الجزائر ومصر، فإن النشاطات الاقتصادية للقوات المسلحة التركية عبر"أوياك"****** أو أنشطة أخرى، لم تؤد إلى استفادة شخصية للقيادة العليا من الريع الاقتصادي، لكن المؤسسة العسكرية أصبحت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، فرغم أن الضباط لا يصلون بالضرورة إلى الريع الاقتصادي، فإنهم يستفيدون عبر الفرص المهنية في المؤسسات العامة والخاصة، وتجدر الإشارة أيضا إلى العلاقة المباشرة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الصناعية التركية الرائدة ذات العلاقة بشركات السلاح الأوربية والأمريكية.[27]

هـ/ نظرية التوافق نموذجا؟:

يبدو نموذج التوافق ل "ربيكا شيف" الأحسن تطبيقا على تركيا من خلال شراكة مدنية عسكرية، ويتلخص هذا النموذج في كونه يفسر الشروط المؤسساتية والثقافية التي تؤدي إلى فصل أو إدماج أو أي بديل آخر يؤدي إلى الوقاية أو إلى التدخل العسكري، ويرى هذا النموذج أنه لما يسود الاتفاق بين الشركاء الثلاثة (العسكر، النخبة السياسية، المجتمع) فإن التدخل له فرص قليلة للحدوث ويحقق الشركاء التوافق من خلال المؤشرات الأربعة التي سبقت الإشارة إليها.[28]

لكن المصالحة بين العسكر والحكومة والمجتمع هشة وصراعية، فجميع التدخلات العسكرية (1960، 1971، 1980، 1997) جاءت في أوقات الأزمات ، أين كانت العلاقات المدنية العسكرية تشهد ضغطا وتوترا، واعتبر الجيش أن البلد في خطر داهم لا يمكن للحكومة التحكم فيه.

بعد كل انقلاب تتم المصالحة بين الفواعل الثلاثة،فبالنظر إلى أول مؤشرات المصالحة،تركيبة هيئة الضباط،فإن تركيا تختلف عن الغرب، فاحترافية الجيش تتميز بثقافة تركية غير رسمية وحميمية، فهيئة الضباط ليست مؤسسة منفصلة وإقصائية، بل إنها تشمل مجموعة من جنود النخبة الذين يحظون باحترام وثقة المواطنين. إن هيئة الضباط لا تقصي أي مجموعة، بل تتكون من رجال من وسط الأناضول ومنطقة إيجة ومرمره، هؤلاء الضباط عصريون وعلمانيون، ويعتقدون بمثل أتاتورك، ولا يعترض غالبية المواطنين على هذه التركيبة.

إن الإجماع داخل تركيبة هيئة الضباط يمكن تفسيره بتحليل المؤشر الثاني المتمثل في طريقة التوظيف، فالعسكر في تركيا لا ينظر إليهم على أنهم مؤسسة منفصلة عن المجتمع، كما أن الخدمة العسكرية واجب وطني ومهمة بطولية، فعند الالتحاق بصفوف الخدمة العسكرية، تقيم العائلات التركية احتفالات لأبنائها المجندين.وبالنسبة للمؤشر الثالث، احترام صناعة القرار السياسي، فتاريخ تركيا كان مقسما بين الحكم المدني والعسكري، فأعضاء البرلمان هم مدنيون ينتخبهم الشعب، رغم أنه في بعض الحالات يكون القرار التشريعي اتفاقا بين العسكر والحكومة، فصناعة القرار من طرف مجلس الأمن القومي الذي يعتبر هيئة دستورية، تعد أوامره ذات أولوية في العملية التشريعية، فالعسكر التركي له درجة عالية من الاستقلالية تجاه السلطة المدنية، فقيادة الأركان لا تتبع سلطة وزارة الدفاع.

أما المؤشر الرابع، المتمثل في الطريقة العسكرية، فهو يعكس الدور الأساسي للعسكر في المجتمع التركي ودوره كعامل تحديثي في بلد فلاحي إلى وقت قريب، فالمظهر الخارجي مهم جدا، فعلى الضابط بزيه أن يعطي الانطباع عن نظافته وخصاله الجيدة، وعلى أسرته التعامل بطريقة جيدة.

في الأخير يمكن القول أن العوامل الثقافية والمؤسساتية مثلما جاءت في مؤشرات " ربيكا شيف" تمنح تفسيرا واضحا للعلاقات المدنية العسكرية في تركيا، فرغم انفصالهما الرسمي، فإن السلطات العسكرية والمدنية أسست شراكة قائمة على توافق غير كامل بين العسكر والنخب السياسية والمواطنة.

وهذا النموذج للحكم هو نتاج سياق ثقافي واجتماعي ومؤسساتي تركي، فالتوافق بين العسكر والمواطنة هو مفتاح العلاقات المدنية العسكرية.

4- نحو تغيير في النموذج؟:

إن ما يبدو كمحدد هام في تطور الطريقة التركية للعلاقات المدنية العسكرية، هو بروزها أثناء انهيار وتفكك الإمبراطورية العثمانية، فالطبقة السياسية آنذاك ساهمت في تفكك الإمبراطورية من خلال المشاركة في كارثة الحرب العالمية الأولى، ولما كانوا ممثلين للجانب السياسي، أصبح المجتمع والنخبة ينظر للسياسة كخطر وقوة هدامة محتملة. وعموما، فإن المجتمع التركي كانت له دائما علاقة مباشرة مع الجيش الذي يمثل الدولة، في حين كانت علاقته ضعيفة مع السياسة والسياسيين الذين يمثلون "الحكومة"، وبالنسبة لمعظم الأتراك، فإن للدولة الأولوية على الحكومة. [29]

إن الانقسامات الاجتماعية تنتج تقليديا تفسيرا جديدا للعلاقات المدنية العسكرية في أي مجتمع، فمع البيروقراطية المدنية بني الجيش التركي – تاريخيا- الجمهورية، وأدخل التحديث عليها، وهذه المهمة أدخلت في الرمز السياسي للوطنية وأصبحت أداة للحفاظ على الأمة.وفي القرن 20 أصبح نموذج العلاقات المدنية العسكرية التركي يعتمد أكثر على التداخل بين إحساس الجيش بالاحتياجات الأمنية الأساسية للمجتمع، وكذا الدور المركزي للحمائية والاستمرارية الوطنية.

لقد تقبل المجتمع في تركيا تدخل الجيش في السياسة، فكل الانقلابات الحاصلة حظيت بتأييد أغلب الأتراك، وهكذا فإن الطابع المميز للعلاقات المدنية العسكرية التركية هو الدعم المجتمعاتي الخارجي، واعتبار العسكر حامي الأمة، حتى ضد ممثليها السياسيين إن تطلب الأمر، ففي حين نجد في معظم نماذج العلاقات المدنية العسكرية أن القوات المسلحة والمجتمع متواجهين، يختلف النموذج التركي بهيكلة تكون فيها القوات المسلحة والمجتمع في علاقة تكاملية ومتناغمة.

كما استطاع الجيش التركي أن يراقب موظفيه وعمل على جعلهم مستقلين عن الأفكار الشعبية الوطنية والدولية السائدة. فهذ الجيش ليس جيش نخبة بل هو مؤسسة لصناعة النخبة، فهو يوظف صغار ضباطه من مدن الأناضول الريفية ويجعل منهم نخبة مجتمعاتية جديدة، وهي مجموعة ليست داخل المجتمع كليا أو خارجه كليا، فالعسكر التركي يحس بأنه جزء من المجتمع، لكنه يعتقد بأنه أحسن من يمثل هذا المجتمع.

والسؤال المطروح هل ما تزال الأوضاع على حالها اليوم خاصة مع مسار الانضمام إلى الإتحاد الأوربي وفي ظل استقرار سياسي وزعامة سياسية أكثر قوة؟ إن مظاهر التحول تبدو واضحة خلال مظاهرات 2007 مع شعار"لا شريعة ولا انقلاب عسكري"، فقد أصبح العديد من المثقفين والإعلاميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي رجال الأعمال، أكثر انتقادا تجاه تدخل الجيش في السياسة، وظهر تحالف ليبرالي إسلامي في الحياة الثقافية التركية، يجمعهم عامل مشترك يتمثل في انتقادهم للجيش. [30]

أ/ الانضمام إلى الإتحاد الأوربي: أي تأثير على العلاقات المدنية العسكرية؟:

شهدت الحياة السياسية التركية في السنوات الأخيرة عدة تطورات أبرزها مجموعة الإصلاحات التي أدخلت على النظام السياسي التركي كنتيجة للشروط الأوربية حول انضمام تركيا للاتحاد الأوربي*******، ورغم عدم وضوح الإشارة إلى العلاقات المدنية العسكرية في معايير كوبنهاجن، فإن روح الوثيقة تشير إلى إعادة التفكير في إعادة هيكلة العسكر، وفي تقارير اللجان الأوربية حول المسألة في نوفمبر2001 اعتبرت أن " الجوانب الأساسية للنظام

الديمقراطي موجودة في تركيا، لكن بعض المسائل الأساسية مثل الرقابة المدنية على العسكر يجب أن تصحح"، فكل التقارير الأوربية حول جهود الانضمام تشير إلى ضرورة إدخال تغييرات هيكلية في تنظيم العلاقات المدنية العسكرية من أجل تعزيز الرقابة المدنية وجعل الهيكلة المؤسساتية تتوافق مع خط معايير الاتحاد الأوربي.[31]

منذ نهاية التسعينيات عرفت العلاقات المدنية العسكرية عدة تغييرات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ففي 1999 تم التمدين الكلي لمحاكم أمن الدولة، وفي 2001 تم تعديل في أعضاء ووظيفة مجلس الأمن القومي، حيث أصبح بالإمكان أن يتولى مدني رئاسة المجلس، وفي أوت 2004 تم تعيين السفير السابق"يجيت ألبوقان" في منصب السكرتير العام، وفي 2003 أصبحت القوات المسلحة التركية تحت الرقابة الكلية لمجلس المحاسبة.ثم جاءت التعديلات الدستورية حول تعديل هيكلة المحاكم الإدارية العليا وتقليص دور العسكر في السياسة، وتم ذلك في استفتاء تاريخي في 12 سبتمبر2010، حيث جاءت النتائج لصالح حكومة العدالة والتنمية بـ 58% نعم من الأصوات.[32]

قامت الحكومة في مارس 2009 بتعديل قوانين الجمارك والشرطة وتوضيح سلطاتها، وفي جوان 2009 تم تمرير قانون يعطي الحق لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية في محاكمة الموظفين العسكريين عند قيامهم بجرائم وقت السلم من طرف المحاكم المدنية وإخضاعهم لإجراءات القانون الجنائي، وتشمل هذه الجرائم الانقلابات العسكرية، جرائم الأمن القومي والجريمة المنظمة، هذا التغيير ينهي عمليا الاستقلالية القضائية العسكرية، ويلغي التشريع الجديد سلطات المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين وقت السلم، مما يجعل تركيا تقترب من الممارسات الأوربية.[33]

ورغم الإصلاحات العديدة التي أدخلت على النظام السياسي التركي استجابة لشروط الاتحاد الأوربي مثل إلغاء المحاكم الأمنية، إلغاء عقوبة الإعدام، تعديلات حول القانون ضد الإرهاب، تعزيز حرية الصحافة، السماح بتعلم والحديث باللغة الكردية، تعديل المادتين 76 و78 المتعلقتين بمنع التشكيلات السياسية والتي جعلتها أكثر صعوبة، تعديل مجلس الأمن القومي، إلا أن هناك الكثير من الإصلاحات لم تتم بعد، فمازال قائد الأركان خارج رقابة وزراء الدفاع المدنيين، ومازالت صلاحيات الضباط في الترقية والتقاعد داخل هيئة الضباط، ولم يتم المساس أيضا بقانون الخدمة الداخلي "المادة 85: تدافع القوات المسلحة ضد التهديدات الداخلية والخارجية بالقوة، إن استدعت الضرورة".[34]

لقد غيرت القوات المسلحة إستراتيجيتها من التركيز على الدولة إلى التركيز على المجتمع، فقد انتقلت من الارتباط التقليدي بالتربية والخدمة العسكرية للمبادرة إلى اتصال أكثر مباشرة مع الجماهير بهدف خلق إجماع شعبي فعال. هذه الإستراتيجية الجديدة تشمل خلق، تمويل، تدعيم وتجنيد الجمعيات المدنية العلمانية ومراكز التفكير، وتشجيعهم على تنظيم تجمعات جماهيرية حتى يجعلوا من "المسألة الإسلامية" مكونا أساسيا للخطاب اليومي والعلاقات الاجتماعية.[35]

من جهة أخرى، نلاحظ أن المجموعة التقدمية في الجيش أصبحت أكثر تأثيرا من المجموعة التقليدية المحافظة، التي ترى أن العسكر التركي هو الحامي الوحيد للنظام الجمهوري والوحدة الترابية، وهي من دعاة الإبقاء على الوضع القائم،و يبدو المحافظون حذرون من قدرة عالم السياسة على التعامل مع مشاكل البلاد، ويرون ضرورة استمرار تواجد عسكري لإرشاد الأمة خلال مرحلة التحول نحو الحداثة، فالتغيير الذي يرغبون فيه وهو جعل تركيا أكثر تقدما وغربية وعلمانية، يتطلب وقتا طويلا،وفي ما يتعلق بأوربا فإنهم متخوفون من بعض المطالب الأوربية مثل حقوق الأقليات والمسألة الكردية. أما المجموعة التقدمية فترى أن مهمة الجيش هي حماية

التغيير القادم وتحديث الأمة دون القيام بمناورات باسم الحفاظ على الوضع القائم، حتى ولو مس التغيير الجيش نفسه وعلاقته بالسياسة، ويرى التقدميون أن تركيا جاهزة لاستكمال التحديث وعملية الدمقرطة، والتي تتطلب وضع الثقة في المجال السياسي، ويصبح دور الجيش حماية هذا التغيير ودعم الزعماء المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعتين تتقاسمان نفس الهدف المتمثل في رؤية تركيا دولة حديثة غربية أوربية [36]

الآن ومع العزم المجتمعاتي لتدعيم العملية السياسية وتطوير المؤسسات الديمقراطية، يواجه كل من المحافظين والتقدميين تحدي إعادة رسم علاقتهم مع المجتمع على ضوء الآمال الجديدة للمجتمع وليس تلك المتعلقة بهم، حيث يبدو أن الزعامة العسكرية لا يمكنها أن تبقي على علاقة مواجهة مع الزعامة المدنية.[37]

ب/ آفاق تدخل الجيش في السياسة:

إن المجتمع التركي مازال يرغب دوما بتغييرات متواصلة من أجل اقتصاد أحسن وديمقراطية أفضل واندماج أفضل مع الغرب، فلم تعد هناك نداءات للتدخل العسكري كما سبق وأن رأينا "لا شريعة ولا انقلاب"، فما يرغب فيه الأتراك هو حركة تجاه الغرب مع الحفاظ في نفس الوقت على الهوية التركية، فعلى الجيش تعزيز رؤيته التقدمية، بأن يعتبر نفسه أحد حماة هذا التحول وليس بوابة التغيير أو توقيفه إذا بدا ذلك ضروريا لهم.فعلى العسكر رؤية مثل هذا الدعم المجتمعاتي للتغيير النموذجي للعلاقات المدنية العسكرية التركية كإشارة لمصداقيتهم، وأن كل هذه السنوات من النموذج على الطريقة التركية قد ساعد في بناء وعي مجتمعاتي ناضج. وخلال هذه العملية فإن المشروع التحديثي التركي لن يعيش فقط بل سينتج مجتمعا أكثر ثقة ومستعد لأخذ الرقابة على مصيره الديمقراطي بنفسه.

إن التغيير الذي ظهر في الثقافة الأمنية التركية يجد مصدره في المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية والذي يهدف إلى القضاء داخليا وخارجيا على كل التصورات حول وجود "عدو" والتي يتقاسمها الزعماء السياسيون والنخب البيروقراطية وحتى الرأي العام، ونتيجة لذلك فإن تغيير الداخل لم يتم بنفس وتيرة الخارج بسبب المميزات الاستثنائية للثقافة التركية والأمن القومي التركي القائمين أساسا على التسلطية وتصورات التهديد والأعداء المحتملين الموروثين من الماضي أكثر من قيامها على الاعتبارات الديمقراطية وعلو القانون وحقوق الإنسان،ويبدو أن أكثر من عشرية من حكم حزب العدالة والتنمية قد أعاد بناء العلاقات المدنية العسكرية من خلال توازن جديد مما أدى إلى إعادة النظر في استمرارية التقليد السياسي الكمالي القديم في الفضاء السياسي لتركيا اليوم، ولكنها لم تنجح في إيصال إلى نهايته الجيدة التحول الديمقراطي للبلاد، خاصة في مجال الحريات والقانون.[38]

وأخيرا، يمكن القول إن النموذج التركي التقليدي للعلاقات المدنية العسكرية، كان نتيجة علاقة تاريخية بين غالبية المجتمع والجيش، وبالتالي لا يمكن فهمه دون فهم ديناميكيات المجتمع التركي وخوفه العميق من انعدام الأمن والفوضى، والذي كان سبب رابطه الوجودي مع الجيش. ويبدو أن المجتمع التركي في معظمه قادر على مراقبة تلك المخاوف من خلال بناء ثقة أكبر في العملية الديمقراطية والسياسية، حيث سيتحول الرابط مع الجيش من مباشر إلى غير مباشر تحت الرقابة المدنية.

لكن السؤال المطروح اليوم، هل أن المجتمع التركي جاهز تماما لاستبدال ثقته في جيشه الوطني بالثقة في السياسة والحكومة الديمقراطية؟ فقد اعتاد على وجود ضامن لاستقراره في الوقت الذي يواجه فيه مخاطر الإصلاحات الثورية، وقد أدرك المجتمع أن التحول من الحمائية الطويلة، وربما حتى غريزة رغبة الإبقاء على مثل هذه الحماية، يمكنها –هي نفسها- أن تصبح العائق

الرئيسي للمراحل النهائية من التغير التاريخي، وهو ما يؤدي إلى تحد رئيسي للمجتمع: هل أن هذا المجتمع قد قوى كفاية روابطه مع السياسات الوطنية والحكومة الديمقراطية، وإبعاد القوات المسلحة لأن تصبح وسيلة يدافع بها السياسيون عن التهديدات الأمنية؟ ومن جهة أخرى هل أن العسكر التركي جاهز لفهم هذا التغيير في علاقته مع المجتمع والسياسة؟

فمنذ بداية التسعينيات شهدت تركيا تحولا في علاقاتها المدنية العسكرية، مع رغبتها المستمرة في الانضمام الكامل لأوربا، حيث كان عليها التوافق مع معايير كوبنهاجن للديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وخضوع القوات المسلحة للرقابة، وهكذا وجدت الحكومة التركية نفسها مجبرة على مراجعة الإطار القانوني والعملي للعلاقات المدنية العسكرية، لكن تدخل الجيش في السياسة مسألة تتعدى الحدود القانونية فقد كان ممكنا تعديل القوانين في وقت قصير، لكن تغيير الذهنيات والثقافة السياسية السائدة هو الأكثر صعوبة ويتطلب وقتا أكبر، فتطبيق الإصلاحات الديمقراطية ومراقبة السلطة المدنية للعسكر تتطلب أن يشعر المواطنون بالأمن وأن يكون المجتمع منزوع العسكرة.

الهوامش والإحالات:

*اللائكية هي مبدأ فصل الدين عن الدولة، أي حياد الدولة تجاه الديانات واستقلالية المؤسسات العامة والخاصة عن الكنيسة

(1) William Halle,**Turkish politics and the military**, London: Routledge1994 in Glen Segell, The nation-state, nationalism and C.M.R theory in civil-military relations, nation building and national identity, comparative perspectives, Edited by Constantine p. Danopoulos, Dhirendo vajpeyi and Amer bar-or, London 2004, P52

**صامويل هينتغتن (1927- 2008) عالم سياسة أمريكي، له عدة كتب في السياسة الأمريكية، السياسة العسكرية، الإستراتيجية وسياسات التنمية، تناول مسألة العلاقات المدنية العسكرية واعتبر أن هدف الحرفة العسكرية تسيير العنف

(2) Samuel p.Huntington**, The soldier and the state (the theory and politics of civil military relations)**, the Belknap press of Harvard university press, 1957, p80

***يعتبر فاينر(1915- 1993) أحد أبرز رواد التحليل المؤسساتي للعلاقات المدنية العسكرية بعد الاستعمار في الدول النامية

(3)Samuel Finer, **The man in the horse back (the role of the military in politics**) with a new introduction by jay stanley, transaction publishers, new brunswick, fourth 28, originally published in 1962 by pall mall press, p6

(4) ibid pp 31-32

****موريس جانوفيتز(1919- 1988) عالم اجتماع وعالم سياسة أمريكي، تناول في كتاباته علم الاجتماع العسكري وعلاقة الجيش بالمجتمع المدني

(5) Morris Janowitz**, military institutions and coercion in the developing nations, expanded edition of the military in the political development of new nations**, the university of chicago press, chicago, pp 5-16

(6) James Burk, **«theories of democratic civil military relations»,** Armed forces and society, fall 2002n°1, p13

(7) Rebecca L.Schiff, **«Civil military relations reconsidered : a theory of concordance»**, Armed forces and society, fall1995, vol 22n° 1, p8

(8) Nilufer Narli, **«Civil military relations in Turkey»,** Turkish Studies, vol1 n° 1, spring 2000, p106

(9)Schiff, op.cit, p16

(10) ibid, p 8

(11) Fuad Khuri, **The study of civil military relations in modernizing societies in the middle east : a critical assesment in soldiers, peasants and bureaucrats (civil military relations in communist and modernizing societies**), edited by roman kolkowicz and rzej korbonski, center of international and strategic affairs, university of california, 1982, pp9-13

(12) Steven A.Cook, **Ruling but not governing, The military and political development in Egypt, Algeria and Turkey**, The johns hopkins university press, Baltimore 2007, p 14

(13) Gerassimos Karabelias, **The evolution of civil-military relations in post war Turkey 1980-95 in seventy-five years of the turkish republic**, editor sylvia kedourie, frankcass London, 2000, p130

(14) ibidem

(15) Hamit Bozarslan, **Histoire de la Turquie contemporaine**, edition la découverte, paris 2004, p13

(16)Narli, op.cit, pp 108-109

(17) Gerassimos Karabelias, **«The military institutions, Ataturk's principles and Turkey's sisyphean quest for democracy»**, Middle eastern studies, vol 45 n°(57-69) january 2009, p58

(18) ibid p63

(19) Steven A.Cook, op.cit,pp 103,104

(20) ibid, pp 106,107

(21) ibid p126

*****بين مارس وجوان 1997 جند العسكر ممثلي رجال الأعمال، القضاء، الأكاديميين، الجماعات النسوية، اتحادات التجارة ووسائل الإعلام في برنامج إعلامي ضخم موضوعه أن سياسة الحكومة تضع النظام العلماني التركي في خطر

(22) ibidem

(23) Gerassimos Karabelias, **« The military institutions, Ataturk's principles and Turkey's sisyphean quest for democracy»**, op cit, p62

(24) Zeki Sarigil, **«Deconstructing the turkish military's»** Armed forces and society, vol35n°4 july 2009 p710

(25) Mesut Yegen, **«prospective-turks» or «pseudo-citizens»: Kurds in Turkey"**, The Middle east journal, vol 63, n°4, Autumn 2009, pp 598,599

(26) Hamit Bozarslan, **« La question kurde à l'heure de l' «ouverture » d'Ankara»**, Politique étrangere, 1/2010,

******جمعية المساعدة المتبادلة للجيش، وهي شركة تضامن موجهة في الأصل لضمان التقاعد والرعاية الطبية المميزة للضباط وضباط الصف، وتشمل عشرات المؤسسات الصناعية وتشغل آلاف العمال، وتلقب بالقطاع الثالث

(27) Steven A.Cook,op.cit,p 111

(28) Ersel Aydinli, **«A paradigmatic shift for the Turkish generals and an end to the coup era in Turkey»**, Middle east journal, vol 63,n°4, Autumn2009,p584

(29) ibid, p586

(30) ibid, p588

*******هذه الاصلاحات تهدف إلى تكييف القوانين التركية مع القوانين الأوربية ومعايير كوبنهاجن التي تفرض شروطا سياسية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وقد جاءت هذه الاصلاحات منذ 2001 و2003 واشتملت على تعديلات تتعلق بمجلس الأمن القومي وسكرتيره العام، حيث أصبح له صفة استشارية كما أعطت للسلطة المدنية حق الرقابة على ميزانية الدفاع، بالإضافة إلى سحب التمثيل العسكري من المجلس الأعلى للتربية وكذا المجلس الأعلى للراديو والتلفزيون، وألغت محاكم أمن الدولة التي كانت تهتم بالجرائم ضد الدولة والتي تأسست بعد انقلاب 1980.

(31) ibid, p 85

(32) Umit Cizre, **«Problems of democratic governance of civil –military relations in Turkey and the European union enlargment zone»**, European journal of political research, vol 43 n° 1, january2004, p109

(33) Umit cizre, **« Disentangling the threads of civil-military relations in turkey : promises and perils»**, Mediterranean quarterly,vol 22 n°2, spring 2011,p66

(34) Metin Heper,op.cit, p 218

(35) Umit Cizre, **The turkish military, society, and the AKP in Democracy,Islam and Secularism in Turkey,** Edited by Ahmet T.kuru and Alfred stepan, columbia university press, newyork 2012 p123

(36) Ersel Aydinli,op cit, p590

(37) Metin Heper, **«The justice and Developpement party government and the military in Turkey»,** Turkish studies, vol 6 n°2 june 2005, p591

(38) Sous la direction de Emel Parlar Dal**, La politique turque en question, entre imperfections et adaptations,** l'Harmattan, paris, 2012,p17

سياسة تشغيل المرأة في الجزائر

أ/ فرحات نادية

مقدمة:

مر المجتمع الجزائري بسلسة من التغيرات نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، وانعكست هذه التغيرات على جميع المؤسسات وخاصة الأسرة التي تعتبر نسق حساس يستجيب للتغيرات التي تصيب الأنساق الأخرى، ولعل أهم مراحل التغير هي المرحلة الاستعمارية، ففي هذه المرحلة عرفت بنية الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة بحيث غادر كل رجال البيت للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة، بحيث أصبحت تمثل للأبناء الأم والأب، نتيجة للظروف القاسية التي كان يعيشها أفراد المجتمع الجزائري، والتدني الفظيع في المستوى المعيشي، اضطرت المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل في المؤسسات الاستعمارية، هذه المشاركة في سوق العمل وإن كانت قليلة فأنها محصورة في قطاع في آخر السلم المهني، كما تتميز بتدني المرتبات، وبعد الاستقلال شاركت المرأة الجزائرية في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد حيث اقتحمت مختلف ميادين العمل، لذلك فإن الزيادة في دخول النساء إلى سوق العمل تبقى ضعيفة في صفوف النساء المتزوجات وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

المبحث الأول: تاريخ العمل النسوي في الجزائر:

بمجيء الإسلام استطاعت المرأة أن تحصل على حقوقها المدنية والاجتماعية فكرمها ورفع من شأنها وسواها بالرجل فجعلهما عضوان يكملان بعضهما، وأبرز مكانتها في عدة سور من القرآن الكريم كقوله تعالى **(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء)**[1].

إن الاعتراف بالمرأة وحقوقها سمح لها بمجالسة العلماء وفتح لها ميادين تعليم القرآن والفقه، إضافة إلى مشاركتها في المعارك، كمقاتلة مرة ومرة أخرى ممرضة، إن دخول المرأة إلى ميادين العمل في عهد

الفتوحات الإسلامية أعطى للمرأة العربية عامة والجزائرية خاصة تأشيرة الدخول إلى سوق العمل، وبمعنى أدق إلى العمل المنتج، وفي الجزائر عرفت الأسرة ولاسيما أوضاع المرأة تغيرات كبيرة نظرا للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، فبعدما كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوجها، وما كان لانعكاسها الإيجابية على المرأة في حصولها على حق التعليم والعمل وتحقيق المساواة المتكاملة مع الرجل جاءت فترة الحكم العثماني الذي انعكس على الحياة الاجتماعية للأفراد، أما المرأة فعادت إلى مكانتها التي كانت عليها بحيث اعتبر خروجها من البيت مذلة لأسرتها وعملها هو إنقاص من رجولة زوجها، فهي أداة ترفيه للرجل ولهوه عند الحاجة أما عندما تكون متزوجة فمهامها واضحة، فهي مسئولة عن ترتيب المنزل وغزل الصوف وصناعة الملابس والأغذية، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تنشئة الأبناء وفق قيم وتقاليد المجتمع، ورغم كل تلك المجهودات التي تقوم بها المرأة من أجل تحقيق حياة كريمة لأفراد أسرتها ورغم كل تضحياتها –في الحقوق خاصة- إلا أن عملها في نظر المجتمع هو عمل بالطبيعة أو بالفطرة ولا يعتبر عمل منتج لأنه حسب رأيهم يفتقد إلى المقاييس الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي، حيث كانت العائلة الكبيرة لها ممتلكاتها وعقاراتها وأراضيها فمنها تكسب عيشها وتحفظ لأبنائها العمل المستديم في أرضهم إذ غلب على نظام الاقتصاد آنذاك القطاع الفلاحي، فمعظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة لن المجتمع الجزائري هو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، وهذا يعني أن محور العمل هو الأرض والزراعة المرتبطة مباشرة بالعائلة الممتدة والمرتبطة هي بدورها بالأرض وباقتصاد الكفاف –و لقد كان عمل المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي مكملا للعمل الزراعي أو يهتم بالتربية وشؤون البيت زيادة على أشغال النسيج ورعاية المواشي وغيرها، فقد كانت هذه الوضعية تعبر عن توازن المجتمع الجزائري واكتفائه الذاتي واستقراره النسبي، فلقد كانت للمرأة الجزائرية مكانة لائقة تتمتع بالاحترام وتحظى بالعناية والرعاية محتلة لمركز أساسي في الأسرة تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها، فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية وذلك بمساهمتها في كل الأشغال الشاقة"[2]، لأنها تجاوزت المجال الداخلي للمنزل، فقامت بجني الزيتون وعصره للحصول على الزيت، وجني الثمار من الحقول، وجلب المياه، وجمع الحطب، بالإضافة إلى القيام ببعض الحرف اليدوية كالنسيج والفخار.....الخ، فكانت تحتفظ بجزء منها لاستعمالها والجزء الآخر يباع وبهذا تساعد الزوج في ميزانية العائلة، ويعتبر عمل النساء كعمل مساعد للنشاط الإنتاجي، ولكن خروج المرأة من البيت وممارستها للعمل خارجه منبوذ من طرف المجتمع الجزائري التقليدي، قد حولها إلى عالم الشغل "سوف يعتبر كاستقالة للزوج وضعف في سلطته.... فإن الرجل الذي له أخت أو زوجة أو ابنة تمارس نشاطا مأجورا لم يعد رجلا"[3]، لأن الرجل في البنية التقليدية هو المسؤول اقتصاديا على العائلة وهذا يعني احتفاظه بقيمته الاجتماعية وبمكانته وبسلطته في العائلة، وفي الحالات النادرة تحتل المرأة مكانة زوجها وتكون هي المعيلة لأسرتها.

المبحث الثاني: عمل المرأة في فترة الاحتلال:

بعد دخول الاحتلال الفرنسي تحطم الجانب الاقتصادي للعائلة الجزائرية، حيث جردت من الأرض التي تسترزق منها، ويعمل فيها أفرادها وهذا يعني بداية مراحل التغيير في مجال العمل، حيث تغير نظام الاقتصاد الريفي العائلي إلى نظام الاكتفاء الذاتي إثر فرض المستعمر سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم، فاشتغل الفلاحون الجزائريون عند المستعمر بأجور منخفضة وهو ما يعرف بنظام الخامسة، وهذا يعني أنه أصبح عبدا بعدما كان سيدا في أرضه ورغم ذلك تبقى مسؤولية الإعالة ملقاة عليه وفقا للقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري.

إن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته في الكثير من الأحيان فقد كان على أفراد المجتمع وخاصة الرجال منهم الالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في ثورة التحرير ضد من سلبوهم شخصيتهم وهويتهم تاركين وراءهم زوجات وأطفال لا عائل لهم بعدهم، فلم يكن أمام المرأة الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي وأطفالها يموتون جوعا، فخرجت من بيتها لتبحث عن عمل لسد حاجاتها بعدما جردهم الاستعمار من كل ممتلكاتهم.

إن دخول المرأة الجزائرية إلى سوق العمل أثناء الثورة لم يكن بالمفهوم الذي هو عليه الآن، ولا بالمقاييس الاقتصادية الحديثة، بل الفقر الشديد والحاجة المفقعة أرغمت المرأة على ترك بيتها والعمل خارجه، أما العمل الذي كانت تمارسه المرأة إنما كان في أماكن متدنية وبأجور زهيدة تمتص جهودها مقابل فرنكات قلائل، ولم يكن لها خيار غير ذلك، فلا مكانتها العلمية ولا خبراتها المهنية تسمحان لها بالصعود في السلم المهني، وعادة ما تأتي المرأة إلى الخدمة في بيوت البرجوازيين وحتى عند المعمرين، ورغم تلك الظروف والمعاناة التي عاشتها المرأة الجزائرية إلا أنها أثبتت قدرتها على المحافظة على أسرتها وأطفالها من الضياع، فبالإضافة إلى أنها تعتبر مصدرا للقوة القيمية وأداة للضبط الاجتماعي الذي كانت تمارسه على أطفالها حفاظا على هويتهم وثقافتهم، أصبحت مصدرا اقتصاديا يلبي حاجات أسرتها الضرورية.

إن عمل المرأة في تلك الفترة لم ينحصر في هذا المجال فحسب، بل تعدى ذلك بالكثير، فالظروف التاريخية السياسية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري تحت رحمة المستعمر الفرنسي جعلت من المرأة الجزائرية ذات شخصية أخرى، فلم تعد تنظر إلى نفسها تلك النظرة التقليدية التي تجعل منها إنسانة لا تقدر على العيش خارج بيتها بعيدا عن مرأى أبيها أو أخيها أو زوجها، فخروجها للعمل النضالي من جانب آخر أثبت قدرتها على تحمل مسؤوليات أكبر من مسؤولياتها العائلية، فمشاركتها في حرب التحرير فرضت عليها التنقل عبر الطرقات بالقنابل اليدوية أو البنادق، فكانت تعيش جنبا إلى جنب مع الرجل في الجبال ومشاركته في تحطيم الكيان الاستعماري ولهذا يقول "فرونس فانون" في ميلاد المرأة الجزائرية الجديدة "إن حرب الشعب الجزائري يتماثل عندئذ مع حرية المرأة ودخولها في التاريخ..... إن هذه المرأة التي تكتب الصفحات البطولية في التاريخ الجزائري نسف العالم الضيق اللامسؤول الذي كانت تعيش فيه"[4].

إن مشاركة المرأة الجزائرية في العمل المسلح مكنها من الحصول على مكانة مرموقة في أسرتها وفي المجتمع، حيث استطاعت أن تقوم بأدوار لم تعهدها من قبل، فقامت بدور المناضلة والمجاهدة والممرضة، مع دورها التربوي كزوجة وكأم، فصبرها وقوة تحملها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهلها لتحمل أدوار أكثر خطورة.

انقسمت مشاركة المرأة الجزائرية في الكفاح إلى نوعين، "أولهما كفاح ظاهر ومباشر ويتميز في المظاهرات والتنظيمات والنشاطات الحربية، وثانيهما كفاح ضمني وغير مباشر وهو ذلك الموقف الإيجابي الذي وقفته كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية"[5].

ونظرا لموقفها الإيجابي تجاه الثورة التحريرية حثت بنود مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على دورها الثوري الفعال، وبالتالي اعترف لها بجميع الحقوق التي تجسدت فيما بعد في مشروع البرنامج الذي وضع في طرابلس في جوان الذي أكد على مبدأ المساواة وضرورة تطبيقه في واقع حياة المجتمع الجزائري.

إن عمل المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال كان له مميزات وخصائص، فرغم أنه كان منتجا ومجهدا إلا أنه لم تكن تؤجر عليه بالمفهوم الاقتصادي –راتب شهري- أما عملها المسلح فقد كان إنتاجه معنويا وأجره كذلك، إضافة إلى أن عملها خارج البيت لم

يكن مشاركة منها في تحقيق التنمية للاستعمار، غنما كان بسبب الحاجة الماسة، لذلك لجأت إلى العمل عند المستعمر الذي كان يستنزف جهدها مقابل مبلغ زهيد، أما عملها الآخر فكانت المشاركة فيه من أجل تحقيق الحرية والاستقلال الشامل وذلك هو هدفهن السامي الذي يسعى غليه جميع أفراد المجتمع من أجل تحقيقه.

المبحث الثالث: مرحلة الاستقلال:

خرج المجتمع الجزائري من حرب التحرير محطما على مستوى بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أجل استرجاع مكانته وقوته وضعت عدة برامج ومخططات تنموية لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، ففتحت ميادين التعليم كخطوة مهمة في العملية التنموية، فانتشرت مجانية التعليم لتسمح لجميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم وجنسهم (ذكر- أنثى) الدخول إلى المدارس والجامعات وبالتالي الدخول إلى سوق العمل من أجل المشاركة في عملية البناء والتشييد، غلا أن مشاركتها هذه تبقى محتشمة وضعيفة، فالقيمة الاجتماعية للعمل النسوي في المجتمع الجزائري تتسم بالسلبية، فخروج المرأة للعمل هو إنقاص من رجولة الأب أو الزوج "فالعمل النسوي لا يزال معركة قاسية، معركة تقوم بها النساء ولوحدهن ضد كل سلاسل التجميد والحصار أين مشاعر الشرف الرجالي تأخذ مكانا مركزيا"[6] ففي إحصاء 1966 بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 1.8٪[7]، إن هذه النسبة الضعيفة تفسر مشاركة النساء في العملية التنموية بعد الاستقلال مباشرة أين كانت كل الهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية خاصة بعد انتهاج الجزائر سياسة التصنيع التي كانت تهدف إلى مشاركة كل أفراد المجتمع رجال ونساء في تنمية البلاد، كما استهدفت هذه السياسة كما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 ما يلي" إقامة تصنيع شامل ومكثف يتمثل في الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي، كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي وتطوير الصناعات التي تضفي مزيدا من القيمة على الموارد الأولية وتدعيم إنشاء وظائف جديدة، وإذا نظرنا إلى التصنيع في الجزائر من هذه الزاوية فإننا نجده متضمنا شبكة هامة من الأنشطة التي من شأنها إنشاء وظائف وإقامتها بوجه خاص في المناطق الأكثر حرمانا من الوطن"[8]، ففي هذه المرحلة تمكنت المرأة من الخروج إلى العمل والمساهمة في مرحلة التنمية الاجتماعية بعملها في مختلف القطاعات، وقد ساعدها في ذلك حصولها على درجات علمية أعطت لها مكانة خاصة إلى جانب الرجل، إلا أن هذه المشاركة ضعيفة حيث بلغت نسبة النساء العاملات سنة 1977: 23٪ لكن المهم هو النقلة النوعية في الذهنية التقليدية للرجل الجزائري الذي سمح للمرأة بالخروج للتعلم والعمل، إن هذا التغير في نظرته إلى القيمة الاجتماعية للعمل النسوي لدليل على التغيرات التي تعرضت لها البنية التقليدية للأسرة في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل بعد الاستقلال لم تكن ظاهرة جديدة في المجتمع، وإنما امتداد لكفاحها ونضالها من أجل تحرير الوطن والحصول على الاستقلال الشامل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري وحتى الثقافي، ولم تقتصر مشاركة المرأة في المناطق الحضارية فحسب بل حتى في المناطق الريفية المحافظة ولو بنسبة ضئيلة، والجدول الموالي يبين نسبة النشاط النسائي في المدينة والريف في سنتي 1966، 1977

جدول رقم (1): نسبة النشاط النسائي 1966- 1977[9]

السنة	المدينة	الريف	المعدل الإجمالي
1966	٪2.92	٪1.12	٪1.82
1977	٪5.12	٪0.83	٪2.61

فدخول المرأة ميدان العمل في المدينة والريف ليعبر عن التغيير الذي حدث في العائلة الجزائرية حيث انتقلت

من الشكل الجماعي والزراعي للإنتاج والحياة إلى نماذج وأشكال الصناعة أين يتبنى المجتمع نموذج الأسرة الزواجية، وبالتالي تظهر علاقات جديدة تكون أكثر انفرادية، إلا أن السلطة فيها تبقى دائما للرجل لذلك "المرأة التي تعمل لأجل مرتب خارج البيت العائلي لا زال ينظر إليها بصورة سيئة لأنها تمثل طرح تساؤل حول النظام التقليدي وأشكال السلطة السائدة"[10]، فخروج المرأة إلى العمل هدد سلطة الرجل لذلك كانت من المعطيات التي أحدثت التغيير فهي الآن قادرة على التكفل باحتياجاتها الاقتصادية دون أن تطلب ذلك من أبيها أو زوجها، ليس هذا هو الهدف فحسب بل يمثل أيضا الخروج من عالم مغلق: البيت وأعباءه، وتقول سعاد خوجة "إن المرأة تبادل عملها مع أجر الذي يزيد من قيمتها، المساهمة في بناء مجتمع متطور والاندماج في المجتمع حتى لا تبقى مهمشة، ولكن كذلك العمل اليوم يبقى دائما بالنسبة لها عار"[11] لأنها سوف تتعرض إلى الكثير من المضايقات والتهجمات والتحرشات التي أعدها المجتمع التقليدي للمرأة التي تخترق جدران عالمها –البيت- ورغم الحصار الذي تضربه القيم والتقاليد على المرأة الجزائرية في المجال العملي إلا أنها استطاعت أن تتجاوز تدريجيا بدخولها إلى مختلف قطاعات العمل غير الزراعية حيث تمركزت اليد العاملة النسوية في قطاع الخدمات إذ بلغت نسبتها سنة 1966: 58.66٪ لترتفع سنة 1977 إلى 62.29٪ وهذا يبين أن التركيز في قطاع الخدمات يبقى من الخصائص التي تميز اليد العاملة النسوية، كما عملت في القطاعات الأخرى كالصناعة والوظيفة العامة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2): التوزيع المئوي للسكان الإناث العاملات فعلا وفق فرع النشاط الاقتصادي[12]

فرع النشاط الاقتصادي	1966	1977
الزراعة	23.35	5.71
الصناعة	14.94	17.25
الوظيفة العامة	0.69	2.4
الخدمات	58.36	69.29
غير معلنين	2.66	5.71
المجموع	100	100

فدخول المرأة الجزائرية إلى ميدان العمل ومساهمتها في الاقتصاد الوطني يمثل واجبا على المرأة من أجل التنمية، وتكون هذه المشاركة فعالة بإزالة بعض المهام التقليدية التي تحول دون أدائها الجديد للعمل المهني، ذلك يستلزم ضرورة إيجاد التسهيلات للتوفيق بين المهام المنزلي والعملي باعتبارها –اليد العاملة النسوية- قوة احتياطية هائلة بإمكانها دفع عجلة الاقتصاد إلى جانب الرجل، وكما جاء في الميثاق الوطني "فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد لا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصاد وتأخر في التطور الاجتماعي، على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه كزوجة وكربة أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة ولذا يجب أن تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعدادها وكفاءاتها وتكثر بالتالي من مراكز التدريب كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الأمومة وتوفر أمن الأسرة وتدخل التحويرات اللازمة على الأعمال التي تباشرها النساء حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي"[13].

ولقد عملت الدولة الجزائرية على تثقيف وتعليم المرأة من أجل ضمان فعاليتها في النشاط المجتمعي لذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، إذ جاء في المادة 42 من الدستور ما يلي: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمرأة الجزائرية"[14]، حيث انتشر تعليم الفتيات وبالتالي الوعي الاجتماعي لدينهن وبحياتهن المهنية، ولقد كان للتعليم دورا في المرأة ميدان العمل خارج المنزل بعد اكتسابها التخصصات العلمية المختلفة خاصة وأن الجزائر كانت بحاجة إلى استغلال كل طاقاتها البشرية والمادية في ظل النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه وفي إطار المخططات الرباعية والخماسية التي اتبعتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أكده الميثاق الوطني: "إن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة تشجعها على أن تشتغل، لأن في ذلك مصلحة للمجتمع"[15]، إضافة إلى التشريعات والقوانين التي تؤيد وتحفز عمل المرأة ومشاركتها في الاقتصاد الوطني، كما ساهم انتقال سكان الأرياف إلى الحياة الحضارية المصاحب للتغير الاجتماعي في تمكين المرأة باضطلاعها على شتى التخصصات المهنية المختلفة، وأخذت نسبة النشاط السنوي في ازدياد، حيث بينت التعدادات الإحصائية لتوزيع اليد العاملة النسوية أن قطاع الخدمات يمثل القطاع الأكثر إقبالا لدى النساء، ففي الإدارة تشتغل حوالي 224000 امرأة سنة 1989 والتي تمثل نسبة 71٪ من مجموع النساء العاملات واللواتي يعملن خاصة بالتعليم والصحة[16] وتتوزع اليد العاملة النسوي على مختلف الفئات العمرية وتتمركز في الفئة العمرية (25- 29سنة) بنسبة 31.4٪ سنة 1989 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية (1977- 1984) وهذا راجع إلى اختلاف المستوى التعليمي وانتشار الوعي الاجتماعي لدى النساء في المجال المهني والجدول الموالي يبين ذلك

المبحث الرابع: اليد العاملة النسوي في فترة الاشتراكية وما بعد الاشتراكية:

جدول رقم 3: تطور بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية[17]

الفئة العمرية	1977	1984	1989
أقل من 20	10.4	5.5	3.0
20- 24	26.8	29.8	26.3
25- 29	18	25.2	31.4
30- 34	9	13.8	15.2
35- 39	7.3	6.6	7.9
40- 44	7.6	3.8	5.0
45- 49	6.3	5.5	3.7
50- 54	4.5	4.1	3.2
55 سنة فما فوق	9.7	5.7	4.3

تعرض المجتمع الجزائري في الثمانينات إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حادة استدعت القوة الاحتياطية من اليد العاملة النسوية، فأصبحت مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة ملحة خاصة وانه أثر على القدرة الشرائية للأسرة وبالتالي تدهور المستوى المعيشي لها، فسعت المرأة إلى دعم دخل الأسرة بمرتبها الذي تتقاضاه من عملها المهني، ولم يقتصر هذا الوضع على العازبات والأرامل فقط بل حتى المتزوجات يساعدن أزواجهن في دخل الأسرة، وقد بينت إحصائيات 1989 أن نسبة العاملات العازبات بلغت 5.4% وهي أعلى نسبة، أما المتزوجات فبلغت من نسبتهن 30% و10% من الأرامل[18] وغالبا ما تعمل الفتيات من أجل تحصيل جهاز العروس ولوازم الزفاف، فإذا ما فرغت منه توقفت عن العمل وتفرغت

لمسؤولياتها الزوجية ويتعقد الأمر بعد إنجاب الأولاد، إضافة إلى الذهنية الجزائرية التي لا تزال تنكر أو لا تعترف بعمل المرأة خارج البيت إلا للضرورة القصوى، هذا ما يفسر لنا انخفاض نسبة العاملات المتزوجات مقارنة بنسبة العاملات العازبات.

إن النساء اللواتي يعملن يدرن حول قطبين، قطب المهن التي تتطلب تأهيل عالي أي 23% من النساء اللواتي لديهن مستوى عالي أو أعلى من المتوسط، وقطب المهن غير المؤهلة أي 54% من النساء اللواتي لا يعملن[19]، فالمرأة الجزائرية كانت تعمل ولا تزال في الريف والآن هي تعمل في المناطق الصناعية لتساهم في إنعاش الاقتصاد الأسري، مع الاختلاف الواضح في طبيعة العمل وأسلوب أدائه، فعمل المرأة إذن يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، ولقد ساهم تعليمها في رفع مكانتها داخل الأسرة والمجتمع بحيث أصبحت تتمكن من منافسة الرجل في وظائف ومهن كانت مخصصة فقط للرجال، وتقول الباحثة "سيمون بوفوا" simone beauvoir أنه "بالتعليم وليس عن طريق التوظيف استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت، فالمدرسة ثم الجامعة سمحا للمرأة أن تؤكد إنسانيتها والحصول على الشهادات التعليمية التي من خلالها فتحت الأبواب السياسية"[20]، ودخول المرأة المتعلمة إلى الميادين العملية المختلفة لم يحقق لها الاستقلال الذاتي الذي من خلاله تخرج عن إطار القيم والتقاليد التي ضبطها المجتمع وحددها لتحقيق التنمية الشاملة وفق ثقافته ومعاييره، وقد جاء في خطابات السلطة وتقريرها "إن العمل واجب وشرف يمارس في إطار الشرعية والمبررات الخاصة في أسباب اقتصادية، فالعمل الأنثوي ضرورة اقتصادية مرتبط بالحاجة إلى التطور الوطني... فإذا كان العمل الأنثوي المأجور ضروريا فهذا يعني أنه مرتبط باستقلالية المرأة على الجماعة، ولا بحرية فردية، يجب أن يمارس في احترام التقاليد والقيم الاجتماعية – الثقافية –للجماعة الوطنية"[21] لذلك نجد مهن نسوية، بمعنى أغلبية العاملات يتمركزن في قطاع معين والجدول الموالي يبين توزيع اليد العاملة النسوية حسب الفئات المهنية للسنوات 1982، 1983، 1984، 1985، 1987، 1989.

جدول رقم(4): يبين نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية والاجتماعية

فئات المهنة	1982	1983	1984	1985	1987	1989
معلمات	28	25.7	27	25.8	26.9	34.2
موظفات	24.4	26.4	31.3	25.5	22.4	20.4
خادمات	17.6	18.2	15.8	15.3	14.9	11
عاملات	9.3	8.2	7.4	9.8	6.8	7.5
إطارات متوسطة	8.1	10.3	10.2	13.5	12.6	9.4
إطارات سامية ومهن أخرى	3.9	3.8	3.8	5.8	7.2	9.5
فئات اجتماعية	8.7	7.8	4.5	4.3	9.2	8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات "ارتفاع اليد العاملة النسوية ما بين 1982- 1989" رقم 107- 1989.

وتتوزع اليد العاملة النسوية بين سنتي 1985- 1989 وبين الفئتين العمريتين 24- 40 سنة والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 8: يبين تطور نسبة الشغالات لفئتي 24 سنة والأكثر من 40 سنة بين سنتي 1985- 1989[22]:

الفئة العمرية (السنة)	1985	1989
أقل من 24 سنة	%34.1	26
أكثر من 40 سنة	26.1	23.8

إن الزيادة في ارتفاع اليد العاملة النسوية في استمرار في مختلف الفئات المهنية وتتمركز في فئة المعلمات والموظفات، أما الإطارات السامية فتبقى نسبة المشاركة النسوية فيها ضعيفة وهذا راجع إلى قيم وثقافة المجتمع التي تضع دائما الرجل في منصب الرئيس والمرأة في منصب المرؤوس فغالبا ما نجد المدير رجلا والنائب امرأة، وعادة ما يكون سنهن 24 سنة وهو سن العطاء ورغم ذلك فليس من المعقول أن ننكر مكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت ومازالت تتغير، وتختلف درجة التغير باختلاف المجتمعات وباختلاف الطبقات، ويختلف حتى من امرأة على أخرى، ولهذا تشير الإحصائيات أن نسبة العاملات في زيادة مستمرة سواء كن عازبات أو متزوجات أو أرامل في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، المشاركة أخرجت المرأة من القوقعة المنزلية المفروضة عليها وبالواجبات التقليدية التي امتصت مجهوداتها دون الاعتراف لها ولو ضمنيا بعظمة عملها وثمرة إنتاجها: وهو إعداد الفرد االسنوي للمجتمع والملاحظ بالنسبة لليد العاملة النسوية أنها تتمركز في القطاع العمومي بنسبة 83% مقابل 7% في القطاع الخاص"[23].

وفي بداية التسعينات ومع الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية ذات الدخل المتوسط، إضافة إلى الدخول الكبير للفتيات إلى الجامعات والمعاهد العليا وحصولهن على الشهادات العليا، وتغيير نظرة المجتمع إلى العمل النسوي، كل هذه العوامل وأخرى ساهمت في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج من ميادين العمل وبنسب متفاوتة وخاصة أنه أصبح "يمثل العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية اندماج اجتماعي وتأهيل يسمح له باختيار حياتها والمساهمة في تطوير الوطن"[24]، فالمرأة الجزائرية اليوم تعمل من أجل غايتين: فالغاية الأولى هي تحسين معيشة الأسرة، فبقدر ما هو استقلال مادي فهو حاجة للمساهمة في الدخل الأسري، أما الغاية الأخرى فهي التحرر الاجتماعي والاقتصادي بحيث أنها تمكنت من ممارسة حريتها الشخصية وشعورها بأنها مصدر للرزق وليست عال على الرجل "كما أن العمل يتيح لها فرصة الاستزادة من خبرات خارج الحي فيما يتعلق بمظهرها وسلوكها وطريقة حديثها وأسلوب تفكيرها مما يكفل لها المزيد من القوة التي تمارس في بيتها بشكل واضح"[25].

وأوضحت الإحصائيات أن اليد العاملة النسوية في الجزائر ارتفعت بشكل محسوس في السنوات الأخيرة، فبلغت نسبتها سنة 1991: 10.3%[26] موزعة على مختلف القطاعات القانونية إلا أنها تتمركز في القطاع العمومي والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم (9): يبين توزيع السكان الإناث حسب القطاع القانوني لسنة 1991[27]

القطاع القانوني	الإناث	النسبة (%)
القطاع العمومي	317366	88
القطاع الخاص	41205	11.4
القطاعات الأخرى	1789	0.4
المجموع	360360	100

ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير من طبيعة العلاقات التي تربطها بالرجل أيا كان وضعه أخا أو أبا أو زوجا أو زميلا، وتقول سعاد خوجة في هذا المجال "لا مجال للسيطرة بعد الآن بل بناء علاقات على أساس الاحترام والاعتراف التام والكامل بالآخر لأنها تعتبر من

أحد التأشيرات للدخول إلى أشكال أو أنساق عالية من العلاقات الإنسانية"[28] ومن جهة أخرى بينت دراسات عربية أن اشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة ولم يحررها من القيود التقليدية، بل أضاف إليها أعباء ومشاكل جديدة وتوصلت نتائج البحث إلى أن "المرأة العاملة تشتغل اقتصاديا من جانب الزوج والأسرة وتظل من دون نفوذ أو سلطة وإنما خاضعة تماما إلى سلطة الرجل"[29]، وكيف تتحرر المرأة أو تستقل ماديا أو اقتصاديا وهي خاضعة جسميا وفكريا لسلطة الرجل؟ وهذا ما يفسر أن المجتمع لا يزال يرى أن المرأة خلقت أصلا لتقوم بأدوار الأمومة والحياة الزوجية وحتى في المجال العلمي الذي يشتغلن فيه النساء فقد حدده المجتمع بما يتماشى وطبيعة ووظيفة المرأة التربوية كالتعليم والتمريض، وهذا ما يفسر لنا التمركز الكبير للنساء العاملات في تلك المهن، حتى أصبحت تسمى بالمهن المؤنثة والتي تستدعي التكوين المهني والعلمي،فنجد أن المرأة تتحصل على العمل بوساطة التكوين المهني في 49.30%من الحالات مقابل 19% عند الرجال وبفضل الشهادات 46%من الحالات مقابل 50%عند الرجال، لكن هذه المقارنة بالجنس لا تبين المستوى العالي عند النساء عامة، بل تبين دور التربية (34%) تقريبا من النساء الموظفات من دون تمدرس مقابل 57% تقريبا من الرجال والتكوين المهني مثل "شرط اجتماعي للحصول على العمل، هذه الوضعية راجعة إلى مفهوم دور المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري الذي يترجم ببرودة دور الرجال اتجاه حضورها في القطاع العام"[30] فالمكانة الاجتماعية المخصصة لها تنحصر في دورها كأم وكزوجة وليس لها أن تعمل إلا إذا كانت مضطرة إلى إعانة عائلتها وزوجها لذلك تسجل الجزائر "أضعف نسب الاشتغال في العالم لأن الخصائص الاجتماعية- الثقافية وخصائص جهاز الإنتاج لا تسهل كما يبدو عمل المرأة إلى سوق الشغل"[31].

وتتمركز العاملات في الفئة العمرية 20- 35 سنة وفي سن 29، فبعد وضع المولود الثاني أو الثالث تكون معظمهن مجبرات على ترك وظيفتهن مؤقتا أو مؤبدا، أما اللائي يبقين في وظائفهن فيلاقين مشكل حضانة الأطفال (تدريس، صحة، فسحات) فيتوجب عليهن أن يعملن في داخل وخارج البيت، إذن فالمرأة ليست محررة بالعمل بل متعبة أكثر مما لو كانت لا تعمل وهذا ما يؤدي إلى السيكولوجية المرضية للعاملات الجزائريات[32].

ورغم ضعف مستوى النمو الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات الذي انعكس على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته فقد سجلت سنة 1990 مشاركتها في القطاع الفلاحي بنسبة 3.8% أما الصناعة فبلغت نسبتها 11% وفي النقل والمواصلات والتجارة فكانت نسبتها على التوالي 2.8%، 4.6% وقد سجلت أعلى نسبة في الإدارة حيث بلغت 67.5% والجدول الموالي يبين تطور اليد العاملة النسوية مابين 1990- 1992 حسب مختلف الفئات المهنية.

جدول رقم 10: يبين توزيع المشتغلين الإناث حسب الفئة الاجتماعية المهنية لسنة 1990- 1992[33]:

الفئة الاجتماعية المهنية	1990	1991	1992
المتخدمون	1292	1800	3500
الأحرار الآخرين	11332	10200	9900
إطارات سامية	23950	37000	48900
إطارات متوسطة	133723	143600	133600
الموظفون	672551	87800	78400
العمال غير الزراعيين	23887	23000	19400
عمال موسميين	51995	51300	55200
عمال في وضعية غير مستقرة	5688	4390	10400
غير مبين	7087	520	2600

وتتوزع العاملات على مختلف القطاعات وتتمركز أغلبيتهن في القطاع العمومي مقارنة مع باقي القطاعات، والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم 11: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات

القطاع القانوني	الإناث	النسبة المئوية (%)
القطاع العمومي	306598	84.2
القطاع الخاص	55883	15.3
القطاعات الأخرى	1857	0.5
المجموع	364338	100

وفي سنة 1995 بلغت نسبة النساء النشيطات بالنسبة لمجموع السكان 16.5% موزعة على ثلاث قطاعات مهمة: ففي قطاع التربية بلغت نسبة مشاركة اليد العاملة النسوية فيه 38% وفي قطاع الصحة العمومية بلغت 37% أما في الإدارة فبلغت نسبتهن 26% كما تتوزع العاملات على مختلف الإطارات السامية المتوسطة، حيث بلغت النساء الإطارات 4000 من بينهن 108 يشغلن الوظائف العليا، اثنين في مجلس الحكومة، 28 في مختلف الوزارات، 13 مديرة في المديرية العامة في الوزارات، 65 امرأة نائبة مدير"[34] وتختلف حالة النساء العاملات حيث توجد عاملات كما توجد المتزوجات والأرامل، والجدول الموالي يبين توزيع النساء العاملات حسب الحالة المدنية 1996[35].

جدول رقم 12: توزيع اليد العاملة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	المشتغلات	النسبة (%)	المجموع	المشتغلات بالنسبة للمجموع الكلي
المتزوجات	213	34.08	4336	4.97
العازبات	319	57.04	3069	10.39
المطلقات	52	8.32	171	30.41
الأرامل	41	6.50	695	5.9
المجموع	625000	100	8271000	7.56

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة من المشتغلات هن عازبات، حيث بلغت نسبتهن 51.04% و10.39% بالنسبة للعازبات ككل، أما المتزوجات فنسبتهن 34.08% فيها 4.91% من مجموع المتزوجات في حين بلغت نسبة المطلقات العاملات 8.32% و30.41% بالنسبة للمجموع الكلي للمطلقات، أما الأرامل فبلغت نسبتهن 6.5% و5.9% من المجموع الكلي.

إن حركة التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي يشير إلى مساهمة المرأة في قوة العمل تزداد بإطار مستمر باعتباره –عمل المرأة- جزء من عملية التنمية في الوظائف الاجتماعية التي تؤديها المرأة العاملة برهنت على طاقاتهن الفكرية وقدرتهن على التقرير وهذا بداية الطريق نحو استقلالهن الاقتصادي خاصة بعد التطور الكبير للصناعة وانتشار المدن والتحضر الذي عرفته معظم المجتمعات وبهذا تكون "فقد انتزعت المرأة من العبوديات العائلية لتفرض عليها عبوديات جديدة"[36] تقررها الحياة المهنية التي دخلتها المرأة الجزائرية بمختلف الأسباب والدوافع، "مما لا يدع مجالا للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما وإبنة

وأخت مثل الأرض رمز الخصب تعطي أكثر بكثير مما تأخذه... على هذا الأساس كانت المرأة داخل الأسرة الأبوية التقليدية كلما تقدم بها السن، أما أو حماة كلما ازدادت مكانة وسلطة"[37]، ورغم ذلك لا يمكن أن نتجاهل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة والتي أفرزت واقعا جديدا يتسم بالديناميكية المستمرة من أجل بعث للحياة الاجتماعية الاقتصادية للبلاد، وارتفعت طلبات العمل عند النساء بشكل محسوس حيث بلغت سنة 1996: 14.39% طلبا عند النساء و85.61% عند الرجال"[38] وهكذا كان إقبال المرأة على العمل باختلاف سنها وأصلها الجغرافي، إلا أن النساء الحضريات واللواتي يتمتعن بدرجة عالية من التعليم كان إقبالهن على العمل يفوق النساء الريفيات في مختلف فئات الأعمال والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 13: تطور معدلات النشاط عند النساء حسب العمرية ومنطقة السكن

السكن / الفئة العمرية	نسبة الحضر	نسبة الريف	المجموع
16- 24	18.93	11.46	15.17
25- 34	23.20	9.14	17.22
35- 39	11.35	4.08	7.92
المجموع	17.58	8.20	13.17

المصدر وزارة الصحة والسكان والتنمية في الجزائر، 1996، ص26.

و كما ذكرنا سابقا معظمهن يتمركزن في القطاعات المؤنثة كقطاع التعليم، الصحة والإدارة، إلا أن أغلبية العاملات خرجن من العمل لأسباب اقتصادية، فمنهن من تسعى للعمل من أجل تحضير جهاز العرس في فترة العزوبة ثم تتوقف وأخريات أصبحن هن المعيلات الوحيدات لأسرهن وأطفالهن لذلك عادة ما نجد معظم العاملات هن بحاجة إلى المال، وتتطور اليد العاملة النسوية سنة بعد أخرى، حسب الحالة الاقتصادية للبلاد إلا أن هذه الزيادة ضئيلة حيث كانت نسبتها عام 1992 5% لترتفع بنسبة ضعيفة عام 1996 إلى 5.6% بزيادة قدرها 0.6%، أما في عام 1998 فكانت النسبة 9.72% من النساء العاملات وتفسر هذه الزيادة المحتشمة في اليد العاملة بسيطرة تقاليد المجتمع على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع وهذا ما يدل على أن وجود النساء في المجتمع ليس مقبولا اليوم بالرغم من أنهن متعلمات وعاملات، إلا أنهن بقين جزائريات خاضعات للقيم التي تنظم الدرجات (بين الرجال والنساء) التي تعتمد عليها العائلة (...) فالنساء لا يعتبرن جزائريات إلا بوجود الرجال كأسياد عليهن..."[39] فعمل المرأة في المجتمع الجزائري محصور في الحاجة الاقتصادية ولا يتعدى إلى العلاقات الاجتماعية لتغيير الحياة الأسرية، وتقول ذهبية عبروس في ذلك: "إن اتخاذ النساء للعمل المأجور لينجر عنه حتما تغير في منطق العلاقة بين الجنسين لأنه يجب أخذ بعين الاعتبار سمك وكثافة ما هو اجتماعي وما هو رمزي"[40] لهذا تبقى وجود حتمية اقتصادية في خروج المرأة للعمل الذي يحملها مسؤوليات وأدوار إلى جانب مسؤولياتها الاجتماعية التربوية والصحية لأبنائها الدور الذي لا يمكن لأي مؤسسة اجتماعية القيام به بالكفاءة المطلوبة، فالمرأة العاملة لها حياة غير تلك التي تعيشها المرأة الماكثة في البيت، فنظام تقسيم العمل السائد داخل البيت وخارجه يتطلب هو أيضا إعادة الهيكلة مع التغيرات البنيوية والوظيفية التي تنجم عن خروج المرأة إلى العمل، بمعنى "أن نظام تقسيم العمل (الذي يعد مهما أو عمادا لكل تنظيم اجتماعي) يتطلب التدرج الموقعي والتبيين في الحقوق والواجبات حسب متطلبات الموقع الهرمي بغض النظر عن تطور المجتمع ولما كان جسم المرأة لا يتحمل المشاق الكبيرة مضافا إليه المهام البيولوجية المتأتية في الحمل

والرضاعة والتربية، فإن ذلك يضعف المشاق بطاقات لا يقدر عليها جسم المرأة الذي يضعف كلما تقدم عمرها"[41].

إن أول تأثيرات عمل المرأة يكون على حسابها حيث تفقد الراحة والطمأنينة إلى جانب الأولاد والزوج الذين يكونوا بحاجة مستمرة إلى الأم، لذلك تنشأ الخلافات والصراعات بين الزوجين، ففي دراسة مسعودة كسال توصلت إلى أن 5.0% من المبحوثات العاملات الذين طلبن الطلاق لديهن مستوى تعليمي جامعي، وتقول الباحثة "إن خروج المرأة الحضارية الجزائرية إلى العمل وحصولها على استقلالها الاقتصادي أوجد لديها وعيا واضحا بذاتها ومركزها ودورها في الأسرة خاصة وفي المجتمع عامة، قد جعلها لا تتوانى عن طلب الطلاق إذا اعترض زوجها أو أهله على عملها خارج البيت"[42].

إن تمسك المرأة خاصة المثقفة بعملها إلى درجة تفكك رابطتها الزوجية لدليل على أنها تريد التحرر من كل القيود التي فرضتها قيم وتقاليد المجتمع التي تحد من إمكانيات وقدرات المرأة ولا تعترف بفعالية دورها خارج المنزل وبالتالي وضعها في دائرة التبعية للرجل، هذا ما جعلها –المرأة المتعلمة- تشعر بالدونية والتهميش في المجتمع الجزائري، واعتبار وسيلة من وسائل التحرر من ثقل الالتزامات التي تلزم المرأة بقيامها، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن خروج المرأة للعمل أوجد نموذجا جديدا للعلاقات الأسرية، "حيث اتسم توزيع الأدوار فيها بطابع ديمقراطي، حيث يشارك المرأة في بعض الأدوار الوسيلة من خلال التحاقها بالعمل ومساهمتها في توفير بعض الاحتياجات المادية للأسرة... إلى جانب هذا يتقاسم الزوجان الأدوار القيادية اتجاه الأبناء وتشارك الزوجة بقدر واضح في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة"[43].

ورغم كل ما توصلت إليه المرأة الجزائرية بحصولها على استقلالها الاقتصادي والسياسي والثقافي، وحصولها على الدرجات التعليمية العالية ودخولها إلى مختلف مجالات العالم- نوعا ما_ ومقاسمتها للدور الأدائي للرجل كل هذا "لم يشفع لها من الإقصاء الاجتماعي ولم يزد الثقافة الأبوية إلا تغييرا، فإذا كان دورها التعبيري على أهميته وعسر أدائه غير معترف به اجتماعيا وغير معبر عنه بقيمته فإن ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأسري"[44]، وهذا ما يفسر تمركز أغلبية العاملات في قطاعات التربية، الصحة والخدمات التي تتماشى مع طبيعتها الجسمية ولا تستدعي قوة عضلية كبيرة كالتي يبذلها الرجال في قطاعات مثل الصناعة والمناجم، لذلك وضعت هيئة اليونيسكو مواد تمنع دخول المرأة إلى ميادين العمل الخطرة والصعبة، حيث أوردت بعض التقارير "إن المرأة التي اشتركت في الحياة العملية باسم المساواة بالرجل أصبحت تدفع ثمن ذلك غالبا من سعادتها وراحتها، فقد بينت أن 72% من النساء العاملات بألمانيا مصابات بالأمراض العصبية وحالات الضعف العام واختلال الدورة الدموية والأمراض العقلية، وأن 29% منهن عندما يرجعن للبيت لا يستطعن أن يقمن بأي عمل من شدة الإرهاق الذي يصبهن من ساعات العمل"[45]، وهذا ما سنتعرض إليه في الفصل الموالي، وبما أن المجتمع الجزائري عرف في العشرية الأخيرة هزات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة أحدثت تغيرات جوهرية في بناءه ووظائف مؤسساته الاجتماعية، بما أن الأسرة عي أكثر المؤسسات حساسية كان التغير فيها بشكل واضح ويلفت الانتباه ولعل إقبال النساء على التعليم بشكل كبير ودخول الحياة المهنية لأسباب تارة اقتصادية وتارة ثقافية هي من أهم التغيرات التي تواجهها الأسرة الجزائرية المعاصرة، بغض النظر عن طبيعة التأثير سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

ولأن خصوصية المجتمع الجزائري متميزة عن باقي المجتمعات العربية، يلاحظ على أن عدد النساء العاملات منخفض في الجزائر مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، وهذه الأخيرة نسبة العاملات فيها تقل بكثير عما هي عليه المجتمعات الغربية التي تنادي بفكرة المساواة والتحرر لدى المرأة بخروجها إلى ميادين العمل لتثبت ذاتها ومكانتها، وتحرير المرأة في المجتمعات العربية

والجزائرية خاصة يتم بتغيير علاقاتها مع الرجل وبالتالي تغير في الأدوار والمكانات داخل الأسرة فعملية "تحرير المرأة إذن عملية انعتاق شاملة تبدل العلاقات الاجتماعية من جذورها وأنها لا يحدث قبول لفظي لحقوق المرأة بل هي حصيلة صراع طويل وبالتالي فإن تحرير المرأة في مجتمعنا جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل وتحرير المجتمع بكامله"[46] وهذا ما يفسر أن عمل المرأة في المجتمع الجزائري والمجتمع العربي عامة لا يحقق تلك الحرية المرغوبة التي تنادي بها الحركات النسوية وأتباع الثقافة الغربية وهذا راجع إلى قوة الضغط التي تمارسها القيم والتقاليد الاجتماعية على الأفراد والمؤسسات.

ورغم الانفتاح الذي وصل إليه المجتمع الجزائري في تغيير نوعا ما في الذهنية الجزائرية إلا أنه لا يزال عمل الزوجة خارج البيت إهانة للزوج، وقد يسمح به إلا في الضرورة أو الحاجة الاقتصادية حتى بلغ أن الزوجة نفسها قد تشعر بازدراء لزوجها لأنه يشغلها وتتباهى بأن زوجها لا يسمح لها بالخروج للعمل لأن الاختبارات السياسية والاقتصادية جعلت حاجات النساء الضرورية في مرتبة ثانوية، وقد حد الميثاق الدور الاجتماعي الاقتصادي للمرأة ونص على"أن تمثل النساء نصف السكان النشطين ويكون مصدرا لا بأس به لقوة العمل للبلاد بحيث يكون تجميدها إلا على ضعف الاقتصاد وتأخر التطور الاجتماعي على أن إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن يعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وكزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن، وعلى الدولة أن تشجع المرأة في العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه وعليها الإكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة لعمل المرأة كما أنه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة وعلى الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء، بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع"[47].

مشاركة المرأة في التنمية تكون أولا على مستوى أسرتها بقيامها بكل واجباتها من رعاية الزوج والأبناء ثم على المستوى الخارجي في ميدان العمل ولتحقيق الإنتاجية اللازمة م مشاركة المرأة يجب توفير مرافق تسهيلات من أجل التوفيق بين العملين والحفاظ على العطاء فيهما.

إن إعطاء الأولوية لعمل المرأة في الأسرة أولا ودائما وقبل كل شيء جعل إلى جانب عوامل أخرى نسبة مشاركة المرأة في العمل المهني ضعيفة وزيادتها تبقى غير محسوسة وهذا ما يتضح من الجدول الموالي الذي يبين توقعات توزيع اليد العاملة النسوية لعام 2010 في مختلف الفئات العمرية.

جدول رقم 14: يبين توقعات توزيع اليد العاملة النسوية حسب الفئات العمرية[48]

السنة / الفئة العمرية	1995	%	2000	%	2005	%	2010	%
19 -15	28191	3.74	30322	3.16	30334	2.33	36201	2.07
24 -20	183845	24.43	216550	22.56	290380	22.32	359361	20.58
29 -25	207225	27.54	270062	28.14	370329	28.46	532950	30.52
34 -30	139462	18.53	188354	10.63	276721	21.27	395963	22.68

8.76	151973	9.92	129035	10.58	101664	10.35	77987	39 -35
6.62	115509	6.98	90754	7.08	67934	6.60	49725	44 -40
5.06	88388	5.05	56916	5.01	48057	4.08	30736	49 -45
2.17	3791	2.11	27499	1.82	17500	2.22	16767	54 -50
1.22	21317	1.03	13476	1.33	12830	1.60	12462	59 -55
0.32	5544	0.41	5364	0.55	5298	0.62	4680	64 -60
0.04	735	0.08	0.04	0.12	1134	0.16	1211	65+
100	1745842	100	1300857	100	99703	100	752291	المجموع

إن المتفحص لهذه الإحصائيات يلاحظ أن نسبة الزيادة غير ثابتة بين مختلف الفئات العمرية وفي الفئة العمرية الواحدة غير السنوات المذكورة فمثلا في الفئة العمرية 20- 24 سنة نلاحظ أن نسبة النساء العاملات لسنة 1995 بلغت 24.45% إلى 22.50% عام 2000، وفي عامي 2005، 2010 قدرت النسب على التوالي: 22.30% و20.18% وقد يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل ثقافية، حيث أغلبية الفتيات اللواتي لديهن مستوى تعليمي عالي يكن في هذه السن في الجامعات يتابعن دراستهن نظرا لطول مدى التخصصات كالطب والهندسة، إضافة إلى أن من شروط العمل يجب أن تكون هناك خبرة سابقة من 3 إلى 6 سنوات وهذا يتجاوز سن الفئة العمرية، وعلى العموم تتمركز أغلبية العاملات في الفئة العمرية 25- 29 سنة في مختلف السنوات (1995- 2000- 2005- 2010) لتبدأ في الانخفاض، وعادة ما ترجع أسباب هذا الانخفاض إلى قيم وتقاليد المجتمع الجزائري التي تضع الأسرة في المرتبة الأولى قبل العمل، فأغلبية العاملات يتخلين عن عملهن بعد الزواج وخاصة بعد إنجاب الأطفال، حيث تكثر المسؤوليات وتزداد الأعباء على المرأة العاملة فلا تستطيع في كثير من الأحيان التوفيق بين الدورين، فتحتفظ بأسرتها وتتفرغ لرعاية أبنائها على حساب عملها المهني، ولأن نظرة المجتمع تحتقر اللواتي فضلن عملهن على الحياة الأسرية وبالتالي تهمل الأبناء لذلك يعتبر الرجال في المجتمع الجزائري دور المرأة في عالم الإنتاج والحياة العامة دورا ثانويا يسمح عادة بأن تعمل في حالة الضرورة الاقتصادية أين تصبح هي العائل الوحيد أو المساعد الكبير لإعالة الأسرة، وهذا ما يفسر وجود نساء عاملات في الفئة العمرية الكبيرة أين يتجاوز عمرهن 45 سنة فأكثر، أما فكرة التحرر وإثبات الذات وتحسين المكانة الاجتماعية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي فهي نادرة "مما أدى ببعضهن القول أن تحرير المرأة بالعمل المهني لا يبدو أن يكون أسطورة"[49]، خاصة وأن أغلبية قوة العمل النسائية غير معتمدة في نشاطات مؤجرة، ويعتقد 95% من رجال التخطيط أن المرأة ينبغي أن تبقى في البيت، كما يعتبرون أن تشغيل المرأة ليس قضية أولية في الوقت الراهن.

ورغم ذلك فلقد استطاعت المرأة العاملة أن تتحرر من قيود الرجل وأصبحت لها مسؤولية تضاهي مسؤولية الرجل حيث بينت قوتها في تسيير وإدارة الأسرة واتخاذ القرارات بنفسها بعد أن أصبح لها دخل يحفزها على الاعتراف بنفسها وبالتالي أصبحت تتمتع بمقدار من النفوذ والسلطة، ولكن لا يمكن أن نعمم ذلك

ونؤكده على كل العاملات باختلاف طبقاتهم وثقافاتهم بل هناك من العاملات لا يزلن تحت سيطرة الزوج سواء في اتخاذ القرارات أو تسيير الأسرة وحتى أجرتها هو الذي يتصرف فيها، إذن فكيف نتكلم عن التحرر ولا يزال الرجل الجزائري هو سيد أسرته والآمر فيها، وكيف نتكلم عن إيجابيات خروج المرأة إلى العمل من حيث تحقيق المساواة وتحسين مكانتها والواقع يقول في بعض الحالات عكس ذلك؟

الخاتمة:

لقد اعتبر العمل مصدرا لإثبات الإنسان وعودة وجوده اجتماعيا، ولاسيما المرأة التي جردت من معظم حقوقها نتيجة الواقع الاجتماعية والثقافي والسياسي، وظاهرة خروج المرأة للعمل تختلف باختلاف المجتمعات وتباين خصوصياتها، ونتيجة التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات البشرية وعلى وجه الخصوص المجتمع الجزائري الذي عرف تغيرات جذرية مسارعة أوجدت العمل النسوي كضرورة ملحة في تنمية المجتمع في مختلف المجالات نتيجة الآثار الكبيرة التي خلفتها كل مرحلة تاريخية مر بها المجتمع من فترة الاستعمار إلى فترة الأزمة السياسية والاقتصادية، إلا أن هذا الخروج ورغم ضرورته في نظر البعض اتسم بالحشمة، بحيث بينت النتائج والإحصائيات أن الجزائر تمثل أضعف نسبة من اليد العاملة النسوية باختلاف السن والمستوى التعليمي والحالة المدنية للعاملات، وهذا يرجع كما ذكرنا سالفا إلى خصوصية المجتمع الجزائري من جهة ورغم ظهور الحركات النسوية ومن يؤيدها من رجال السياسة والقانون وغيرهم من الذين سعوا إلى تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه المرأة الجزائرية، وبالمقابل نجد هؤلاء الذين يعيبون سلبيات العمل النسوي على مستوى الحياة المهنية في قلة الإنتاج وكثرة الغيابات وعلى مستوى الأسرة أين تهمل الأبناء والزوج وبالتالي لن تستطيع المرأة العاملة التوفيق بين عملين بل على العكس لن تثمر في أيهما وبالتالي يفضلون دورها الأساسي والفطري وهو رعاية الأبناء وخدمتهم وإعدادهم لأن يكونوا أفراد صالحين في المجتمع وهذا أكبر وأثمن إنتاج تقدمه المرأة لمجتمعها وبهذا تكون قد ساهمت في تنميته بطريقة غير مباشرة إلا أن هذا الإنتاج ليس له قيمة اقتصادية بمعنى لن يعد عملها في نظر الاقتصاديين في إطار الفئة النشيطة وبالتالي لا أجر لها من ذلك العمل.

قائمة المراجع :

(1) سورة النساء، الآية (1).

(2) أنيسة بركات حراز، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ب.ت، ص10.

(3) Souad khoudja, A comme algérienne, Enal alger, 1991,p112-113.

(4) فرانس - فانون، سيسيولوجية الثورة، ترجمة (دوقان قرقوط)، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص107.

(5) بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، بيروت، دار التقاتس، الجزء13، ط2، 1986، ص28.

(6) souad khoudja, op-cit, p116.

(7) Dahbia adrous lhonneur face au travail des femmes en algerie, histoire perspective mediteraniennes, l'armatton, 1989, p55.

(8) الميثاق الوطني، إصدار حزب جبهة التحرير الوطني، 1976، ص244- 245

(9) عبد القادر جغلول، المراة الجزائرية، تر(سليم قسطون)،دار الحداثة،لبنان،ط ،ص25

(10) Souad khoudja, op-cit, p114.

(11) Ibid, p115.

(12) عبد القادر جغلول، المراة الجزائرية، ص40.

(13) الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص168.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، 1976، ص25.

(15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، المعهد الوطني، 1976، ص44.

(16) Mohammed kelkoul, mohamed arezki et noura hamrach, caractéristiques de l'emploi féminin, collection statique, office national de statistique n=36, mars 1992, p6.

(17) O.N.S situation de l'emploi, 1989, collection statistique, N23, mars 1991, P7.

(18) Mohammed kelkoul, mohamed arezki ramdani et A.Achoureene, "l'emploi féminin", collection statique, office national de statistique n=23, mars 1991, P1.

(19) Dahbia abrous, op-cit,p86.

(20) Jack havel,"le travail a l'exterieur a la promotion de la femme" in: la condition de la femme, ed armond colin, absence de l'année, P130.

(21) Saliha boudeffa, le statut reconnu a la femme par le discour official algerien (1965-1982), memoire de magistaire, université d'alger institut des sciences politique, 1984, P110.

(22) O.N.S, la population feminine les resultants se l'enquet mains d'ouevres, collection statistique, N31,P09.

(23) Douria mahfoud, femmes diplômes du magreb FNUP, I.R.E.P, paris, janvier 1994, p205.

(24) Souad khoudja, op-cit, p115.

(25) علياء شكري وآخرون: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، ص215.

(26) Office national des statistique, "situation de l'emploi", 1991-1992, collection stastique N58, p12.

(27) الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية النسوية للجزائر رقم 17 طبعة 1996، نتائج 1993- 1994 ديسمبر 1996، ص48.

(28) Souad khoudja, op-cit, p113.

(29) نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1982، ص129.

(30) Mahfoud benounne, Les algeriennes victims de la societé néopatriarcale, edition marinoun, 1er edition, mars, 1999, p98.

(31) علي شلق وآخرون، المراة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت، ص335.

(32) Mahfoud benounne, op-cit, p100-102.

(33) الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية النسوية، رقم 17، ط1996، نتائج 1993- 1994، ديسمبر 1996، ص49- 51.

(34) Mahfoud benounne, op-cit, p174.

(35) ibid, p98.

(36) لنين رياز نوف، بابي وآخرون، المرأة والاشتراكية، تر(جورج طرابشي)، منشورات دار الأدب، ط3، 1979، ص123.

(37) محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، إنسانيات المجلة الجزائرية في الانتربولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 10 جانفي، مجلد (iv 1)، 2000، ص15- 16.

(38) O.N.S, information statistique sur le conjonctive du 1er trimester, 1996, N20, O.N.S, novombre, 1996, P36.

(39) Gadantmonique, "nationalité et citoiyenneté, las femmes algerinnes et leurs droitsk les femmes et la modernité", revue people mediteranienées, N44-45,jul-du-1988, pp 307-308.

(40) Dahbia abrous, op-cit, p550.

(41) معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص200- 201.

(42) مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب.ت، ص163.

(43) حسن أحمد الخولي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص97

(44) محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة والمجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص15.

(45) أحمد شبلي، الحياة الاجتماعية في الفكر الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط8، 1986، ص136.

(46) هشام الشرابي، دراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط4، بيروت، 1967، ص90.

(47) علي شلق وآخرون، مرجع سابق، ص335 . 21 . 27.

(48) 72- O.N.S, publication sumestuelle, revue statistique, produit par l'ons, p35.

(49) شلق وآخرون، مرجع سابق، ص339.

النموذج التركي في المنطقة العربية بين آليات البناء وأسباب التراجع

أ/مراد شحماط

ملخص الدراسة:

تعرف السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من التحول الواضح عن مسارها التقليدي، ويبدو هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات التي طرأت على سياق هذه السياسة منذ 2002، وعلى نحو يشي بحدوث نوع من التغير استجد على أولوياتها، بل وطال جملة المبادئ التي طالما ارتكزت إليها تقليدياً، فالمتتبع لهذه السياسة يدرك دونما عناء أنها خرجت عن طورها المعهود الذي أراده لها مؤسس الجمهورية "أتاتورك" على أسس علمانية موجهاً دفتها صوب الغرب.

ومع مطلع الألفية الثالثة ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام 2002 أصبحت السياسة التركية أكثر انفتاحاً على الشئون الدولية بعامة وعلى المحيط العربي الإسلامي على وجه الخصوص، وهي السياسة التي يرى فيها الباحثون أنها نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا قيد البحث يقوم على ثلاث مبادئ هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام، ويرى هؤلاء أن هذا النموذج يمكن أن يشكل خريطة طريق للأنظمة العربية عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبراغماتية والاعتدال، كما يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة والغرب عنها، وتسعى إلى تعميم تجربتها، **فهل هناك تغير في الموقف التركي تجاه المنطقة العربية أم أن ما يحدث هو نتاج لخط ونهج تركي في سياستها الخارجية يتواءم مع النهج القديم؟ وهل ستنجح تركيا بأن تكون النموذج المنشود للدول والشعوب العربية؟**

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، التغير، العثمانية الجديدة، النموذج التركي، المنطقة العربية

Abstract:

Turkish foreign policy tends to have a blatant change during the last years .This change is noticeable through the analysis of the attitudes and directions that occurred in this policy since 2002 ،and that indicate the change in the priorities and the principles on which its foreign policy was based traditionally. Observers of this policy can easily notice how it went out of the usual framework of Secular state established by the Founder of the Turkish State "Atatürk" who followed the Western models.

Turkish foreign policy became open on international affairs in general and on Arab Islamic World in particular with the arrival of the Islamic-rooted Justice and Development Party to the rule at the beginning of this third millennium. Analysts think that this policy succeeded to make the Turkish political system ،which is based on the three principles of democracy ،secularism and Islam a model to be studied. They also think that this model can be taken as a road map for Arab regimes on how they can deal with internal circumstances in their countries through realism ، pragmatism and moderation. This is the model sought by the United States and the western countries that want it to be generalized.

This study aims to answer the following question: **will Turkey succeed to be the model Sought by Arab countries and peoples?**

Keywords: Turkish foreign policy ،change, new Ottomans, the Turkish model,the Arab zone.

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

مقدمة:

أولا: النموذج التركي "المفهوم والخصائص"

ثانيا: عوامل جاذبية النموذج التركي

ثالثا: تحديات النموذج التركي

رابعا: مستقبل النموذج التركي في المنطقة العربية

خاتمة

مقدمة:

تشهد السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من التحول الواضح عن مسارها التقليدي، ويبدو هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات التي طرأت على سياق هذه السياسة منذ 2002، وعلى نحو يشي بحدوث نوع من التغير استجد على أولوياتها، بل وطال جملة المبادئ التي طالما ارتكزت إليها تقليدياً، فالمتتبع لهذه السياسة يدرك دونما عناء أنها خرجت عن طورها المعهود الذي أراده لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال (أتاتورك) منذ عشرينيات القرن الماضي[1]، حين سعى إلى التملص من ميراث عثماني تراكم عبر ما يقارب سبعة قرون مؤسَساً على فكرة الجامعة الإسلامية دون اعتبار لعوامل الجنس أو اللغة، وعوضاً عن ذلك شرع في بناء الجمهورية التركية الوليدة على أسس علمانية موجهاً دفتها صوب التغريب والتأريب، وفي ذات الوقت قلص إلى حد كبير من انغماس البلاد في الشؤون الدولية، كما حرص بحزم على عزلها عن محيطها العربي الإسلامي، وعلى هذا النهج الكمالي الصارم سار خلفاء أتاتورك من قادة تركيا العلمانيين لعقود عديدة على هدى من تعليماته، والتي اعتبروها نصوصا مقدسة لا تقبل التشكيك أو النقد ويتعين تطبيقها بحذافيرها دون تحريف أو نقصان.

غير أنه وبحلول عقد التسعينيات من القرن المنصرم مع وصول تورجوت أوزال * إلى سدة الحكم في أنقرة، شرع رئيس الوزراء التركي الجديد في انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، إلى الحد الذي دفع البعض لوصف السياسة التركية بـ "العثمانية

الجديدة، وذلك على الرغم من أن "أوزال" ظل ممسكا بتوجهات علمانية أتاتورك.

على هذا المنوال الانفتاحي ذي الصبغة العلمانية عبرت السياسة الخارجية التركية عقد التسعينيات، لتكون مطلع الألفية الثالثة سياسة أكثر انفتاحاً على الشؤون الدولية بعامة وعلى المحيط العربي الإسلامي على وجه الخصوص، وتلك هي المرحلة التي تمر بها هذه السياسة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم منذ عام 2002.[2]

والتي يرى فيها الباحثون أنها نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا قيد البحث يقوم على مبادئ ثلاث هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام، ويرى هؤلاء أن هذا النموذج يمكن أن يشكل خريطة طريق للأنظمة العربية عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبراغماتية والاعتدال، كما يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة والغرب عنها، وتسعى إلى تعميم تجربتها[3].

وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل هناك تغير في الموقف التركي تجاه المنطقة العربية أم أن ما يحدث هو نتاج لخط ونهج تركي في سياستها الخارجية يتواءم مع النهج القديم؟ وهل ستنجح تركيا بأن تكون النموذج المنشود للدول والشعوب العربية؟

".... إن تركيا لن تدير ظهرها إلى العالم العربي مرةً أخرى ولن تفرط في قضية فلسطين ولن تتخلى عن فك الحصار عن قطاع غزة فماضيها وحاضرها ومستقبلها مرتبط بالشرق الأوسط...." - أحمد داوود أوغلو-

أولا: النموذج التركي "المفهوم والخصائص":

لقد وجد الغرب في التجربة التركية التي توفق بين القيم الغربية الديمقراطية والعلمانية من جهة، والقيم الإسلامية من جهة أخرى، فرصة يمكن اختبارها في الفضاء السياسي والتوقف عندها، إذ يمكنها إذا نجحت من أن تكون مثالا يحتذى به من قبل دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية، خاصة أنها بدأت تغري قطاعات واسعة من نخب المنطقة، بإسلامييها وعلمانييها على السواء[4]، حيث يرى العلمانيون أن بإمكان التجربة التركية حماية القيم العلمانية والديمقراطية رغم الصعود الإسلامي، الذي عادة ما يثير المخاوف والقلق، كما يجتذب المثال التركي الحركات الإسلامية، التي تعتقد أنها تعاني الإقصاء والتهميش في علاقتها مع الأنظمة السياسية في المنطقة، بسبب النظر إلى هذه الحركات على أنهم خطر على الدولة والمجتمع على السواء[5]، في هذه المفارقة تكمن التجربة التركية ذات الوجهين:

الأولى: هي أنها البلد الإسلامي الوحيد الذي تبنى النهج العلماني رسميا في الدولة بإيديولوجية صريحة، أوصلت على إثرها حزب ذي مرجعية إسلامية إلى السلطة عبر انتخابات نزيهة وديمقراطية اعترف بنتائجها الخصوم قبل الحلفاء.

والثانية: هي كيف تمكن حزب سياسي ذو خلفية دينية من قيادة تركيا بنجاح "بمتناقضاتها داخليا وبمتناقضات علاقاتها خارجيا" [6]، وأن تصبح لاعب إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، وهل ذلك نتيجة تغير في النظام السياسي أم بسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها؟

مفارقة جعلت من هذه التجربة مادة للتأمل والدراسة لاستخلاص النتائج والعبر في العالمين العربي والإسلامي، حتى أصبح يطلق عليها مفهوم النموذج التركي، ففوكوياما في مقال له في ديسمبر 2001 قال أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي لها إشكالية مع العالم الغربي الحديث داعيا الدول الإسلامية إلى تبني النموذج التركي، نفس الشئ ذهب إليه "بول وولفويتز*" في محاضرة له في مارس 2002[7]، ما يدفعنا أولا إلى محاولة توضيح وفهم معنى النموذج.

مفهوم النموذج:

النموذج هو نقل خبرة من بيئة أصلية إلى بيئة أخرى على أمل تحقيق نفس الأهداف، ويقصد به إمكانية استخلاص دلالات خبرة إقليمية وتطبيقها في بيئة إقليمية أخرى، وذلك بافتراض أن الخبرة الأولى هي خبرة ناجحة وبالتالي فهي "نموذج "[8]، بمعنى المحاكاة أو النقل والاستنساخ، مع مراعاة ضرورة استمراريته لفترة من الزمن تسمح بالحكم عليه والترسخ في البيئة التي نشأ فيها وبالتالي إمكانية الاستفادة منه.

خصائص النموذج التركي:

يوجد اختلاف حول مفهوم موحد للنموذج التركي وتحديد مكوناته وعناصره الأساسية، لكن يتفق في الغالب على أن تركيا نموذج لاعتبار توافق ورواج العلمانية داخل مجتمع مسلم، الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية في دولة للمؤسسة العسكرية فيها الكلمة الفصل، الموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي، الاندفاعة الاقتصادية.

أ- نموذج للعلمانية الإسلامية:

".... **إن تركيا استطاعت أن تحقق ما اعتبره الناس مستحيلا، ألا وهو التوازن بين الإسلام والديمقراطية والمعاصرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية أثبتت أن الشخص المتدين يمكنه حماية فكرة العلمانية، وحزب العدالة والتنمية ليس حزبا للمتدينين فقط لكنه حزب غالبية الأتراك، إننا نقف ضد القومية العرقية، والإقليمية الضيقة، والتعصب الديني، فتركيا بديمقراطيتها يمكن اعتبارها مصدر إلهام لبقية العالم الإسلامي** ...."- **اردوغان** - [9].

نجحت تركيا في تكريس هوية إسلامية معتدلة تصالح فيها الإسلام مع الحداثة والعلمانية على الصعيد الحضاري، حيث حقق حزب "العدالة والتنمية" قطيعة أبستيمولوجية مع الإيديولوجيا الإسلامية التقليدية، على الرغم من أنه لا يفصل الدين عن المجتمع، فقد تبنى برنامجا سياسيا خالصاً يلتزم التقاليد العلمانية، وقدم نفسه حزباً ديمقراطياً إسلامياً، على غرار الديمقراطيين المسيحيين في أوروبا [10] وعلى الرغم من أن إسلامية "حزب العدالة والتنمية" كانت خيار الناخب التركي في مواجهة سيطرة وتسلط المؤسسة العسكرية العلمانية، فإن دراسة أعدها معهد "بيو" الأميركي، ونشرت العام 2013، بيّنت أن نسبة من يؤيد تطبيق الشريعة لم تتعد في تركيا 12٪ مقارنة بـ 84 ٪ في باكستان و74٪ في مصر مثلا [11] .

فقد أكد قادة حزب العدالة والتنمية في العديد من المناسبات التزامهم بالعلمانية إضافة إلى إبراز أهمية المكون العلماني كأحد عناصر المثال التركي، مع ضرورة مراجعة مفهوم العلمانية بحيث لا يساء استخدامه على نحو ينتهك الحقوق الأساسية للأفراد، لذلك فرؤية الحزب تقوم على تقويم العلمانية بالاعتماد على المعايير الديمقراطية "سمو المبادئ الديمقراطية على العلمانية" سيما المتعلقة باحترام الحقوق والحريات الأساسية .

بالموازاة مع ذلك يرفض حزب العدالة والتنمية إقحام الدين في السياسة، انطلاقا من أن تحويل الدين إلى أداة في السياسة أو تبني إقترابات إقصائية في السياسة باسم الدين هي أمور تضر بالعملية السياسية وسمعة التعددية السياسية كما تضر الدين ذاته[12].

ب – نهج ديمقراطي متعدد في مواجهة تقاليد المؤسسة العسكرية:

نجحت تركيا في حل إشكالية الممارسة السياسية خاصة مع التيار الإسلامي ضمن إطار ديمقراطي تعددي، من دون إقصاء أو السماح لبعض العناصر أو القوى التي تتخذ منه مرجعية لاحتكار السلطة، حتى وصلت إلى ضبط وتقييد دور الجيش في الحياة السياسية بصفته حاميا للدستور والشرعية لا حاكما مباشرا[13]، ولا حتى معارضا إنقلابيا عليها، ومن ثم فالتجربة التركية تقدم ردا يدحض نظرية التعارض المطلق ما بين الإسلام والديمقراطية والحداثة، وتصبح تدخلات الجيش والمؤسسات العلمانية ضد العملية

السياسية مرفوض، لأنها تنقص من ديمقراطية النظام التركي ومن ثم تخصم من جاذبية نموذجه[14].

وبهذا المعنى فإن هوية حزب العدالة والتنمية يتم تحييده، ليصبح النموذج الأساسي الذي تقدمه تركيا هو انفتاح النظام السياسي أمام مشاركة مختلف القوى السياسية[15].

ج – الموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي:

لقد تخلى الأتراك الجمهوريون منذ 1923 حتى عن اسمهم السابق " العثماني" لمصلحة مشروع ثقافي يختلف أشد الاختلاف عن السابق، يحكمه برنامج للتوافق مع الغرب، يسعى لإدماج الثقافة الأوروبية لتحديث تركيا[16]. رغم أن شرعية النظام تأسست على حربه مع الغرب والتعامل معه كعدو ومصدر تهديد وكنموذج في نفس الوقت، ولحل هذا التناقض طور الكماليون فلسفة ادعت أن إجراءاتهم الراديكالية لتحديث تركيا لا تعني افتقاد تركيا للحضارة، بل هي سعي للعودة بالأمة التركية إلى جذورها الحضارية وفي هذا الإطار تم تهميش الإسلام تدريجيا بوصفه عقبة رئيسية أمام نموذج التحديث، ورؤوا أن الحضارة الأوروبية هي حضارة العالم التي ينبغي أن تتحول إليها كل الأمم بوصفها إنجازا جماعيا للإنسانية، إلا أن هذا التوجه غربا لازمه توجس وعدم ثقة أكدته مماطلات أوروبا لها في مسألة الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، ما جعل الأتراك يفقدون شيئا فشيئا الأمل في الدخول إلى النادي الأوروبي ويراجعون حساباتهم، وتيقنوا أنهم لن يحصلوا من الغرب أكثر مما حصلوا عليه، وهو ما عمل عليه حزب العدالة والتنمية والذي يرى ضرورة الوصل مجددا مع الوطن العربي والمحيط الإقليمي وهي الإستراتيجية التي عمل على تجسيدها، إضافة إلى التوافق التركي الداخلي حول قضية المشاركة الإستراتيجية مع العرب استنادا إلى أن العلاقات العربية التركية تقوم على أسس ثابتة تعكس مصالح وحضارة الطرفين بالاستفادة من أهمية الموقع وإرث التاريخ وشبكة المصالح المتبادلة [17]، فانخرطت في حل قضايا ومشاكل المنطقة إضافة إلى الدفع بعجلة المبادلات التجارية بوتيرة متسارعة جدا.

بيد أن خلاصة أهم مكونات خريطة أولويات السياسة التركية في واقعها الراهن هي: التشابك وقابلية التعايش والتغير.

ثانيا: عوامل جاذبية النموذج التركي:

".... إن تركيا في منطقتها ستكون دليلا هادئا ضد اللااستقرار وقوة دافعة للتطور الاقتصادي وشريكا يعتد به لضمان الأمن، ..... التجربة التركية تمتلك بالفعل مادة يمكن أن تستخدم كإلهام للشعوب والمجتمعات الإسلامية الأخرى..."[18] أردوغان في رده على سؤال حول ما إذا كانت تركيا ستنجح بأن تكون نموذج للدول والشعوب العربية الأخرى.

1- في المجال السياسي ودفع عملية التحول الديمقراطي:

إدراكا من رؤية حزب العدالة والتنمية بان تركيا لا تستطيع ان تؤدي دوراً إقليميا ما لم تؤمن الداخل التركي، تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه أتاتورك "من دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج"، ويبدو ان حكومة أردوغان التي حققت تقدما بارزاً في الخارج مصممة على تحقيق الجزء الأول من المعادلة حتى لو أدى ذلك إلى معركة مع منتقديها في الداخل[19]، دخلت على إثرها العلاقات المدنية العسكرية التركية فترة جديدة، تراجع فيها النفوذ السياسي للجيش وأظهر أن العلاقات المدنية العسكرية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية.

وأخرى تتعلق بالعزم على حلّ القضية الكردية سلميًّا من خلال الحلّ السياسي الديمقراطي، فالطريقة التي تعامل بها الجيش مع إرهاب حزب العمال الكردستاني أضرت الحياة السياسية والاقتصادية التركية لعقود[20]، فجاءت الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة اردوغان والتي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون، والسماح للأحزاب السياسية الكردية كحزب التجمع الديمقراطي

الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية وإعادة الأسماء الكردية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية.

إصلاحات داخلية متنوعة كانت محل ترحيب وإشادة من قبل الولايات المتحدة، تساعد ان تكون نموذجاً للدول الإسلامية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش لدى حضوره قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في جوان 2004 بقوله " ...إنني اقدر كثيراً على سبيل المثال إن بلدكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية...."[21].

ويسعى المسؤولون الأتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتحقيق الحلم التركي في الانضمام إليه.

وهذا ما نجده حاضراً في تصريحات "احمد داود اوغلو" رئيس الوزراء الحالي " وزير الخارجية السابق" بقوله "....إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع أن تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية....."[22].

2- في الشأن الاقتصادي:

مر الاقتصاد التركي بمرحلة صعبة عرف خلالها حالة من الركود والتضخم والبطالة وذلك سنوات التسعينات من القرن الماضي، خاصة من جراء الحصار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الاقتصاد التركي وجعلها تعيش أزمة اقتصادية خانقة.

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة، حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من التأرجح، وحقق أداء قويًّا على مدى السنوات العشر الماضية، وتحسن بشكل ملحوظ بحسب عدة مؤشرات، هذه التحسنات بلا شك تعود بشكل كبير لمستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي العالية، وبنية تركيا السكانية، وقدرات وأنشطة القطاع الخاص، إلى جانب ثقة تركيا بنفسها إقليميًّا[23].

وحسب الأرقام الرسمية فان الدخل القومي التركي بلغ 143 مليار دولار عام 2003 وارتفع عام 2004 إلى 180 مليار دولار ليصل إلى 400 مليار دولار عام 2006.

أما معدل النمو الاقتصادي الذي كان عام 2001 سلبي قدره (- 9.5) بالمئة ارتفع عام 2002 ليصل الى 7.9 بالمئة، فيما سجل عام 2004 رقما قياسيا إذ ارتفع الى 9.9 بالمئة وفي عام 2006 بلغ معدل النمو 6 بالمئة.[24]

كما تراجع معدل التضخم من 88.6 عام 2001 الى 9.6 بالمئة عام 2006 ووصل عام 2005 هذا المعدل الى 2.7 بالمئة فقط.[25]

كما ارتفع معدل الدخل الفردي من (2589) دولار للفرد منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى حدود (5700) دولار.[26]

ومما لاشك فيه ان الاقتصاد التركي هو احد العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً قبل 90 عاماً ففي عام 2006 حققت تركيا المركز الـ 18 للدول الأعلى نمواً في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.[27]

وبات يشكل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية وإذا ما أضيف إلى كل ذلك موقع تركيا الجغرافي ودوره، كون تركيا تضم اكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم يقودنا إلى أن الدور التركي الإقليمي سيتصاعد حتما لاستعادة حالته التاريخية ولو بشكل بطيء.

هذا التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي لابد أن ينعكس ايجابيا على أداء دورها على الصعيد الداخلي حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تثبيت دعائم نفوذه،

ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي اكبر يكون العامل الاقتصادي القاطرة التي تحركه.

3- في المجال الثقافي:

لقد استطاعت تركيا أن تتحول بنجاح من إمبراطورية قائمة على أساس الدين إلى دولة قومية حديثة مع فصل قوي بين الدين والدولة، وزيادة في وسائط التعبير الفنية المتبعة، فخلال السنوات الأولى للجمهورية، استثمرت الحكومة كمية كبيرة من الموارد في السينما والفنون الجميلة، مثل المتاحف والمسارح ودور السينما وقد لعبت العوامل التاريخية المختلفة دورا هاما في تحديد هوية تركيا الحديثة، والتي هي نتاج جهود لتكون تركيا الحديثة دولة "غربية"[28]، مع الحفاظ على القيم التقليدية الدينية والتاريخية.

الدور المقبل لتركيا الجديدة لن يعتمد على القوة الصلبة وحدها، بل ان أهم مفصل فيه كما يبدو سيكون في كفاءة استخدام القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الناعمة والدبلوماسية الشعبية والثقافة والإعلام[29]، والمهمة التركية لن تكتفي برسم صورة جديدة للأتراك ودولتهم بل ستتجسد في نشر قيم سياسية وثقافية جديدة تدشن البنية التحتية للشرق الأوسط الجديد الذي يعتقد الكثيرون أنه فكرة قيلت وتوقفت، كما عملت على تسويق نمط حياة جديد وسط المجتمعات العربية يجمع بين التقاليد الإسلامية والقيم الغربية بالإضافة إلى الترويج لقيم سياسية جديدة، خاصة إذا ما علمنا أن تجربة الإسلاميين الأتراك في الحكم تثير إعجاب نخبة واسعة من قادة الرأي وحتى داخل المجتمعات السياسية العربية.

4- في المجال الأمني العسكري:

شكل موضع الجيش في الحياة السياسية التركية مصدر إعجاب للعديد من المتابعين، فقد كان منذ البداية المؤسسة الأكثر حداثة، وكان وجوده في حلف الناتو ضمان لاستمرارية حداثته، كما لعدم انحراف الدولة التركية عن المسار التحديثي من جهة أخرى[30].

كذلك يمكن القول أن ارتباط الجيش التركي بمنظومة فوق وطنية قد منحته استقلالية مهمة لجهة دوره في التجاذبات السياسية الداخلية، وحتى في الأوقات التي تدخل فيها الجيش كقوة قمع داخلية لم يكن أداة انقلابية لتغليب مصلحة فئة معينة وتأييدها، بل تدخل وفقا لعقيدته المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية التركية حسبما تنص عليه الضوابط الدستورية[31](*)، وبذلك فالمؤسسة العسكرية حفظت لنفسها دورا رقابيا وتنفيذيا في الحياة السياسية عبر ما يعرف بمجلس الأمن القومي التركي، ويمارس نفوذا واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد أتاتورك.

ثالثا: تحديات النموذج التركي:

يواجه النموذج التركي في المنطقة العربية العديد من التحديات يمكن إجمالها في:

أ- تحديات داخلية تركية:

لقد حققت سياسة تعدد البعد لتركيا في مختلف المجالات العديد من المكاسب، إلا أن الانقسامات الداخلية التركية، إن لم تكن تعيق هذا الدور وتهدده، فإنها تحول دون تقدمه بزخم أكبر مما هو عليه الآن، وفي حالة تفاقم التجاذبات الداخلية فإن المبادرات التركية في الخارج تتراجع، وقد تعاني الجمود. من قبيل المشكلة الكردية، واستمرار الحساسيات العلمانية- الإسلامية، وعدم رغبة القوى العلمانية المتشددة وخاصة المؤسسة العسكرية، في المزيد من التورط في قضايا ومشاكل المنطقة العربية، هي عوامل معيقة لمزيد من فعالية الدور التركي في المنطقة[32].

- إحساس تركيا بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس وهو ما دفعها للتصدي لملفات أكبر من قدرتها الفعلية على القيام بها، ما أوقعها في ارتباكات وإخفاقات في أكثر من ملف، ليبيا، مصر وسوريا، فائض القوة هذا جعلها أحيانا تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين الدول العربية كما داخل كل

دولة، ما اعتبر بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو ما شكل آثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

- أن النموذج التركي نفسه لم يكتمل بعد، وأمامه تحديات وصعوبات كثيرة ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة الاثنية والمذهبية، واتخاذ النموذج التركي مثالا قد يكون مؤذيا للنموذج التركي نفسه وعائقا أمام استكمال تجربته [33].

ب- التحديات الخارجية:

تتعدد التحديات التي تواجهه الحكومة التركية على الساحة الخارجية، بفعل سياساتها الخارجية ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد المؤشرات التي توضح ذلك، هذا بالإضافة إلى ما تشهده علاقات تركيا مع دول الإقليم من توترات وصراعات بفعل سياسات تركيا على مسرح العمليات الإقليم.

وقد ترتب على ذلك أن تضررت الصورة النمطية لتركيا على مستوى الإقليم، بفعل سياسات الدعم والمساندة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلى مستوى الإقليم، وهو الأمر الذي جعل تركيا وفق بعض الاتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تدعم تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض تمديد النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية[34].

وقد ساهم في تضرر صورة تركيا الخارجية موقفها الداعم للتيارات الإرهابية على الساحة السورية وفي العراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، والتلكؤ في دعم التحالف الإقليمي-الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، هذه العوامل أسهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي" على المستوى الأكاديمي والإعلامي والشعبي، ولم تعد تركيا على المستوى الرسمي تشكل نموذج بالنسبة لدول المنطقة وإنما في أغلب الأحيان تمثل عبء إقليمي، ما قد يفضي إلى مخاطر محدقة بـ"قوة تركيا الناعمة" التي استثمرت فيها كثيرا، بكونها دولة ديمقراطية لا تتدخل في شئون الدول الأخرى، دفع بعض القوى التركية للحديث عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة في مسار سياساتها الخارجية، والعمل دوليا على إعادة تحسين صورتها.

- الاضطراب السياسي في المنطقة والذي أدى إلى زيادة الشقاق بين الأطراف الإقليمية، ومهد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل مصر، السعودية وإيران[35]، ما ترك آثارا سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي.

رابعا: مستقبل النموذج التركي في المنطقة العربية:

برغم الحقيقة القائلة بان العالم العربي تنقصه آليات موجودة ومتاحة في تركيا، فهناك عوامل تجعل النموذج التركي قابلا للتطبيق، فالنموذج التركي يفترض إمكان توظيف الديمقراطية بأي بلد عربي مسلم، وأن المحافظين يمكن أن يصبحوا ديمقراطيين بشكل فاعل، ويدعموا الديمقراطية والنمو الاقتصادي والحقوق والحريات، بعبارة أخرى وبغض النظر عما إذا كان هذا النموذج ملائما كلياً للعالم العربي، فإنه يبقى نموذجا ملهما لبقية دول المنطقة، كذلك لو أخذنا في الاعتبار مناقشة مسألة "العجز الديمقراطي" فيما يخص الدول العربية بالأكاديميات الغربية ودوائر الإعلام، يبرز النموذج التركي ملائما لأنه النموذج الوحيد المبرهن على خطأ وجهة النظر القائلة بأن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان.

ورغم صعوبة استشراف مستقبل الدور التركي في ظل ظروف عدم اليقين والتغيرات المتلاحقة والمستمرة التي تشهدها المنطقة ودولها، فإنه يمكن طرح ثلاث تصورات أساسية لمستقبل هذا الدور النموذج[36]:

أ- استمرار الوضع القائم:

هذا التصور لا يفترض حدوث تحولات جذرية داخل تركيا أو في المنطقة العربية، إذ يقوم على افتراض استمرار الأوضاع نسبيا وعدم حدوث إصلاحات سريعة وجذرية في الوطن العربي، بل استمرار الأزمات الداخلية والبينية والتدخلات الخارجية بما يفسح المجال

لاستمرار الأدوار التركية، مع افتراض استمرار استقرار الداخل التركي.

والذي سيكون الدور التركي فيه محدودا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، وهذا يرجع بالأساس للدور المحدد من قبل الإدارة الأمريكية والتي رسمت لها هامش التحرك.

كذلك ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر وهو ما سيحد من فاعلية الدور والنموذج التركي في المنطقة العربية[37]، مع أن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكشف بشكل أكبر عن الإشكالات الكامنة في الرؤية التركية، وحدود أدوارها ومحدودية قدرتها على تحقيق اختراقات ملموسة في قضايا المنطقة بما قد يؤثر سلبا على الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، في حال عدم قدرته على التكيف مع ما تستجيب له تغيرات الأوضاع في المنطقة.

ب- تراجع جاذبية النموذج التركي:

اعتمد النموذج التركي نهجا واقعياً، أحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع جميع دول الجوار، لكن المشهد اليوم مختلف داخل تركيا وخارجها، بشهادة السياسيين الأتراك الذين نسمع منهم نقداً شديداً للأداء السياسي لحكومة أردوغان، وتحديداً ما يتعلق بالسياسة الخارجية التي أعترف وزير خارجيتها بأنها كانت غير موفقة[38]، والخلل الكبير كان خلال ما عرف بسنوات الحراك العربي وتذبذب مواقفها، حيث انغمست تركيا بشكل كبير في الشأن العربي جعل السياسة التركية تتخلى عن استخدام قوتها الناعمة تجاه المنطقة منذ ذلك الوقت، وتنحرف عن سياسة - صفر مشاكل- التي تنص على أخذ مسافة واحدة من الجميع[39]، أي رفض الانحياز إلى طرف ضد آخر في النزاعات الإقليمية، وما تسمعه ممن كانوا سابقاً حلفاء لأردوغان من القوى التركية أن تركيا اليوم تحقق خسائر نتيجة تصرف الحكومة التركية باعتبارها حزبا وتنظيما وليس كدولة، فتركيا اليوم في علاقة متوترة وأشبه بالقطعية مع مصر، أما سوريا فدخل معها في قطيعة نتيجة تبنيه خيار إسقاط النظام السوري وكانت الحدود التركية الأكثر تأثيراً في إدخال السلاح والمقاتلين من كل التوجهات والجنسيات، يحدث هذا بعدما وصلت العلاقة بينهم إلى أعلى مستوى قبل سنوات.

كما أن عودة الأدوار القيادية التقليدية من قبيل الدور المصري، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة.

ج- تعزيز الدور التركي- زيادة فاعليته-:

هذا التصور يقوم على أساس تعزيز الحضور التركي في المنطقة بأبعاده المختلفة مع العمل على زيادة جاذبيته وتأثيراته ونواتجه، وتزداد احتمالات هذا التصور حال نجاح نخبة صنع السياسة الخارجية التركية في تطوير رؤية جديدة تستجيب للتطورات في المنطقة، وعدم تأثرها داخليا بشكل سلبي بموجات المطالبة بالتغيير في المنطقة، مع إحداث هذه الموجة تغيرات ملحوظة في قدرات دول المنطقة وكياناتها[40]، لهذا يتوقع كثير من المحللين بأن السياسة الخارجية التركية سيكتب لها مزيد من النجاح في المنطقة العربية، ليس لأنها ناجعة بل لأن دول المنطقة تعيش حالة من انعدام الوزن في الفضاء العالمي[41]، فالدول العربية كحال الغريق الذي يتعلق بقشة، وسياسة تركيا هي القشة التي لا يريدون أن يفلتوا منها، لأنهم إذا فعلوا سيجرفهم التيار، لكن الواقع شئ آخر وما تفعله تركيا ليس إلا سياسة خارجية تسعى إلى مكاسب والمحافظة على مصالح شأنها شأن سائر الدول، و أن تحقيقها مرتبط بإرادات خارجية تطابقت مصالحها مع مصالح تركيا، وإذا وقع خلل في التطابق وتعارضت المصالح، فإن الخاسر الأكبر سيكون بالتأكيد الدول العربية التي تعلقت بقشة[42].

خاتمة:

تختلف الآراء حول مدى أهلية تركيا لدور النموذج في المنطقة للدول العربية، فتحليل جاذبية السياسة التركية وأدائها في المجالات المختلفة كشفت عن صعوبة الجزم بتفوق تركي واضح يدفع إلى التسليم بأهلية أداء دور النموذج دون جدال، ولكن ذلك لا ينقص من حجم الجهود والإنجازات المبذولة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية فيما يخص تحسين القدرات التركية، وتدليل العقبات التي تواجهها، وإن كانت هذه السياسات ذاتها تواجه بضغوط داخلية وخارجية، نتج عنه تذبذب في أداء تركيا في المجالات المختلفة منها:

تزايد حدة الاستقطاب السياسي داخل تركيا بين حزب العدالة والتنمية ومعارضيه على خلفية الانقسام الإسلامي العلماني، أو على الأقل الاختلاف حول تفسير العلمانية.

- عودة المدخل الأمني في التعامل مع القضية التركية وتأثيرات ذلك السلبية على قدرة تركيا تقديم نموذج للتعامل السلمي مع قضايا التنوع الإثني.

إضافة إلى الصراعات الخارجية للدور والناشئة نتيجة تعدد التصورات والتوصيفات الخارجية المطروحة لأبعاد النموذج التركي، نتيجة عدم وضوح وغموض الأفعال والسلوكات التركية وخلفياتها، لكن كل ذلك لا يقلل من أهمية الحالة –النموذج- التركية ومتابعتها من قبل الأطراف المختلفة داخل المنطقة وخارجها، خاصة وأن تركيا تقدم نمطا لتكيف حركات الإسلام السياسي مع الضغوط الداخلية والخارجية، خاصة وأنها أعطت أمثلة في تغليب الاحتكام إلى الآليات الديمقراطية في إدارة الخلاف.

تطيق النموذج التركي في المنطقة العربية محل خلاف بكل تأكيد بين معجب وداعي لتقليد، وبين مقاطع ورافض له تماما، وهذا لن يكون بطبيعة الحال في مصلحة أنقرة التي عملت الكثير لتلميعه آخذة بعين الاعتبار الحركية السياسية والاقتصادية الراهنة بالمنطقة، ولا شك أن هناك بالفعل حوافز قوية بالنسبة لتركيا تدفعها لانتهاج إستراتيجية القوة الناعمة، مع ذلك شئنا أم أبينا لن يتفق تماما اقتراح هذا النموذج مع العالم العربي وخصوصيته، والذي يتراوح بين الإحباط والتوجس منه إلى الابتعاد عنه، مما قد يؤدى إلى تدهور العلاقات التركية مع عديد دول المنطقة، هذه المخاطر يجب أن تكون محسوبة بدقة، إذا أرادت تركيا الحفاظ على دورها الراهن بالمنطقة كقوة لينة صاعدة، لا أن تدفع لتصدير النموذج التركي بكل صراحة وعلانية إلى بقية الدول.

بالتالي، يجب على تركيا أن تقيم بحذر مخاطر تعاملها بسياسة خارجية متغيرة، في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة، لا أن تنغمس وتنخرط في قضاياها، فتفقد بذلك بريقها ويضيع جزء كبير من انجازاتها.

قائمة المراجع:

1- الجمال، أحمد مختار: الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة- سلسلة كتاب الجمهورية: 2010).

2- معوض، علي جلال: السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في: (مجموعة مؤلفين): تركيا- دراسة مسحية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية: 2012) ص 245.

3- محفوظ، عقيل سعيد: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012).

4- عبد المنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات (القاهرة، مركز الجمهورية للنشر والترجمة والتوزيع: 2012)

5- نوفل، ميشال: عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1(بيروت، الدار العربية للعلوم: 2010).

6- تشاندار، جنكيز: العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية (ترجمة: مختار نور الدين) في: (مجموعة مؤلفين): عودة العثمانيين: الإسلامية التركية، ط4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث: 2012).

7- سليم، محمد السيد: "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي"، في (مجموعة مؤلفين)، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012).

8- هلال، رضا محمد: "المشروعات التركية للتعاون الإقليمي"، أوراق أسيوية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، عدد 43: أفريل 2002).

9- الخطيب، معتز: ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، شرق نامة (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد: 07، أكتوبر 2010) .

10- يشيلطاش، مراد وثيلجي، اسماعيل نعمان: "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، تقارير إستراتيجية، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات: 2013)

11- التقرير الإستراتيجي العربي: 2011- 2012 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013)

12- الغندور، عبير: "جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد33: 2012).

13- خلف، عارف محمد: "الدور التركي الإقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد05: 2010.

14- معوض، علي جلال: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، : 2009).

15- عباس، تائر: تحولات السياسة التركية: مصالح أم أهواء؟ "الشرق الأوسط" العدد 115251، 18 (جوان) 2010.

16- محيو، سعد، تركيا تتعرب .. فهل يتبنى العرب النموذج التركي؟، القبس، العدد 14386، 17 جوان 2013.

17-Allon Bar, Turkish Foreign Policy Survey: Directions and Dilemmas in 2007, International Affairs (Vol XI, Autumn-Winter 2006) pp 37-57

18- سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة، جريدة العالم في:

http: //www. alaalem.com/ index. php?aa=news&id22=16599

19- باتريك سيل، تركيا والأكراد وإسرائيل، في الموقع:

http: almalf press.net/? d/7/ 8id= 96236

20- العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، في:

العلاقات-المدنية-العسكرية-في-عهد- حزب- ا

http: //rouyaturkiyyah.com

21- بوش يشيد بتركيا خلال زيارة لأنقرة، في:

http: //news.bbc.co.uk/hi/arabic/ middle_east_news/newsid_3844000/3844629.stm

الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، رؤية تركية، في الموقع:

*http: //rouyaturkiyyah.com*الاقتصاد

التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، في الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/ archive? Archiveld =1060581

22- انظر: علي حسن باكير، الاقتصاد التركي معجزة حزب العدالة والتنمية، في الموقع:

http://alibakeer.maxtoobblog.com /528113

23- باسم الطويسي، القوة الناعمة التركية الجديدة، الغد الأردنية، 06 أكتوبر 2009، في الموقع:

http: //www.alghad.com/m/articles /539359-

24- محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا ....اردوغان من فرصة إلى عبئ، في الموقع:

http: //www.acrseg.org/36638

25- محمد نور الدين: تركيا إلى أين .... دور وتحديات، في:

www.estqlal.com/article.php?id=28497

26-سميح المعايطة: تراجع النموذج التركي، في:

http://www.alrai.com/article/ 630050. html

27-جاك جوزيف أوسي: أسباب فشل النموذج التركي في المنطقة العربية، الحوار المتمدن في:

http: //www.ahewar.org/debat/ show. art.asp?aid=389455

28-ألبر دادا، الانتفاضات العربية .. ومناقشة النموذج التركي، في:

http://dr-khaled.net/ index.php? option=com_content&view=article&id=343: 2014-08-06-11-56-52&catid=39: -2014&Itemid=59

29-See more at:

http: //www.alaraby.co.uk/ opinion/ 975cd3c2-0e49-43d3-9448-809b1e5da3fe

30-with EU on mind, turkey seeks to boost role for Mideast Peace. In: http: //www.middle-east-online.com/ english/?id=29895

الهوامش:

(1) جنكيز تشاندار، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية" (ترجمة: مختار نور الدين) في: (مجموعة مؤلفين): عودة العثمانيين: الاسلامية التركية ط4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث: 2012) ص 234)235

وكذلك: رضا محمد هلال، المشروعات التركية للتعاون الإقليمي، أوراق أسيوية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، عدد 43: أفريل 2002) ص03

* سياسي تركي ليبرالي بارز يعرف بمهندس العثمانية الجديدة، تولى رئاسة الوزراء من 1983 إلى 1989، كما تولى رئاسة الجمهورية من سنة 1989 إلى 1993" ثامن رئيس للجمهورية"، تميزت فترة توليه السلطة بإعطائه دفعة قوية لإعادة علاقات تركيا مع الغرب وتوجيه اقتصاد تركيا نحو الخوصصة.

(2) ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1 (بيروت، الدار العربية للعلوم: 2010) ص15

(3) تائر عباس: تحولات السياسة التركية: مصالح أم أهواء؟ "الشرق الأوسط" العدد 115251، 18 (جوان) 2010.

(4) سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة، جريدة العالم في:

http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=16599

(5) ألبر دادا، الانتفاضات العربية.. ومناقشة النموذج التركي، في: http://dr-khaled.net/index.php?

option=com_content&view=article&id=343:2014-08-06-11-56-52&catid=39:-2014&Itemid=59

(6) معتز الخطيب، ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، شرق نامة (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد: 07، أكتوبر 2010) ص 74

* بول وولفويتز: واحد من أبرز صقور الإدارة الأمريكية وأحد أهم منظري سياستها الخارجية، يؤمن بأن لدى بلاده مهمة تقضي بنشر الديمقراطية والحريات في العالم على الطريقة الأمريكية. كان مسئولاً عن الشرق الأقصى في وزارة الخارجية، تولى عدة مناصب آخرها منصب مساعد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، كما يعتبر وولفويتز أحد أكبر داعمي التوجه الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية الأمريكية

(7) معتز الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(8) محمد السيد سليم، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي"، في (مجموعة مؤلفين)، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012) ص 465

(9) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 2009) ص 154.

(10) See more at:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/975cd3c2-0e49-43d3-9448-809b1e5da3fe #sthash.yBH5BmVA.dpuf

(11) ibid

(12) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، مرجع سبق ذكره، ص 146

(13) "تصاعد الجدل حول النموذج التركي" التقرير الإستراتيجي العربي: 2011- 2012 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013) ص219

(14) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، مرجع سبق ذكره، ص 155

(15) Allon Bar, Turkish Foreign Policy Survey: Directions and Dilemmas in 2007, International Affairs (Vol XI, Autumn-Winter 2006) pp 37-57

(16) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012) ص 40

(17) عبير الغندور، "جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد33: 2012) ص 116

(18) سعد محيو، تركيا تتغرب.. فهل يتبنى العرب النموذج التركي؟، القبس، العدد 14386، 17 جوان 2013، ص05

(19) باتريك سيل، تركيا والأكراد وإسرائيل في الموقع:

http:almalf press.net/? d/7/8id=96236.

(20) العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، في:

العلاقات- المدنية- العسكرية- في- عهد- حزب- !http://rouyaturkiyyah.com

(21) بوش يشيد بتركيا خلال زيارة لأنقرة، في:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east news/newsid_3844000/3844629.stm

(22) with EU on mind، turkey seeks to boost role for Mideast Peace. In: http://www.middle-east-online.com/english/?id=29895

(23) الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، رؤية تركية، في الموقع: http://rouyaturkiyyah.com

(24) الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، في الموقع: http://www.aljazeera.net/news/archive?Archiveld=1060581

(25) المصدر نفسه.

(26) انظر: علي حسن باكير، الاقتصاد التركي معجزة حزب العدالة والتنمية، في الموقع:

http://alibakeer.maxtoobblog.com/528113

(27) المصدر نفسه.

(28) ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات (القاهرة، مركز الجمهورية للنشر والترجمة والتوزيع: 2012) ص 39- 55

(29) باسم الطويسي، القوة الناعمة التركية الجديدة، الغد الأردنية، 06 أكتوبر 2009، في الموقع:

http://www.alghad.com/m/articles/539359-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9

(30) تصاعد الجدل حول النموذج التركي: التقرير الإستراتيجي العربي 2011- 2012 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: 2013) ص223

(31) المرجع السابق: ص 223

* وفقا للدستور التركي مهمة حماية النظام العلماني للدولة منوطة بالجيش، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخله عدة مرات في الوضع السياسي، ويمكن تلمس ذلك في أربع مرات "انقلابات" حدثت في أقل من أربعين سنة لتغيير حكومات، سنوات: 1960،1971،1980، وانقلاب 1997.

(32) محمد نور الدين: تركيا إلى أين .... دور وتحديات، في:
www.estqlal.com/article.php?id=28497

(33) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 476

(34) محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا ....اردوغان من فرصة إلى عبئ، في الموقع:
http://www.acrseg.org/36638

(35) مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثيلجي: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية "تقارير"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات: 2013) ص 06

(36) علي جلال معوض: "السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية"، في: (مجموعة مؤلفين): تركيا- دراسة مسحية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية: 2012) ص 245

(37) عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 05:2010 ص 19

(38) سميح المعايطة: تراجع النموذج التركي، في:
http://www.alrai.com/article/630050.html

(39) جاك جوزيف أوسي، أسباب فشل النموذج التركي في المنطقة العربية، الحوار المتمدن عدد 4293 في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=389455

(40) علي جلال معوض: السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 246

(41) أحمد مختار الجمال، الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة- سلسلة كتاب الجمهورية: 2010) ص150

(42) المرجع نفسه، ص 150

الحقوق الاجتماعية بالدول المغاربية في ضوء المتطلبات العالمية والمعطيات الوطنية

أ/قدور مدقن

تنطلق هذه الورقة البحثية إيماناً بالعلاقات المتوازية بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وبالإقرار أن توفير الحماية والرعاية لأفراد المجتمع تؤدي إلى استقرارهم واطمئنانهم على حاضرهم ومستقبلهم. في ظل معدلات إنتاجية مرتفعة.

Résumé:

Ce document commence croire relations équilibrées entre le développement économique et le progrès social, reconnaissant également fournir une protection et des soins aux membres de la communauté mènera à la stabilité et la satisfaction avec le présent et l'avenir à la lumière des taux de productivité élevés

مقدمة:

إذا كان السلام الاجتماعي يقوم على اعتماد الدولة المنهج الحمائي والسلام العالمي يستلزم فرصة المنافسة المتكافئة فان ذلك لا يتحقق إلا بالتزام الدول بمعايير تدفع للتماثل والتقارب في مستويات الأحكام والتشريعات الوطنية هذه المعايير المستوجبة والتي لابد أن يرعاها جهاز أو تنظيم يتولى التشريع والرقابة.[1]، وبما أن السياسات الاجتماعية " أفعال هادفة، مخططة، ومنظمة (تدخلات وتدابير وتنظيمات وتشريعات..الخ)" تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية متكاملة مع الأهداف التنموية الأشمل، ولما كان لكل سياسة اجتماعية هدف أو أهداف استراتيجية يخطط لها، فإن حق العمل المنتج، وحق المواطنة هدفان استراتيجيان لضمان فاعلية المواطن واستدامة التنمية واطرادها .[2]

ولضمان تحقيق هذه الأهداف من الضروري توسيع فرص الشراكة بين الدولة ومؤسساتها، وتوظيف الفرص الفنية والمادية التي توفرها المنظمات والهيئات الدولية التوظيف الأكثر عائدا، وعليه فإن السياسة الاجتماعية بالضرورة ستتمحور على جهود دولتية متوزعة على العديد من السياسات كتلك المتعلقة بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، سياسة التشغيل والتكوين والضمان الاجتماعي.[3]

أخذت دول المغرب العربي **(الجزائر، تونس ،المغرب)** بخصوص السياسات الاجتماعية، بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعملاً بما نص عليه **الميثاق العربي للعمل** من تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيقاً لما جاء في دستور **منظمة العمل العربية** من أحقية جميع البشر في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية، وسعياً إلى تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات الاجتماعية عبر اعتماد خطط وبرامج لتذليل الفوارق والاختلافات التشريعية الاجتماعية بين الدول العربية.

ولأجل الوقوف على الجانب العملي بخصوص التزام أو عدم التزام دول المنطقة **(الجزائر،تونس ،المغرب)**بالحقوق العمالية باعتبارها محور السياسات الاجتماعية في ضوء المعايير الدولية ،طرحنا التساؤل التالي: **هل تتضمن السياسات الاجتماعية المعتمدة بدول المغرب العربي مقاربة واضحة تفضي لتحقيق مفهوم دولة الرفاه أساسها القاعدة العمالية؟**

وللإحاطة بالإشكالية الأساسية استعننا بالإشكالات الفرعية التالية:

- هل تعتبر السياسات الاجتماعية المعتمدة بالدول المغاربية، سياسة نابعة من إرادة وطنية بهدف حماية الأفراد وضمان حقوقهم، وإعطاء العامل مكانة تجعله قادرا على ضمان حياة كريمة؟ أم أنها سياسات تابعة وموجّهة من الخارج؟

- إلى أي مدى تتأثر السياسات الاجتماعية الداخلية بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية؟

المحور الأول: المؤشرات الاجتماعية بالدول المغاربية.

إن تقويم أية سياسة اجتماعية، أو طرح بدائل لها، من الضروري أن يرتبط بسياقها المجتمعي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية، ارتباطا وثيقا وتتماسك حين يتعلق الأمر بمواجهة التغيرات الديموغرافية،[4] فارتفاع مستويات النمو والعمالة على مر التاريخ له تأثيراً إيجابياً في توسيع نطاق إعانات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ولكون اغلب مخططات التأمين الاجتماعي تموّل من مداخيل العمل فهي توفر الحماية من المخاطر ذات العلاقة بالقدرة على العمل، مثل البطالة والمرض والإعاقة والشيخوخة...كما تتأثر النتائج الإيجابية التي يحققها الضمان الاجتماعي والعمالة بالنمو الاقتصادي، وتساهم كلّها في إحراز التقدم على درب التنمية البشرية والاقتصادية والحد من الفقر.[5]

لقد سعت الدول محل الدراسة للعمل بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتأسيسا لما اعتبره **"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"** لسنة 1948 في مادته الثانية، أنّ جميع البشر متساوون في الحقوق والحريات، دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون..، ودون التمييز على أساس الوضع الاجتماعي أو السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص[6]، وبغرض الإحاطة بالجوانب الاجتماعية بدول المغرب العربي وسعيا لتقديم مقاربة الأمن الإنساني فإنه بالضرورة تقديم المؤشرات الاجتماعية التالية:

1-السكان: [7]

بحسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم البلدان المغاربية نحو 83,6 مليون نسمة بحلول هذا العام 2015 (مقارنة بـ 76,86 مليون في العام 2008) ،[8] ويتفاوت حجم السكان بشكل بين فيما بين هذه الدول حيث في 2011 حققت الجزائر 36 مليون نسمة، في حين بلغ عدد سكان المغرب العربي 32,3 مليون بينما نجد النسبة الأدنى بينهما في تونس اذ بلغت كثافتها السكانية 10,6 مليون نسبة (الجدول رقم:01) وتشير المراجعة السنوية للأعوام القادمة لتوقعات الأمم المتحدة إلى تزايد عدد السكان وتتباين أحجامها السكانية بحسب المتغير الوسط على النحو التالي :الجزائر ستحتل الصدارة وذلك ببلوغها 40,5 مليون نسمة تليها المغرب ب 38,7 مليونا بينما تبقى تونس على حالها ،كما قدرت الفئة العمرية دون 15 عاما في المنطقة بنحو73سنة في عام2011 بحسب إحصائيات منظمة العفو الدولية.

جدول رقم:1: عدد السكان في الدول المغاربية: (2000- 2005 - 2011)

	تعداد السكان بالملايين			متوسط العمر المتوقع:	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة:	معدل المقروئية والإنفاق على التعليم لسنة 2005
	2005	2008	2011			
الجزائر	32,906	35,50	36	73.1سنة	32.3 لكل ألف	72.6 بالمئة
تونس	10.1	10,029	10.6	74.5 سنة	20.7 لكل ألف	77.6 بالمئة
المغرب	30,5	31,072	32.3	72.2 سنة	37.5 لكل ألف	56.1 بالمئة

مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، العدد السابع، الاسكوا، 2011 **جدول تركيبي(1)** .

تقرير منظمة العفو الدولية لعام2012 .

2-التعليم:

إن حجم الإنفاق على التعليم في دول المنطقة كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي تجاوز 25% بينما تتراجع هذه النسبة بين 20 و25% لكل من الجزائر وتونس هذا التفاوت يرجع في أساسه إلى مدى توافر الموارد المالية من جهة وتنوع مصادر التمويل من جهة أخرى، ومن بين مؤشرات كفاءة وفاعلية الإنفاق على التعليم جودة المستوى التعليمي لمخرجاته ومدى مواكبته احتياجات سوق العمل ومتطلباته، فرغم الاعتراف بالتوسع الكمي في التعليم تصاعديا إلا أنه يسجل ضعف مستوى التعليم ومخرجاته كما تشير الدراسات المتخصصة، [9]

جدول رقم 2: تطور بعض المؤشرات الديموغرافية للدول المغاربية: (1970 - 1990 و2000- 2007)

	معدل الولادات لكل 1000 ساكن			مؤشر الخصوبة			المواليد بالآلاف	عدد السكان بالألف في سنة2007	
	1970	1990	2007	1990	2000	2007		أقل من 18سنة	أقل من 5سنوات
الجزائر	49	32	21	4,6	3,2	2,4	704	11780	3271
تونس	39	27	17	3,38	2,08	1,9	166	3178	830
المغرب	47	29	20	04	2,9	2,4	641	11075	3005

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية الواردة في:

- UNICEF, La situation des enfants dans le monde 2009; La santé maternelle et néonatale.
Institut National de la Statistique (INS), Tunisie, www.ins.tn

وبما أن الفئة النشيطة من سكان تونس والمغرب وفق نسب متتالية هي: 10 -9,8% هي نسب ضعيفة كان لها تأثير في تراجع قدرات الأسواق في استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد إلى أسواق العمل ومنه فهي تشكل بروز وتنامي ظاهرة البطالة كظاهرة سلبية وللإشارة فان تقرير منظمة العمل العربية لعام 2006 كان قد أشار إلى تقارب أو تساوي

البطالة بين الجنسين في دول المغرب العربي ذكورا وإناثا على عكس باقي الدول العربية .[10]

بالمقارنة مع المعطيات السالفة الذكر وعلى غرار ما ورد (الجدول رقم:2)[11] نجد أن الدول المغاربية قد حققت نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في التراجع المحسوس في مستويات الخصوبة والتي تعتبر مؤشرا أساسيا في تحديد شكل التركيب العمري للسكان، هذا التراجع قد يكون له الأثر الإيجابي على مستوى النمو الاقتصادي، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان في سن العمل، وانخفاض عدد السكان المعالين، مما قد يسمح بأداء سريع للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي، من خلال ارتفاع مستويات الادخار والاستثمار. أما بخصوص التطورات الاجتماعية الأخيرة، والتي تشير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني (جدول رقم:1) ما يوحي بوجود تحديات كبيرة أمام هذه الدول، خاصة لتأثيره المباشر على معدلات الفقر والبطالة وتداعياتهما على الخدمات الاجتماعية ونوعية المرافق العامة ،[12]

3-التشغيل:

ترتبط سياسات التشغيل ارتباطا وثيقا بالسياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمة فإنها تعد بالأهمية بمكان على مستوى السياسات العامة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ورغم تباين أدوار الدول من حيث تحولها من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق أو متدخلة منتجة فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه السياسات، ومن ثم فقد بات محور العمالة أحد مؤشرات المقارنة الهامة بين دول العالم ،[13] وكون موضوع العمل في المنطقة المغاربية يعد من أبرز الوجوه الرئيسية لإحداث الانصهار والاندماج الاجتماعي كانت الدعوة إلى التحفيز على وضع سياسة عامة ولفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر لما يلي:[14]

- العمالة هدفا محوريا لسياسات التنمية في المنطقة.

- جعل إدارة سوق العمل عنصرا أساسيا في جدول أعمال الإصلاح.

يلاحظ أن حجم العمالة بالمنطقة منخفضا مقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، على الرغم من معدل نموها المرتفع والمتواصل ويعزى السبب وراء انخفاض نسبة القوى العاملة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة كما يسجل ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل، كما تجدر الإشارة أن معدل نمو القوى العاملة في معظم الدول العربية مرتفعا، حيث بلغ متوسط معدل النمو 3.4 في المائة في الفترة 2005 ،في حين تجاوز متوسط معدل نمو القوى العاملة على صعيد الدول فرادى ويعزى هذا إلى استمرار النمو السكاني العالي، وتزايد مشاركة المرأة في أسواق العمل.[15] ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير مضاعف معدلات النمو السكاني السريع كما أن النمو العالي للسكان أدى لزيادة حجم الفئة العمرية الفتية من العمالة، وحسب البيانات المتاحة فان نسبة البطالة وسط الشباب في الجزائر وصلت إلى 45٪ ،[16] بينما كانت منخفظة وبنسبة 21.5٪ في عام 2008، بينما ظلت كما هي في نفس الفترة في تونس عند معدل 30٪ ، وإرتفعت في المغرب من 15.2٪ إلى 17.6٪ في نفس الفترة ،وهو ما يترجم وجود قاعدة أكبر من العمالة الفتية في الجزائر، بالمقارنة مع تونس إذ كانت أكبر الشرائح العمرية هي: (20 و29 سنة) [17]

جدول رقم:3 يمثل العمالة في الدول المغاربية:

	القوة العاملة من مجموع السكان (%)		القوة العاملة معدل النمو السنوي(%)	حصة النساء من القوة العاملة البالغة (15 سنة وأكثر) (%)			نسبة الأطفال الذين يعملون -(%) (بين05 و14 سنة)			النسبة المئوية للقوى العاملة					
							ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2005	1995-2005	1970	1980	2005	2004 -1999			1995	2005	1995	2005	1995	2005
الجزائر	30.3	38.0	3.5	19.0	21.4	31.7	...	...	...	25.4	23.0	23.0	18.0	51.6	59.0
تونس	37.2	43.0	2.6	24.0	28.9	34.1	...	...	...	26.5	22.8	30.2	27.2	43.3	50.0
المغرب	39.4	42.8	2.5	29.0	33.5	36.5	13.5	12.8	13.2	40.2	32.4	21.6	19.6	38.2	48.0

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1- مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك، فبراير 2007.

2- مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، العدد الخامس، الاسكوا، 2002.

3- اليونسيف، قاعدة المعلومات، جانفي 2006.

ويلاحظ على أسواق العمل العربية ندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة مع أقاليم رئيسية أخرى، ويتفاوت حجم المخزون المعرفي فيما بين الدول العربية تبعا لتفاوت دخولها، وتشير البيانات المتاحة لعام 2005 أن ما بين 32 و46 في المائة من خريجي التعليم العالي متخصصين في العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والقانون كما في المغرب، [18] كما يبرز التفاوت فيما بين الدول في حجم العمالة في قطاع الزراعة، وترتفع نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي مثل تونس(احصائيات 2005).[19]

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير للقطاع العام في استخدام العمالة في العديد من الدول العربية، وتجاوزت نسبة العاملين في هذا القطاع 25 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الجزائر وبلغت 20 و10 (%) في تونس والمغرب على التوالي.

المحور الثاني: حقوق العمال في ضوء لاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية.

إن أولى اهتمامات منظمة العمل الدولية هي تحسين أوضاع العمل والعمال قصد تحقيق عدالة اجتماعية وإرساء سلام عالمي، حيث جاء في ديباجة دستورها ما يلي: " بما أن لا سبيل إلى إقامة سلام عالمي دائم، إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية"[20] ولتفعيل هذا الأخير فقد استحدثت قواعد (معايير Normes) لأجل تنظيم العمل في مختلف الدول، ومن مدخل سيادة الدول وبالمراعاة لعدم التجاوز فقد سعت المنظمة لإقرار هذه المعايير بأساليب مختلفة، وذلك بوضع اتفاقيات دولية (conventions internationales) أو توصيات (recommandations) تهدف الدول الأعضاء لتجسيدها على أراضيها بسن تشريع، أو إصدار مقررات إدارية (مرسوم أو قرار وزاري أو بلاغ).[21]

1-المستوى الدولي:

تشكل اتفاقيات العمل الدولية والعربية الحد الأدنى للحقوق الاقتصادية للعمال.. وهي من معايير العمل الدولية والإقليمية، وللدول حق تقرير حقوق أخرى، وبما أن ضمانة حقوق العاملين هي القوانين والاتفاقيات التي نادى بها العهد الدولي 1948، فإن هيئة الأمم المتحدة قد آثرت إصدار اتفاقية دولية منفصلة تنص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهو الأمر الذي أثمر عن مجموعة من الحقوق والحريات على النحو التالي:[22]

➢**حق العمل**: يعتبر الحق في العمل من أسس الحقوق التي دعا إليها" العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" محددا الإطار العام الذي تلتزم من خلاله الأطراف الدولية وذلك بإتاحة الفرصة للعمل وهو ما عبرت عنه المادة(6) التي كرستها الاتفاقية رقم:122 والمتعلقة بسياسة العمالة المعتمدة سنة 1964، والمستوجبة على الدول الأطراف ما يلي"توفير فرص عمل لجميع المحتاجين للعمل والباحثين عنه"، وتكفل المادة: 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" التمتع بشروط عمل عادلة تكفل على وجه الخصوص أجورا ومكافآت عادلة ومتساوية عن الأعمال المتساوية دون تمييز. فضلاً عن الحق في ظروف عمل آمنة وصحية، وتحديد ساعات العمل بما يسمح بتوفير أوقات مناسبة للفراغ والراحة، وبما يكفل للأفراد العاملين وأسرهم حياة كريمة ولائقة. (المادتين السادسة والسابعة).

➢**الحق في تشكيل النقابات** : نص دستور منظمة العمل الدولية على مبدأ الحرية النقابية وذلك من خلال عدة صكوك بدءا بالاتفاقية رقم: 11 لسنة 1921 ثم الاتفاقية رقم:84 لسنة 1947 ثم الاتفاقيتين رقمي: 87 و98 كما أشارت إلى جانب حق الانضمام في تشكيل النقابات والانضمام إليها وحق الإضراب، وفي المادة التاسعة على الحق في الضمان الاجتماعي.[23]

➢**رعاية الأمومة والطفولة**: نص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال المادة العاشرة منه على حماية الأسرة، وذلك من خلال رعاية الأمومة والطفولة.[24]

➢**المستوى المعيشي اللائق**: أشارت المادة الحادية عشرة على الحق في مستوى معيشي لائق لكل الأفراد وأسرهم، بما يتضمنه ذلك من ضرورة توفير الغذاء والملبس والمسكن المناسب، والعمل على تحسين مستوى معيشة الفرد بصورة مستمرة.

➢**الحق في الصحة البدنية والعقلية** جاء من خلال المادة 12 وجوب تمتع الأفراد بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

➢**الحق في التعليم والثقافة**: نصت المادة الرابعة عشرة على مجانية التعليم في مراحله الأولى. كما تنص المادة 15 على أحقية مشاركة الأفراد في الحياة الثقافية والتمتع بعائدات التقدم العلمي وتطبيقاته، كما ينتفع الأفراد بحماية المصالح المادية والأدبية الناجمة عن جميع الأعمال العلمية والفنية والأدبية.

إن الملاحظة الواجب إبداؤها تتعلق بطبيعة الالتزامات القانونية الناشئة عن الحقوق والحريات الواردة في هذا العهد إذ لا تعدو أن تكون مجرد مناشدة للدول الموقعة لتضمين هذه الحقوق والحريات في دساتيرها، وقد يكون المفهوم هنا أن التزام الدول لا يعني أن مواطنيها سوف يتمتعون فعلا بهذه الحقوق، فذاك مرهون بتمتع هذه الدول نفسها بقدرات وإمكانيات تسمح لها بالوفاء بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا العهد. كما ليس باستطاعة كافة الدول الموقعة الوفاء بالالتزامات المترتبة على النص على مثل هذه الحقوق والحريات في دساتيرها على نحو متساو نظرا لتباين إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية.[25]

2-المستوى الإقليمي:

عملاً بما نص عليه الميثاق العربي للعمل فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، وتحقيقاً لما جاء في دستور منظمة

العمل العربية من أحقية جميع البشر في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية، وسعياً إلى تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في بلوغ مستويات متماثلة في تشريعاتها الاجتماعية العربية، فقد وضعت خطة لأنظمة التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم، والمحافظة على حقوق المؤمن عليهم. كما سعت هذه المنظمة الإقليمية إلى توحيد تشريعات التأمينات الاجتماعية مع بدايات تشكل الحكومة العربية بعد استقلال دولها، عبر اعتماد خطط وبرامج لتذليل الفروقات والاختلافات التشريعية الاجتماعية بين الدول العربية، على أمل توحيدها في مراحل لاحقة.

من خلال هذا كانت دساتير الدول العربية تقر بأحكام الاتفاقيات التي تسري على جميع العمال العرب الوافدين للعمل في قطر عربي آخر أو من دولة أجنبية، ولا تسري على من يستثنيهم التشريع الوطني أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية من الشمول بنظم التأمينات الاجتماعية. ومن ثمة فان تشريع كل دولة عربية يؤمن للعامل ما يلي: [26]

– الرعاية الطبية وخدمات التأهيل المهني.

– معاش الشيخوخة والوفاة والعجز.

– تعويض الدفعة الواحدة في حالات عدم توافر شروط استحقاق المعاش.

– الإعانات المالية في حالات العجز المؤقت والمرض والإصابة والحمل والولادة والبطالة.

كما للعمال العرب الوافدين الحق فيما يلي: [27]

- تحويل المعاش المستحق من العامل لأسرته عند المغادرة النهائية.
- اشتراكات التأمين إلى جهاز التأمين الاجتماعي في دولته أو أي قطر آخر يقرر الإقامة فيه نهائياً.
- ومن جهتها فالدولة تلتزم تضمين تشريعها الأحكام التالية:

❖احتساب مدة الخدمة التي تؤدى خارج القطر في الوطن العربي ضمن خدماته المؤمن عليها لتكامل مدد الخدمة في بلده الأصلي أو بلد الاستقرار النهائي وتحويل الاشتراكات وفق التشريع الوطني.

❖حق الاختيار في احتساب المعاش وفق أحكام النظام في بلده الأصلي أو البلد الذي انتقل إليه نهائياً وانتهت خدمته فيه.

❖ضم مدد العمل للحصول على المعاش بشرط سداد الاشتراكات.

❖منع ازدواجية الاشتراكات.

❖حق جمع أكثر من معاش من خلال مدد خدماته في أكثر من قطر عربي.

❖في حالة تعدد المعاشات تسوى طبقاً لأحكام التشريع الوطني.

وبخصوص **العلاقات البينية** فان هذه الدول تعقد فيما بينها اتفاقيات لتنظيم:

oتحصيل الاحتياطيات والمعاشات والاشتراكات.

❖تنسيق الإجراءات وتبادل المستندات والمعلومات والبيانات.

oتصفية أية حقوق مكتسبة.

3_ حقوق العامل في تشريعات ودساتير الدول المغاربية:

إن استحداث قواعد (معايير Normes) كما سبقت الإشارة إلى ذلك فانه لأجل تنظيم العمل في مختلف الدول، ومن مدخل سيادة الدول وبالمراعاة لعدم التجاوز فقد سعت منظمة العمل الدولية لإقرار هذه المعايير بأساليب سبقت الإشارة إليها ،كما أولت الاهتمام البالغ بحقوق العمال باعتبارهم " الأساس للقاعدة الصناعية" يتوجّب على الحكومات ضمان أجرهم وحمايتهم من الأمراض المهنية وضمان حقوقهم عند العجز والشيخوخة، إضافة إلى اعتبارهم "مستهلكا" يتوجّب الاهتمام بسلامة صحتهم ونقاء وتوفّر غذائهم ودعم قدرتهم الشرائية وهو ما أشير إليه في مؤتمر

سيئول.[28] وعلى هذا فان دول المغرب سعت في بناء منظومة حقوق العامل تزامنا ، وصدور "قوانين العمل الدولية" ، حيث وضعت هذه القوانين حداً أدنى للأجور وساعات العمل، وحماية العاملين أثناء العمل وفي مواقع العمل... وغيرها من القوانين التي تؤكّد"منطق الدولة التدخّليّة ،فضمنت دساتيرها وقوانينها مسترشدة وما تمت الإشارة إليه في العهود والمواثيق الدولية والإقليمية كما يلي:

أ ـ الرواتب والأجور وما يتصل بهما.

تحدد الأجور الدنيا للعمال عن طريق الاتفاقات الحرة (في إطار الثلاثية)،حيث تتخذ جميع الإجراءات لضمان اطلاع أرباب العمل والعمال المعنيين على المعدلات الدنيا السارية للأجور،وعدم جواز دفع أجور أقل من المعدلات الدنيا ،أحقية العامل في الاستفادة بالأجر الناجم عن الفارق من حالة عدم تقاضيه المعدلات الدنيا بأثر رجعي منذ بدء سريان تطبيقه ،ويخول له القانون الاسترداد بالمقضاة أو بوسائل يجيزها القانون بالمراعاة للمهلة الزمنية التي يقررها التنظيم [29] ولضمان دفع جميع الأجور المستحقة بطريقة سليمة يلزم أصحاب العمل بتنظيم سجلات للأجور المدفوعة وتقديم كل البيانات المتعلقة بالعمال والأجور وذلك قصد ما يلي:[30]

✓تعريف العمال بحقوقهم المتعلقة بالأجور،

✓منع أي استقطاعات غير مسموح بها من الأجور،

✓تحديد المبالغ التي يجوز استقطاعها من الأجور مقابل المستلزمات والخدمات التي تشكل جزءا من الأجور بما لا يزيد عن قيمتها النقدية الصحيحة .

ب ـ عدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس:

لتأمين شروط الحماية الأساسية للأفراد من قبل الدولة دون تمييز أو تفرقة ، وباعتبار" أنّ جميع البشر متساوون في الحقوق والحريات،[31] فقد دعت المادة 14 من الاتفاقية رقم 117 للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ولأجل القضاء على جميع أشكال التمييز جميع الدول الأعضاء بالتقيد بما يلي:

✓تضمين تشريعات العمل والاتفاقيات على معاملة عادلة لجميع المقيمين بصورة قانونية في البلد.

✓ القبول في العمل في القطاعين العام أو الخاص.

✓ شروط التعيين والترقية.

✓ فرص التدريب المهني .

✓ ظروف العمل. تدابير الصحة والسلامة والرعاية.

✓ الإجراءات التأديبية .

✓ الاشتراك في التفاوض بشأن الاتفاقات الجماعية.

✓ تتساوى الأجور وفقا لمبداء معادلة الأجر مع القيمة في نفس العملية أو المؤسسة.

خـــاتمة:

تحتل الحقوق الاجتماعية مكانا بارزا في التشريعات الوطنية التي تسعى باستمرار لضمان وصولها إلى كل مواطن في المجتمع، ليؤمّن على حياته وعلى حياة أسرته ومستقبلها ، بغية التحرر من الخوف والجوع والمرض وما سواها من الأمور التي تهدّد رغباته وأهدافه إلا أن الجدير بالذكر بان التركيبة العمرية للسكان تضع المنطقة المغاربية في مواجهة تحديات كبيرة بالخصوص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يدفع بشأن العمالة لخلق مناصب عمل وتكييف السياسات الاجتماعية ، إضافة إلى ذلك فإن تحديات العولمة ، تفرض على الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة التي تحول دون تفاقم ظاهرة البطالة ، واستفحالها بين فئة الشباب، ومن ثم تفادي التبعات السلبية التي قد تنجر عن مثل هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية كتلك التي شهدتها دول الجوار في السنوات الأخيرة ، وعليه فقد أصبح هدف تحقيق استفادة أكبر للعمال من ثمار النمو الاقتصادي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي منذ تسعينات القرن الماضي، كما

أخذت الدول المانحة على عاتقها مهمة مراجعة سياسات العون الإنمائي السائدة بهدف الخروج برؤية واضحة حول الإستراتيجية الملائمة والتوجهات اللازمة لتفعيل دور العون الإنمائي في اتجاه تحقيق تنمية مستدامة وعادلة، والقضاء على الفقر المدقع والعوز[32]، ويتفاوت نطاق الالتزامات الحقوقية التي تلقيها المعاهدات الدولية على عاتق الدول الأطراف من معاهدة إلى أخرى، مما يلزم الدول على اتخاذ التدابير التشريعية، والمالية والإدارية والتعليمية والاجتماعية، التي تكفل الإعمال التدريجي على نحو كامل[33].

فتسعى الدول محل الدراسة للدعم المادي لتغطية حاجات العمال الماسة التي يفرضها ضغط تكامل ظاهرتي "الندرة الاقتصادية" و"الحاجات الإنسانية اللازمة" المهدّدة لإنفاقهم العاديّ، إذ لا يمكن للدخل الفرديّ أن يؤمّن لهم حاجاتهم الاعتيادية نظرا لضعف القدرة الشرائية للأفراد مقابل ازدياد الأسعار وندرة الحاجات والموارد أيضا، وتقصد الحكومة بدعم القدرة الشرائية للعاملين، الوصول في نهاية المطاف، إلى بناء قاعدة اقتصادية أساسها طبقة العاملين، المشغّل الأساسيّ للاقتصاد وإنتاجيته الضرورية لتحقيق التنمية، والوصول النهائي إلى تحقيق **"دولة الرفاه"** المأمولة، كما يجب أن تكون هذه التدابير" متعمدة وعملية وموجهة بأقصى قدر من الوضوح.

الهوامش:

(1) ندوة مشتركة بين منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، معايير العمل الدولية والعربية، 1995. إتمام المرجع

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول إسكوا، القاهرة، ديسمبر2002.

(3) المرجع نفسه.

(4) تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول السياسات الاجتماعية في دول إسكوا الأمم المتحدة نيويورك، 2002.

(5) منظمة العمل الدولية، **العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد**، الدورة 2013/01/20 التقرير الرابع، ط2013،1، ص 29.

(6) بهي الدين حسن، محمد السيد سعيد، **المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان.... حقوقنا الآن وليس غدا**، (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، د.ت)، ص40.

(7) منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة .

(8) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية ،العدد الثاني "النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"الأمم المتحدة ،نيويورك، .2005

(9) منظمة العمل الدولية، موجز التقرير العربى الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة.،د ت.

(10) موجز التقرير العربي الأول، المرجع نفسه.

(11) تقرير منظمة العفو الدولية لعام:2012.

(12) ابراهيم(قويدر)،الشباب والبطالة بالمغرب العربي، مجلة المغرب الموحد، العدد الرابع، جانفي 2010.

(13) منظمة العمل العربية، الموجز، مرجع سبق ذكره.

(14) مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل، جنيف، جويلية 2009

(15) مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك، فبراير2007.

(16) الحسن عياشي، ، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق، تحديات البطالة في المغرب العربي، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو2010.

(17) اليونسيف، قاعدة المعلومات، جانفي 2006.

(18) UNESCO Institute For Statistics – data Base.

(19) Institut National de la Statistique (INS), Tunisie, www.ins.tn

(20) ديباجة منظمة العمل الدولية

(21) ندوة مشتركة بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل

الدولية، دمشق، 15- 19 يناير 1995، ص 14.

(22) جابر (سعيد عوض) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدساتير العربية: رؤية مقارنة، د.ت

(23) حمادة ابونجمة، علاقات العمل الجماعية في المعايير الدولية. www.wikipedia.net تاريخ تصفح الموقع 2014/01/20.

(24) جابر سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(25) المرجع نفسه.ص90.

(26) الدورة التاسعة لمؤتمر العمل العربي، الاتفاقية رقم «14» بنغازي، ليبيا، مارس 1981

(27) تم إدماج بعض الأحكام الموجودة في الاتفاقيات الدولية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية بقرار رقم 5437 يوم 15 سبتمبر . 1994 ودخل حيز التنفيذ فى 2008 بعد أن صدقت عليه سبع دول عربية هي (الأردن، والبحرين، وليبيا، **والجزائر**، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، واليمن)، وعلى الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أكدت على وجود بعض الأحكام المخالفة للأعراف والمعايير الدولية منها أحكام تخص حقوق غير المواطنين .المادة (32) إلا ان المجتمع الدولي رحب بهذا التصديق باعتباره خطوة إيجابية في طريق تحسين حماية الأفراد الذين يعيشون في المنطقة العربية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) .

(28) إعلان سيئول تم تبنّيه في 29 حزيران 2008 من قبل حوالي خمسين مندوباً للحكومات، والشركات المتعددة الجنسيات، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، وهيئات السلامة والصحة، وأصحاب العمل، والعاملين، الإعلان بمثابة وثيقة لبناء ثقافة عالمية للسلامة والصحة المهنية - يؤكد على وجوب الاعتراف بأن بيئة العمل الآمنة والصحية هي حق أساسي وجوهري من حقوق الإنسان - يقر بالدور المهم لمؤسسات الضمان الاجتماعي لدعم الوقاية وتوفير الخدمات العلاجية، وإعادة التأهيل.

(29) المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم117/المادة:10، الأهداف والمعايير الأساسية للسياسة الاجتماعية، 98.

(30) المادة 11.المرجع نفسه.

(31) إن الميثاق يضمن تمتع كافة الأفراد بكافة الحقوق والحريات الواردة في فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي= = تفرقة بين الرجال والنساء، مادة (2) ولكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه المادة(5)، وجميع الأفراد متساوون أمام القانون مادة (9) وألا يُعامل أي فرد معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة، مادة (13) وأن يتمتع بحرية الحراك مادة (20).وألا يتعرض للسخرة مادة (31).

(32) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدنمارك ، عام 1995.

(33) إن توصية منظمة العمل الدولية بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية، 2012 رقم (202) ، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الواحدة بعد المائة في جويلية 2012، توفر الإرشاد إلى الدول الأعضاء بغية مواصلة مد نطاق الضمان الاجتماعي وإنشاء نظم ضمان اجتماعي شاملة .وتأتي التوصية رقم 202 في سياق استمرارية الجهود السابقة المبذولة على الصعيد الدولي، أي من خلال الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لعام 1998، من أجل تعزيز الإطار القانوني للحقوق في العمل.

الرهانات الجزائرية لمكافحة الإرهاب في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي

د/ إدريس عطية

مُلخص:

تحاول هذه الورقة التعرض لدراسة جهود الجزائر في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي، انطلاقا من الخلفية الجزائرية الرافضة للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب، وبناءا على ما يمثله إرهاب الساحل من تفاعلات تؤدي إلى الاهتمام الغربي، والأمريكي على وجه الخصوص، مولّدتاً في ذلك جملة من التصورات الجزائرية المنطقية الرامية إلى مكافحة الظاهرة من خلال الأدوار والمجهودات الذاتية، وبالتنسيق مع دول الميدان المجاورين لها؛ مالي والنيجر، وموريتانيا، وبقية الفاعلين الإقليميين المتجاوبين مع الطرح الجزائري في المنطقة الصحراوية كحال نيجيريا، وبوركينافاسو، ربما ليبيا في المستقبل المباشر.

وبناءُا عليه، تحاول هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين طبيعة الإرهاب في منطقة الساحل، وتصورات السياسة الخارجية الجزائرية لدورها في المنطقة. وهذا ما يدفعنا إلى إجمال الرؤية الجزائرية الساعية لمكافحة الإرهاب في المحيط الجواري والمباشر لها من الجهة الجنوبية، من أجل التقليل من حدة الظاهرة والعمل على تقويض أركانها، والتقليل من أثارها، فضلا عن خبرة الجزائر في مواجهة الظاهرة، وما أصبحت اليوم تتمتع به من وزن دولي في إطار مقاربتها الناجحة في مجابهة الإرهاب، ومن خلال ووضع تصوراتها الإفريقية والعالمية الرامية للتحكم في الظاهرة أكثر والقائمة على العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومنابع تمويله.

الكلمات الدالة: الإرهاب، الجزائر، دول الميدان، الساحل الإفريقي، مكافحة الإرهاب، الجهود، التهديدات.

Summary:

This paper attempts to exposure to the study of Algeria's efforts to combat the phenomenon of terrorism in the field coast of the African countries, against the background of the Algerian reject foreign intervention under the pretext of combating terrorism, and based on what is represented by the coast of reactions leading to the Western interest, and the US in particular, Moldta the terrorism a set of perceptions Algerian logical efforts to combat the phenomenon through roles and self-efforts, in coordination with the field adjacent to the countries in; Mali, Niger, Mauritania, and the rest of the regional actors responders with Algerian subtraction in the desert area up like Nigeria, Burkina Faso, perhaps Libya in the immediate future.

The Accordingly, this study attempts to disclose the nature of the relationship between the Association of the nature of terrorism in the Sahel, and perceptions of the Algerian foreign policy role in the region. This is what motivates us to outline the Algerian vision seeking to combat terrorism in maids and direct her ocean from the southern side, in order to minimize the severity of the phenomenon and work to undermine the pillars, and minimizing their effects, as well as Algeria experience in the face of the phenomenon, and today with its international weight in the context of a successful approach in confronting terrorism, and through the development of African and global perceptions efforts to control the phenomenon is more based on work on drying up the sources of terrorism and its financing.

Key words: terrorism, Algeria, countries of the field, the coast of Africa, counter-terrorism efforts, the threats.

مقدمة:

يطرح دائما "مايكل شيفتر" عند تحليله للأوضاع السياسية المرضية فكرة "**لغز الكلمات المتقاطعة**"، وفي سياق القارة الإفريقية يمكن تمييز تشكيلة متنوعة من المعاني، والتي تشكل الأجزاء اللازمة لحل ما يمكن تسميته بـ "**لغز الصورة المجزأة**"، إذ تطرح هذه الأجزاء معا للعب في نفس الوقت، وتتداخل وترتبط مع بعضها البعض بطرق معقدة؛ وقد لا يمكن فهم "**الصورة**" في أوسع وأعنى معانيها إلا من خلال إيلاء عناية وثيقة إلى جميع القطع وتداخلها، وهذا ما ينعكس بالفعل على مواقف واتجاهات الدول الإفريقية وإدراكها تجاه تهديد الظاهرة الإرهابية.

لقد كان الاهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الجهوي وشبه الجهوي بنداً رئيسياً على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية للجزائر حيال المحيط الجواري الإفريقي؛ إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وانطلاقا من تجربة الجزائر الراسخة في مجال مكافحة الإرهاب، والحد من آثاره، فقد تبنت الجزائر موقف ثابت تجاه القضايا المتعلقة بالإرهاب ومكافحته، خاصة فيما يرتبط بمحيطها الإقليمي المباشر في منطقة الساحل، إصرار منها على رفض التدخل الأجنبي بحجية التهديدات الإرهابية التي يمكن أن تطال العالم الغربي - حسبهم -، ولذلك تتبنى الجزائر إستراتجية كبرى لمكافحة الظاهرة الإرهابية، والوقاية منها والعمل على تجفيف منابعها في منطقة الساحل، وبالتنسيق مع دول الميدان، مما يدفع للتجند الإقليمي لإدارة الأزمات الأمنية المشتركة، والمتقاربة.

خلفية الرفض الجزائري للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل:

ترفض الجزائر أصلا الطرح القائم على التدخل الأجنبي بحجة مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وما تقوم به اليوم من جهود جبارة في منطقة الساحل الإفريقي وعلى الصعيد الدولي والعسكري والدبلوماسي، لمواجهة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية[1].

إذ يعتبر "**إعادة إحياء مفهوم التدخل**" في إفريقيا من أكبر انعكاسات الظاهرة الإرهابية على القارة، بما في ذلك تنامي التطلعات الإستراتجية الأمريكية تجاه القارة، حيث يصبح الإرهاب ذريعة تدخل خارجي في سيادة الدول

الإفريقية[2]، بعد أن بدأت آلة الإعلام الغربي في بلورة بعض الأسباب والذرائع التي ستجعل التدخل مشروعا، حيث كان الإرهاب مفتاح التدخل[3] الأول للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومن بعدها العراق في 2003، حيث خلقت الولايات المتحدة ثقافة عامة مضادة للإرهاب وأصبحت تروع العالم بالأعمال الإرهابية.

وعلى سبيل المثال فقد نشرت "الوول ستريت جورنال" بتاريخ السادس من أكتوبر 2001، مثالا مهما تحت عنوان: **"حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار"**، قالت فيه أنه لا يوجد بديل أمام الغرب إلا أن يشن حرب ضد الدول التي دأبت على دعم الإرهابيين[4].

وأصبح تكريس مفهوم التدخل الدولي في الشؤون الإفريقية تحت مضلة الحرب على الإرهاب، وهو تدخل اتخذ أشكالا سياسية وأمنية وعسكرية متنوعة، ولعل أبرز هذه الأشكال هو اتساع نطاق التدخل العسكري والأمني في شؤون القارة الإفريقية، فضلا عن ممارسة ضغوط على نظم الحكم الاستبدادية من أجل إحداث إصلاحات سياسية في إطار سياسة تجفيف المنابع الإرهابية[5]. وهو منهج يعيبه كونه يربط الإصلاح السياسي بأهداف خارجية محددة وجزئية للغاية، وليس نتاجا لمطالب القوى السياسية والاجتماعية الوطنية في البلدان المعنية، مما يجعل هذا الإصلاح في الأغلب مجرد ديكور شكلي يهدف لتجميل صورة نظم الحكم الاستبدادية[6]، ناهيك عن أن عملية الإصلاح تتكس بمجرد تراجع التهديد الإرهابي أو استحداث آليات أخرى لمواجهته أو إبرام صفقات سياسية بين نظم الحكم المستهدفة والحكومات الغربية بما يتسبب في إيقاف الضغوط من أجل الإصلاح السياسي.

إذا، فالإرهاب سيفسح المجال لعصر التدخل، ونظرا لعدم تحديد مفهوم الإرهاب والازدواجية التي أصبحت شائعة في الممارسات الدولية فإن التناقضات الدولية وسياسات الصفقات ستفتح الباب أما التدخلات المتبادلة بين القوى الكبرى.

إذ ترفض الجزائر أصلا الطرح القائم على وجود إرهاب دولي في إفريقيا، وما تقوم به اليوم من جهود جبارة في منطقة الساحل الإفريقي وعلى الصعيد الدولي والعسكري والدبلوماسي، لمواجهة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية بحجة مواجهة الإرهاب. وينبع هذا الموقف الجزائري الرافض لأي تواجد عسكري أجنبي دائم على الإقليم الجزائري من اعتقاد جزائري يرى أن إقامة قاعدة عسكرية أمريكية أو غربية في الصحراء الجزائرية هو بمثابة فقدان لسيادتها الإقليمية، كذلك يعزز هذا الاعتقاد المشوار النضالي للشعب الجزائري إبان ثورة التحرير، حيث تم إفشال كل مخططات الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري الرامية لفصل الشمال عن الجنوب والاحتفاظ بالجهة الجنوبية كمنطقة تابعة لفرنسا خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية.

ومن هذه التجربة التاريخية تجذّر في اعتقاد صنّاع القرار الجزائري أهمية منطقة الجنوب الجزائري، وما تمثله من بعد أمني في السياسة الخارجية الجزائرية، كذلك تأكد هذا الاعتقاد في توجه السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الحرب الباردة، حيث رفضت الجزائر بصيغة مطلقة كل محاولات الاتحاد السوفياتي قصد إقامة قاعدة عسكرية في الجزائر.

انطلاقا من تجربة الجزائر التاريخية ضد الاستعمار الفرنسي الذي كلفها التضحية بالملايين من أبنائها لنيل الاستقلال، فقد حافظت الحكومات الجزائرية عقب الاستقلال على هذا الموقف، حيث أظهرت تشددا في تمسكها بالكبرياء الوطني، وحتى في أوج مراحل الاستقطاب العالمي الذي شهدته مرحلة الحرب الباردة أبدى الجزائريون استقلالية في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، ورغم ميل الجزائر لهذا الأخير إلا أنه كثيرا ما أظهر انزعاجه من

المواقف الوطنية الثابتة للمسؤليين الجزائريين خاصة رفضها للتدخل الأجنبي.

ولم يقتصر رفض التدخل الأجنبي على إقليم التراب الجزائري فقط(*) بل تعداه إلى منطقة الساحل بصفة خاصة، والقارة الإفريقية بصفة عامة، حيث تمكنت الجزائر من إقناع دول الساحل بموقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب.

ولذلك، نجد من الدول الإفريقية من يساند ويتفق مع الجزائر في هذا الطرح مثل نيجيريا الرافضة أيضا لأي تدخل للقوات الأجنبية لمواجهة الإرهاب. وكذلك جنوب إفريقيا وبوتسوانا، والسودان، وحتى تنزانيا، كما صرحت أيضا موريتانيا في القمة العربية – الإفريقية المنعقدة في ليبيا في شهر أكتوبر عام 2010 على لسان رئيسها، بأنه لا يوجد أي تهديدات إرهابية في الجمهورية الموريتانية، وإنما هناك عصابات متفرقة تمارس بعض الجرائم والقرصنة، والجيش الموريتاني يستطيع القضاء عليها.

بينما هناك اتجاه ثاني يؤد طرح وجود الإرهاب في إفريقيا ويندد بقوة بوجود تهديدات أمنية كبيرة من طرف الجماعات الإرهابية في قارة إفريقيا، وتحاول هذه الدول الترويج لوجود الإرهاب طالبة من المجتمع الدولي التدخل لحماية الشعوب الإفريقية من هذا العدوان الإرهابي. وتشير الكثير من الدراسات، إلى أن بعض الدول الإفريقية قد وجدت فرصة لاتهام المعارضة السياسية للسلطة الحاكمة بأنها تمارس نوعا من الإرهاب ضد النظام[7]، لتطلب من الدول الغربية المساعدات المالية بحجة مكافحة الإرهاب. ومن أبرز هذه الدول ليبريا، التي كانت أول الدول التي رحبت بمشروع أفريكوم، وكذلك إثيوبيا الدولة التي تحارب الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي بوكالة أمريكية. كما نجد كينيا، وأوغندا على غرار السنغال وكوت ديفوار في غرب إفريقيا، كما نجد إفريقيا الوسطى تندد بوجود الإرهاب وتشتكي دائما من التهديدات الأمنية الوافدة إليها.

في حين أن هنا اتجاه ثالث محافظ من قضية الإرهاب في إفريقيا، يضم إما أغلب الدول التي لم تتعرض إلى عمليات إرهابية كبرى على أرضها، أو لم تُمس مصالحها الأساسية من طرف الجماعات الإرهابية. كما يضم هذه الاتجاه الدول المنهارة التي لا تقوى على مكافحة الإرهاب أو التنديد بوجوده أصلا. إذ نجد من أبرز الدول في هذا الاتجاه الكونغو رغم وجود عمليات قرصنة كبيرة في مياهها الإقليمية، وكذلك ملاوي، وزامبيا كدول لم تتعرض لأعمال عدوانية إرهابية كبرى. كما نجد الصومال الدولة المنهارة رغم أنها تعاني من أكبر المجموعات الإرهابية اليوم، وسيراليون الدولة المرشحة مستقبلا بتفجيرات إرهابية كثيرة، وكذلك غينيا والى حد ما مالي.

وعليه، أن هذا الاتجاه يضم مجملا الدول التي لا تجد مصلحة إما بالقبول أو بالرفض[8] كحالة مصر، وعلى الرغم من أنها قوة إقليمية، لكنها تتلقى المعونة الخارجية بكثرة من جهة، وفي محاصرة في محيطها الإقليمي الإفريقي والعربي من جهة ثانية، مما يجعلها بين المعارضين والمنددين في الاتجاه المحافظ.

وقد انضمت الجزائر إلى الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب في وقت مبكر، وعلى إثرها حصلت الجزائر على مساعدات أمريكية متمثلة في أجهزة الرؤية الليلية وأجهزة أخرى متطورة لفائدة مصالح الأمن قصد مراقبة الجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر والحد من أعمالها التخريبية، حيث تمكنت قوات الأمن الجزائري في الرابع والعشرين من شهر جانفي 2004، من إفشال مخططات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الناشطة في الصحراء الجزائرية على مستوى الحدود بين الجزائر، ومالي.

ونشير هنا إلى أن هذا التنظيم مصنف حسب الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الجماعات الإرهابية، ورغم ذلك لم توافق الجزائر على طلب الولايات المتحدة بغرض إقامة قاعدة عسكرية في الصحراء الجزائرية من طرف وكالة الأمن القومي الأمريكي بهدف مراقبة وتتبع

تحركات الجماعات الإرهابية الناشطة على مستوى منطقة الساحل.

كما تعتبر الجزائر والكثير من الدول الإفريقية مشروع أفريكوم آلية هيمنة وتدخل أمريكية جديدة في القارة الإفريقية، كما ولدّت الأوضاع الدولية الجديدة نزعة تنافسية إقليمية. حيث اتسم الموقف الجزائري بالرفض القاطع لإنشاء قيادة عسركية أمريكية خاصة بإفريقيا منذ أن أعلن رسميا الرئيس "جورش وولر بوش" في السادس من فيفري 2007، أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا AF-RICOM[9].

ونتيجة للانتقادات الإفريقية التي وجهت إلى هذا التحرك والمعارضة لإنشاء مثل هذه القوات، أكدت الجزائر غلى غرار أغلب الدول الإفريقية معارضتها الشديدة لإقامة هذه القيادة، كما شدد البانتاغون على أن دور هذه القيادة الجديدة هو المساهمة في إرساء السلام والأمن والتصدي للأزمات في القارة[10].

ومن الطبيعي أن تكون المسوّغات التي تسوّقها الولايات المتحدة لفكرة إنشاء القيادة متّسمة بالمثالية من أجل تجييش رأي عام يقبل بالفكرة ويروج لها [11]– على أساس أن ليس هناك دولة افريقية واحدة تمثل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة- ولكن المهتمين بالشأن الإفريقي يدركون أن هناك أكثر من سبب يقود الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالقارة الإفريقية؛ القارة التي ظلت لفترة طويلة تعاني من التهميش والإقصاء من الاهتمام الدولي، بحيث استفحل فيها الكثير من الأزمات والمشكلات حتى أضحت وكأنها من صميم الدول الإفريقية، فما الذي تغير؟

في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب التي يمكن تأكيدها هنا، وهي أقرب إلى الواقع من كل ما زعمته الولايات المتحدة، ولذا أن أبرز تلك الأسباب هي؛ **النفط الإفريقي** الذي يفسر ما تم ذكره أن الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، ومنطلق ذلك، الفكرة الرئيسية التي تتلخص في النفط أولا[12]. وتعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية، وهنا يمثل الساحل الإفريقي(❖) مجالا رئيسيا لأهداف السياسة الأمريكية من ناحية النفط، من حيث إنها تعد منفذا جديدا تأمل واشنطن بأن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد[13].

إلى جانب **تحجيم الدور الصيني**، إذ أن سعي الصين المتواصل إلى تشكيل احتياطي استراتيجي يمكّنها من اللجوء إليه في الحالات الطارئة، بعد أن أصبحت ثاني أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، جعلها تستعمل ما بات يعرف بـ "دبلوماسيتها النفطية" ولاسيما في الدول الإفريقية النفطية(❖❖).

وتمثل **محاربة الإرهاب في إفريقيا** السبب الثالث والأخير لإنشاء أفريكوم، حيث تمثل دعوى محاربة الإرهاب ـ وفق التصور الأمريكي ـ إحدى أدوات السياسة الخارجية لتحقيق مصالحها الإستراتجية، حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتجيين لفرض الأجندة الأمريكية، ولعل هذا ما كانت تقصده الإدارة الأمريكية بـ "**مبادرة الساحل الكبير**".

بينما تبقى تراهن الجزائر في سياستها الخارجية في شقها الأمني على ضرورة تنسيق الجهود على المستوى الدولي للتصدي لظاهرة الإرهاب ذات الأبعاد العالمية. وذلك راجع إلى اعتقاد تشكل لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية مفاده أن العامل الخارجي أو محاولات التدخل الأجنبي تزيد من تعميق الأزمة واستمرارها.

تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول الميدان بالساحل الإفريقي؛

تبدوا الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب(*)، لأن

البلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين[15]، فقد دخلت الجزائر منذ بداية عام 1992 في أزمة دموية [16]، فعانت لأكثر من عقد من الزمن من آفة الإرهاب وما نتج عنها من تدمير وخسائر بشرية وتفكك للبني الاجتماعية وتصدع في مسار البناء الديمقراطي نتيجة لتوظيف الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة للإسلام أحد أبعاد الهوية الوطنية لتبرير سلوكها المتطرف الذي كان الأرضية الخصبة التي أنتجت الإرهاب في الجزائر في سنوات التسعينيات وعلى مستوى درامي ودموي واسع[17].

كما عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية، إذ يمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة المرضية، إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا، وقبليا، وعرقيا، مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها[18]، مثل: أزمة التوارق في مالي والنيجر، والصدمات الإثنية والقبلية في تشاد.

إذاً، دول الساحل الإفريقي، غير قادرة أصلا على المراقبة الذاتية، أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها، وكذا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها، مما يؤدي إلى سهولة العمل الإرهابي، كما ساهمت سمات المنطقة الساحلية الجافة وقلة المطر، ونقص المياه الجوفية والتصحر، وكذا النزاعات والصراعات في تأجيج ذلك.

وتعتبر **مالي** المنطقة الأكثر خطرا في الحزام الصحراوي- الإفريقي، خاصة في جزءها الشمالي وحدوه مع بقية الدول المجاورة، والتي تعرف حاليا بـ **"تورا بورا الصحراء"**، ويمكن تسميتها بأنها صحراء داخل الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمتد من عرق تينزروفت الذي يخترق الجزائر ومالي وموريتانيا غربا، إلى جبال تيبستي شمال غرب تشاد، ومن وديان جنوب جبال الهقار الجزائرية شمالا إلى تخوم نهر النيجر، وتفوت مساحة هذه المنطقة التي تمتد على شكل يشبه مثلث بزاوية منفرجة، 720 ألف كيلومتر²، أي أكثر من مساحة دولتين أوربيتين هما فرنسا وهولندا[19].

ويعرف هذا المثلث الحدودي الممتد عبر دول، موريتانيا، ومالي، والنيجر، والجزائر، بتضاريسه المتنوعة من جبال أفوغاس شمالي مالي، وجبال إيرتينغابوغا وأكادس في شمال النيجر، إلى هضبة جادو في شمال النيجر التي تربط بين الجزائر، وليبيا، وتشاد. ويمكن عبر مسالكها الوعرة الوصول إلى جبال الطاسيلي. وقد استعملها عبد الرزاق البارا في إخفاء الرهائن الألمان والنمساويين في عام 2003.[20] وتعد المنطقة ملاذا أمنا لأي شخص يريد الاختباء أو التمرد، ذلك بأنها بلا سلطة فعلية ولا أجهزة أمن ولا يوجد في مالي سوى سلطة شيوخ القبائل.

ووسط كل هذه الفوضى وغياب سلطة الدولة ينتشر التهريب، وتسود سلطة الخارجين عن القانون الذين التفت حولهم عصابات مسلحة كبرى تنشط في المنطقة، مثل: **عصابة حمادو** في شمال النيجر، و**عصابة آرير** وغيرها، وتحمي هذه العصابات الإرهابية المهربين الذين تحولوا إلى قوة اقتصادية رهيبة، وتشير تقارير أمنية إلى أن عائدات مهربي السجائر والمخدرات عبر الصحراء الكبرى مرورا بشمال مالي، يجنون سنويا مليار دولار أو أكثر، يحصل منها الإرهابيون وأفراد العصابات المسلحة على جزء في شكل إتاوة[21]، وتصل الأسلحة التي تباع بصفة سرية، وإلى هنا من تشاد التي تشهد صراعات مسلحة ومن الكونغو، ومن أوغندا، وكينيا، والصومال مرورا بالكثير من البلدان الإفريقية.

وتختصر سيرة الإرهابي **مختار بلمختار** كل قصة النشاط الإرهابي في الجنوب الجزائري ودول الساحل الإفريقي، فالرجل يعد أول من تمكن من البقاء على قيد الحياة كأمير مسئول من الجماعة المسلحة، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على مدار إثنا عشر عام على الأقل.

حيث اندلعت المواجهة في مالي، التي اعتبرها بلمختار ملاذا أمنا لهجماته على موريتانيا، وغالبا ما أفرج عن رهائن القاعدة في المغرب الإسلامي في مالي بعد مفاوضات مطوّلة (وهي العملية التي أصبحت عملا روتينيا). بيد أن ذلك الروتين انتهك في الواحد والثلاثين من ماي 2009، عندما أمر القائد الإرهابي عبد الحميد أبو زيد (حميدوا) بإعدام سائح بريطاني أعتُقل قبل أربعة أشهر، فردت السلطات المالية باعتقال بعض عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي، وإنتقم أبو زيد في الحادي عشر من جوان 2009 بإرسال فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في منزله بمدينة تمبكتو.

عملية القتل هذه شكلت ضربة غير مسبوقة للرئيس "أمادو توماني توري"، الذي انتخب للمرة الأولى في انتخابات ديمقراطية في عام 2002، وأعيد انتخابه في عام 2007 بما يزيد على ثلثي عدد الأصوات. وفي عام 2006، استرضى الرئيس "توري" حركة تمرد التوارق من خلال عملية السلام التي رعتها الجزائر، وهو يواجه الآن تهديدا جديدا يتمثل بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. رد "توري" بقوة وأرسل جيشه لتعقب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي، وأدت إلى اشتباكات عنيفة جرت في جويلية 2009 إلى مقتل عشرات المقاتلين[22].

وهذا ما آثار موجة من عمليات الخطف خلال الشهور الأخيرة من عام 2009. وهكذا تمت مباغتة ثلاثة إسبان على الطريق الساحلية الموريتانية واعتقل زوجان ايطاليان في موريتانيا بالقرب من الحدود المالية، وخُطف مواطن فرنسي يعمل في مجال الإغاثة الإنسانية منذ فترة طويلة في شمال مالي، في بلدة ميناكا، ثم أطلق سراح الفرنسي في شهر جويلية 2010، وأفرج عن الزوجين الايطاليين بعد شهرين. لكن الحادث شوّه في الوقت نفسه سمعة مالي بكونها مستقرة، وأغلق عمليا منطقة تمبكتوا والمواقع التاريخية أمام الزوار الدوليين.

وقد شهدت مالي في مارس 2012 نشوء حالة من الفوضى بين منطقة الشمال والحكومة المركزية، بحيث استغلت الجماعات الإرهابية وحركات المتمردين الوضع، مما دفع بفرنسا بأن تتدخل عسكريا في المنطقة في الحادي عشر من جانفي 2013 بناءاً على القرار الأممي 2085 الصادر في العشرين من ديسمبر 2012 بالموافقة على إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي في مواجهته للجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال البلاد، على أن تقوم قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وتكون من 3300 جندي بالعمليات العسكرية على أن تتولى دول المنظمة دعم هذه القوات[23].

وقد تعهدت فرنسا في البداية بتقديم الدعم اللوجيستي لهذه القوات إلا أن تقدم الجماعات المسلحة وتمكنها من السيطرة على مدن جديدة وزحفها نحو العاصمة باماكو، بل وتمكنها من الاستيلاء على أسلحة وذخائر تابعة للجيش المالي، هذا إلى جانب مطالبة الرئيس المالي "يوكوندا تراورى" مساعدة فرنسا قد قدم حجة للتحرك الفرنسي السريع يتبعه تعبئة دولية واسعة يرى الكثيرون إنها تفوق الحدث الذي تشهده مالي[24].

أما في خصوص **النيجر** كان في وقت مصدر الخطر الرئيس على الاستقرار يأتي من حركات التوارق، وليس الجماعات الإرهابية أو بالأحرى تنظيم القاعدة. وقد تعامل الرئيس "ممدو تاني"، الذي تولى منصبه منذ عام 1999، مع المتمردين التوارق من خلال القمع العسكري أولا، ثم من خلال الحوار سياسي برعاية ليبيا، وباتت القاعدة في المغرب الإسلامي تشكل تهديدا أمنيا كبير في ديسمبر 2008، عندما اختطفت كتيبة أبو زيد، التي تتوق إلى اقتطاع منطقة خاصة بها، والحدَ من مؤهَلات بلمختار، حيث اختطفت إثنين من الرعايا الكنديين: المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى النيجر ومساعده، أفرج عن الإثنين بعد أربعة أشهر، لكن عمليات الخطف افتتحت حقبة من المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية[25].

وازداد الوضع سوءا في النيجر خلال شتاء 2009 - 2010، حيث عزم "تانجا" على البقاء في السلطة بعد

انتهاء فترة ولايته على الرغم من الإجماع الدولي ضد هذه الخطورة . وقد استولت زمرة عسكرية على السلطة في فيفري 2010، وعينت "محمد داندا" لقيادة حكومة انتقالية تعهدت بإعادة العملية الديمقراطية في المستقبل القريب، وتواصل وحدات الجيش الاشتباك مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال النيجر، حيث اختطف مواطن فرنسي في أفريل 2010.

وقد استهدف اعتداء انتحاري بسيارة مفخخة تبنتهما حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في الرابع والعشرين من ماي 2013 جيش النيجر ومجموعة أريفا ARIVA الفرنسية، وأسفر عن سقوط نحو عشرين قتيلا معظمهم عسكريون في شمال النيجر، وهما أول اعتداءين من هذا النوع في تاريخ البلد الفقير جدا الواقع في منطقة الساحل جنوب الصحراء والذي ساهم منذ بداية 2013 في العمليات العسكرية في مالي المجاورة مع القوات الفرنسية والإفريقية ضد جماعات إسلامية مسلحة، وتبنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وهي من بين الجماعات الإسلامية المسلحة التي احتلت شمال مالي منذ 2012 قبل أن تطرد منه في جانفي 2013، الاعتداء، وأعلن المتحدث باسم الجماعة أبو وليد الصحراوي "**بفضل الله قمنا بعمليتين ضد أعداء الإسلام في النيجر**"، وأضاف "**سنواصل الهجمات على فرنسا وكل الدول التي تقف مع فرنسا ضد الإسلام في الحرب في شمال مالي**"[26].

وتعتبر **موريتانيا** الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الآخرى في منطقة الساحل وباقي دول المغرب العربي، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية أو مالي.

كما أن تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وما يمكن قوله، فإن تفاعلات الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي مدعاة إلى التفكير مليا في طرح استراتجيات كبرى لمواجهة هذا الخطر الأمني الذي يهدد الأمن الإنساني والقومي والجهوي الإفريقي على حد سواء، وبصورة مركبة.

ثالثا: ترتيبات الجزائر مع دول الميدان من أجل جهود موحدة لمكافحة إرهاب الساحل:

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الناجحة في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية حسب الكثير من المواقف الدولية، حيث أشارت في الكثير من المرات، الولايات إلى النموذج الجزائري في مواجهة الظاهرة الإرهابية، وقدرة الجزائر على احتواء الأزمة والتقليل من آثارها والحد من انتشارها؛ بحيث احتلت قضية مكافحة الإرهاب أولوية ومكانة هامة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك استناداً، إلى خبرتها في ردع العمل الإرهابي، مما جعلها تحتل مكانة إفريقية، ودولية، في معالجة الملفات المتعلقة بالإرهاب وتداعياته، ودافع أساسية لتفاعل المجتمع الدولي مع الجزائر، أملا في الاستفادة من خبراتها ودروسها في مجابهة الإرهاب المعاصر.

إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث استضافت اجتماعا لقادة أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية[27].

حيث برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الإفريقي، وتمثَّل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تُقام في المنطقة، التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، حيث أضحت ملاذا أمنّاً لعدد من الجماعات الجهادية

الهاربة من الجزائر وشمال إفريقيا، كما أنها شهدت معارك بين حركات التوارق المتمردة وحكومات مالي والنيجر، ولقد صارت منطقة الساحل مجالاً لدراسات عديدة أنتجت كماً مقتدرا من المعلومات، بعد أن كانت المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة، وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريخ الإرهاب.

لم تكن القوى التي تقف وراء هذا الاهتمام الجديد، تتمثل في البيروقراطيين والمصالح الأجنبية التي تأتي على رأسها القيادة الأوروبية ـ التابعة للجيش الأمريكي، وتقع جل منطقة الساحل ضمن مهامها ـ فقط، لكن ظهر عدد من الفاعلين الذين لا يمكن اختزال اهتمامهم بمنطقة الساحل في مواجهة الظاهرة الإرهابية وحدها.

ولقد تبلور ما أسماه "وولفارم لاشر" Wolfarm Lacher بـ **"الاقتصاد السياسي للمخاطر"** حول إرهاب الساحل[28]، ونشأ جدل حول تعريف المخاطر، وارتباطها بتسخير الموارد بغية بناء آليات تحقيق الأمن، غير أن ما يُشاع حول التركّيز على مواجهة الإرهاب في المنطقة لا يتسق مع المصالح المتعددة الموجودة هناك، كما أن الفاعلين المختلفين قد استخدموا التطورات التي حدثت، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصالحه لتبرير اهتمامه بالمنطقة، وكانت نتيجة التفاعل في ما بينهم الإسهام في بناء اهتمام أمني حكومي (الأمننة)[*] تجاه المنطقة.

وقد كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأول بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزء من نشاطها إلى منطقة الساحل، وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء **"مبادرة الساحل الكبير"** في نوفمبر 2002، لمساعدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

حيث شاركت القوات الأمريكية ـ وفق المنظور الأمريكي ـ في بعض عمليات مواجهة الإرهاب، أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربعة من دول الساحل هي الجزائر، ومالي، وتشاد، والنيجر، تحت تسمية **"مبادرة بان ساحل"** Pan- Sahel Initiative في مارس 2004، ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بعدما كانت هذه الأخيرة قد قامت في مطلع 2003 باختطاف إثنان وثلاثون سائحا في صحراء الجزائر[29].

وقد حلت محلها **"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"** (TSCTI)، في جوان 2005، لتشمل عشر دول إفريقية محل مبادرة الساحل الكبير، إذ تعد هذه الأخيرة برنامجا حكوميا قامت به الولايات المتحدة للمساعدة على تطوير قوات الأمن الداخلية الإفريقية اللازمة على دحر الإرهاب وغيره من النشاطات غير المشروعة، وتبلغ ميزانية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 500 مليون دولار، وقد وجهت اهتماماتها إلى الوجود العسكري الأمريكي في الصحراء[30]، وذلك لأن وجود القاعدة في هذه المنطقة ضعيف، الأمر الذي يعزز فرضية تعزيز الوجود العسكري بالقرب من مناطق إنتاج النفط الإفريقية.

كما تعد **"عملية تحمّل الحرية عبر الصحراء"** (OEF-TS) المكون العسكري للولايات المتحدة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتقوم قيادة الولايات المتحدة في أوربا بتنفيذ عملية تحَمّل الحرية ـ عبر الصحراء من خلال سلسلة من الارتباطات والخبرات العسكرية لتقوية قدرات الحكومات المحلية بهدف مراقبة التوسعات الكبيرة بالأراضي البعيدة في الصحراء، وفي وقت تشير فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى مخاطر الإرهاب القادم[31].

وبخصوص الجهود الجزائرية، فقد قطعت في نفس الاتجاه خطوات عملية كبرى، رصدت من خلالها مساعدات عسكرية مهمة لمالي ودول أخرى، والجدير بالذكر هو أنها استطاعت مع دول الساحل الإفريقية اتخاذ خطوة نحو توحيد جهودهم في الملف الأمني والسياسي فيما بينهم ضمن الأطر المحددة لها من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث استضافت اجتماعا لقادة

أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية [32].

والذي ترجم بـ "**إعلان خطة تمنراست**"[33] خلال الاجتماع التنسيقي الأمني في الثاني عشر من شهر أوت2009 [*]، والذي عقد برعاية مجلس السلم والأمن الإفريقي، وخُصص جدول أعمال هذا الاجتماع لعرض خطة أمنية لمحاربة تنظيم القاعدة، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية مواجهة جماعية ضد نشاطها.

وجاءت الخطة نتيجة اجتماعات عسكرية مطوّلة من طرف هيئات أركان جيوش الدول الخمس بطرابلس في جويلية 2009، ولقد دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيّز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة لها من قبل الإتحاد الإفريقي حيث فوض مجلس السلم والأمن هذه الدول الخمس (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) بتشكيل جيش نظامي موحد يقوم بتنظيم نفسه وفق خطة إقليمية تعتمد على القدرات الذاتية لدول المنطقة دون وصاية قوات خارجية، وهذا ما أكدته الجزائر عند رفضها لطلب وزارة الدفاع الأمريكية بالسماح للوفد الأمريكي بالحضور إلى الاجتماع المنعقد في الثاني عشر من شهر أوت2009 مبررة ذلك بالقول:"**إن الاجتماع يعكس حرص دول الساحل والجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة**"[34].

وتتضمن الخطة ستة بنود تركّز بشكل أساسي على؛[35]

- بناء قوة عسكرية نظامية قوامها خمسة وعشرين ألف جندي بإشراك مليشيات القبائل التوارقية؛
- دعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، وتساهم الجزائر وحدها بقوة عسكرية تقدر بسبعة آلاف جندي، بينما تساهم ليبيا بالدعم المالي، وتتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا من خلال تزويد قوات الساحل بالعتاد العسكري، وذلك للتصدي لهذه المنظمات الإرهابية بعد أن أعلنت هذه الدول عن عدم قدرتها ومحدودية قدراتها العسكرية.

وترى دول المنطقة أن هذه الخطة ستسمح لها من تحقيق أهداف ما كانت لتحققها وحدها فموريتانيا وليبيا والجزائر ترى أن هذه الخطة ستسمح لها بتعزيز أمن حدودها الجنوبية وذلك بالقضاء على تنظيم القاعدة، فيما ترى النيجر ومالي أن هذه الخطة ستسمح لها بالسيطرة على التمرد التوارقي وذلك بالقضاء على تنظيم القاعدة والفصائل المتمردة من التوارق المنفصلة، أما بالنسبة لليبيا والجزائر فربما هذه المرة كانت جهودهما موحدة لأول مرة لإنجاح هذه الخطة لرفضهما الثابت أمام للتدخل الأجنبي بالرغم من أن كل دولة تريد أن تلعب دور فاعل ومؤثر في الساحل لذلك فهذه الخطة هي:

- ضرورة ملحة تقتضي التنسيق الاجتهادي؛
- الاعتماد على قادة أركان الجيوش إعطاءها كافة الصلاحيات هو دفع للعملية لكي تصبح أكثر تحقيق لأهدافها وتصبح قادرة على مواجهة مختلف التحديات.

وتطورت خطة تمنراست إلى **لجنة الأركان العملياتية المشتركة**، التي أعلن عن تأسيسها في الواحد والعشرين من أفريل 2010 بمدينة تمنراست ـ التي اتُخذت مقرا لقيادتها العملياتية ـ من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء؛ الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر[36]، جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية الأنجع للإرهاب الذي بات خطراً عابراً للأوطان، تستلزم مكافحته ضرورة إيجاد سبل التعاون بين الأوطان المتعددة.

تحددت مهام اللجنة أساسا في:

- متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية؛

- مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها؛
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.

أما هياكلها فتمثلت في أربع خلايا أساسية:

① الخلية العملياتية؛

② خلية الإشارة؛

③ الخلية المكلفة باللوجستيك؛

④ خلية الاستعلامات[37].

وقد عقد بالجزائر العاصمة "**ندوة حول الشراكة والأمن والتنمية**"، خلال يومي السابع والثامن من سبتمبر 2011(وقد تم تعزيز تسمية"**دول الميدان**" في هذه الندوة)، كتجسيد لتوصيات "**الاجتماع الوزاري للدول الأربعة؛ الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر**" المنعقد في العشرين من ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو"، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية التي شارك فيها ثمانية وثلاثون (38) وفدا ما بين دول وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، لتعتبر «**أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية**»[38].

كما عقدت دول الميدان الأربعة [*] اجتماع في العاصمة الموريتانية نواكشوط خلال يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من شهر جانفي 2012، في سياق اجتماعات قادة لجنة الأركان العملياتية المشتركة ومسؤولي مصالح أمن وحدة الإدماج والإمداد، إذ سمح اجتماع "نواكشوط" لوزراء المنطقة بحث المخاطر التي تهدد المنطقة وتقييم عملهم المشترك في مجال الأمن والتنمية والتفكير في إجراءات كفيلة بتعزيز الإستراتيجية الإقليمية التي تم وضعها، والتي تتضمن بعداً سياسياً وعسكرياً وأمنياً وتنموياً[39].

كما شاركت نيجيريا والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في هذا الاجتماع الوزاري بصفة ملاحظ، وللإشارة فقد تم الاتفاق على مبدأ التنظيم الدوري لهذا اللقاء خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في باماكو في ماي 2011.

كذلك وافقت كل من بوركينافاسو، وتشاد، وليبيا إلى جانب دول الميدان الأربعة (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) على التصور الجزائري الذي يرمي لتنسيق الجهود الوطنية وتحت الجهوية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، من خلال "**وحدة التنسيق والاتصال**"، التي أنشأت بالجزائر في السادس من أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، وتشاد، السابق انعقاده بتاريخ السادس عشر من مارس 2010، ليتقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، لجعلها إطارا لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة "اللجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وغيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي[40].

وذلك لتقويض مساعي بعض الدول الهادفة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة خاصة مبادرة "أفريكوم" الأمريكية، واتفقت الدول السبعة (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، وتشاد)، على أن الوقاية من الإرهاب تتطلب مقاربة متكاملة على جميع الأصعدة والمستويات الوطنية والجهوية والدولية، وتشير تقارير دولية إلى أن لجنة الأزمات الدولية الصادر في العام 2005، تحت عنوان "**الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم؟**"، أن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء، والتي تشمل مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، لا تشكل مرتعاً للنشاط الإرهابي، غير أن التصور الخاطئ، والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة[41]، في حين أن التعامل المتأني والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربعة من شأنه أن يبقي المنطقة في أمان.

فالسياسة المجديّة لمواجهة الظاهرة الإرهابية هنا، تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق أوسع من خلال

المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية، ويضيف التقرير أن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة بما في ذلك باقي النشاطات العنيفة المتطرفة، هو قول غير دقيق تماما، فالمسلمون في غرب إفريقيا، كما هو الحال في مناطق آخرى يعبرون عن معارضة متزايدة للسياسة الغربية، ولاسيما الأمريكية في الشرق الأوسط، وهناك في الوقت نفسه تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الأمور، فللإسلام الأصولي حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على ستين عاما، دون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب.

الخاتمة:

تشير أغلب الدراسات إلى أن إفريقيا هي قارة الأزمات والمشاكل المختلفة، إلى أن قارة إفريقيا تعتبر من أخر القارات في العالم التي شهدت الظاهرة الإرهابية المعاصرة، فالإرهاب بصورة عامة غريب عن التقاليد السياسية للقارة. ولقد أصبحت الظاهرة الإرهابية بدورها تشكل تحديا كبيرا أمام القارة الإفريقية، خاصة في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومدى انعكاساتها على دينامية هذه الظاهرة وتفاعلاتها في فضاء القارة الإفريقية.

ولا جرم أن مواجهة الظاهرة الإرهابية أصبحت من أعقد المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية؛ وتتمثل فعالية مواجهة أية ظاهرة غير مشروعة في مدى ما يوجد من وسائل تعمل على الوقاية من تلك الظاهرة والقضاء عليها أو على الأقل الإقلال من حجمها. فمواجهة الظاهرة الإرهابية تشكل ضرورة لا غنى عنها لتوفير شروط الأمن والاستقرار في إفريقيا.

إذ تقوم الجزائر بعدة مجهودات وأدوار من أجل مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، والساحل الإفريقي بصفة خاصة، بناءاً على تجربتها الراسخة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد دعت إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة لمكافحتها وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب والمقاومة. ولقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثقة أكبر لهذا الاقتراح الجزائري من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا.

كما يتميز موقفها من الظاهرة الإرهابية في إفريقيا برفضها القاطع للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب وكل الادعاءات الدولية على ذلك؛ ناهيك عن المهام التي اضطلعت بها من أجل مجابهة الإرهاب في دول الميدان بالساحل ـ الصحراوي، والتصدي لمجمل التحديات التي يمكن أن يحملها ذلك.

وتطرح الدبلوماسية الجزائرية رؤية قوية لمكافحة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، بدأً بتمكنها سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، ناهيك عن الدور الجزائري الساعي لإنشاء إنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر منذ 2004، كما سعت الجزائر إلى طرح مشروع قانون تجريم الفدية في الاتحاد الإفريقي في جويلية 2010، وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقياCISA.

الهوامش:

(1)Sam Makinda, "The History and Root Causes of Terrorism in African, in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice,** (Pretoria: Institute for Security, 2009), p.17.

(2) تطلق الكثير من الدراسات على عمليات التدخل المعاصرة بـ**الاستعمار الجديد**. انظر:

- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991)، ص.580.

(3) يمكن تصور المرجعية الفكرية والسياسية لإحياء مبدأ التدخل في أربعة ذرائع رئيسية هي:

ـ الإرهاب ـ السيطرة على التسلح ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ مسألة الهجرة.

انظر: إبراهيم أبو حازم، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005) ص.197.

(4) Erich Marquardt," The Niger Delta Insurgency and its Threat to Energy Security," **Terrorism Monitor**, Vol.4, Issue 16(August 2013), pp.13-27.

(5) محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.16.

(6) أبو حزام، **مرجع سابق**، ص.198- 199.

(7) ميشال كلافلام،" إرهاب الساحل بين الدفع المحلي والامتعاض الدولي، إرهاب الساحل بين الدفع المحلي والامتعاض الدولي، "كاظم هاشم نعمة، (مترجم ومحرر)، **إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون** (ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص.48.

(8) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل التحليل المستقبلي** (الأردن، عمان: دار الوراق، 2007)، ص.391.

(9) جاب شاينمان،" أفريكوم... قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا،" تر. أحمد عاطف. انظر على الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servet/satellite?=articleA CCid=1184694pagenane=zone (06/01/2015)، ص.1- 5.

(❖) **"وليام وارد"** كان ضابط في سلاح المشاة خلال التدخل الأمريكي في الصومال عام 1993، ثم تولى قيادة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة كما كان المنسق للشئون الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من ماي إلى ديسمبر 2005، ثم مساعد القائد العسكري لمنطقة أوربا. **وهو أعلى ضابط " أسود " في الخدمة حاليا في الجيش الأمريكي.** انظر: خيري عبد الرزاق جاسم،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة افريقية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21 (شتاء 2009)، ص.88- 109.

(10) عبد الرحمان حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول**، **مرجع سابق**، ص.178.

(11) جاسم، **مرجع سابق**، ص.88- 109.

(12) قاليري مارسيل وجون ق. ميتشل، **عمالقة النفط**، تر. حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2007)، ص.229- 230.

(❖) يؤكد الخبراء أن مجال النفط في الساحل الإفريقي يوفر العديد من الفرص الجاذبة منها، توافر الاحتياطات النفطية وبكميات كبيرة، كما أن نوعية النفط عالية وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عموما من أي مناطق آخرى للنفط.

(13) عمرو عبد الكريم،" الإستراتجية الأمريكية في غرب إفريقيا،" انظر على الرابط:

http://www.altamayozl.com/vb/archive/index.php?164.html=qws/ (20/01/2015) ص ص.1- 3.

(❖❖) بحسب بعض المصادر فإن السبب الأول في السياسة الصينية تجاه إفريقيا، هو النفط، ويحملها عطشها إلى منابعه على السعي إلى ربط هذه المنابع بإنتاجها. ومن هنا تظهر أهمية إنشاء القيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا، تحسبا لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على إفريقيا في المستقبل إلى مستويات قد تعتبرها الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية، وهو ما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة، الأمر الذي يعني أن إنشاء القيادة العسكرية يتدرج في إطار الإستعداد لأسوء السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، وليس فقط في وقتنا الحالي، وإنما خلال المستقبل المنظور.

* تتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي، ولاسيما كل من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل: الجماعة الإسلامية المقاتلة، الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، مثل: الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة، والجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة..، وان كانت تلك الجماعات تتباين في أوزانها وقدراتها.

(15) مايكل ويليز،" الإرهاب الجزائري: الجذور المحلية والصلات الدولية،" في هاشم كاظم نعمة (مترجم ومحرر)، **مرجع سابق**، ص.59.

(16) عمار بن سلطان،" نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص.97.

[17] أمحند برقوق ، "مكافحة الإرهاب في الجزائر: من المقاربة الأمنية للحل السياسي،" **مجلة المفكر**، ع.2 (مارس 2007)، ص.37- 64.

[18] عبد السلام بغدادي، **الأقليات ومشكلة الدولة الوطنية في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.201.

[19] سيدي محمد بن الطيب، "بلدان الساحل وإفريقيا الغربية تدعو إلى مواجهة الإرهاب،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.magharebia.com/cicoon/awi/xhtml1/ar/featuru .(2015/02/07) 7 -1 ص ص.

[20] جان بيار، " هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟،" **أوراق كارنيجي**، ع.112 (ماي 2010)، ص.03- 18.

[21] بن الطيب، **مرجع سابق**، ص. 1- 7.

[22] بيار، **مرجع سابق**، ص.3- 18.

[23] إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: ألوية بناء الأمن بدل استراده،" ، " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.01 (جوان 2014)، ، ص.85- 95.

[24] **المكان نفسه.**

[25] بيار، **مرجع سابق**، ص.3- 18.

[26] بن الطيب، **مرجع سابق**، ص.4.

[27] جلال بوعاتي، "لقاء تمنراست'فرصة لتبادل التحاليل' الجزائر تطالب دول الساحل باحترام تعهداتها في مجال محاربة الإرهاب،" **الخبر**، 6126 (الاثنين 17 سبتمبر2010)، ص.6.

[28] Wolfarm Lacher, "Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 4 (August 2008), pp. 384-402.

* يشير مصطلح **الأمننة** إلى تكثيف الخطاب السياسي الأمني حول قضية ما ، حتى تصبح موضوعا أمنيا.

[29] بيار فيليو، **مرجع سابق**، ص.84.

[30] Wolfarm Lacher, "Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 4 (August 2008), pp. 384-402.

[31] جيفري هيريزت وغريغ مليز، " إفريقيا والحرب على الإرهاب،" في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، **مرجع سابق**، ص.309.

[32] جلال بوعاتي، "لقاء تمنراست'فرصة لتبادل التحاليل' الجزائر تطالب دول الساحل باحترام تعهداتها في مجال محاربة الإرهاب،" **الخبر**، 6126 (الاثنين 17 سبتمبر2010)، ص.6.

[33] أحمد ناصر، "بعد اجتماع ضم ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر والجزائر :خطة من ستة بنود 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل" ،**الخبر**، عدد5704، (21 جويلية 2009)، ص03.

[*] وقد سبق هذا عدة لقاءات في الجزائر كاللقاء الذي تم سنة 2002 لمكافحة الإرهاب والجريمة والمراقبة الحدودية والقضاء والمالية والتنسيق على المستوى الإقليمي لتبادل المعلومات.

[34] بوعلام غمراسة، "قادتة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي بمبادرة من الجزائر ورعاية من الاتحاد الإفريقي" ، **الشرق الأوسط**، الرياض،

http://aawsat.com/details.asp?.section=4&article531667&issueno=11216(03/08/2012)

[35] Salima Telemçani," Réunion entre l'Algérie, Le Niger, la Mauritanie et le Mali: des Chefs Militaire des Etats Sahel a Tamanrasset", **El Watan**, N°.5712 (jeudi 13 aout 2009), p.3.

[36] ج. لحياني، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة،" **الجيش**، ع. 579 (أكتوبر 2011)، ص.18- 20.

[37] **المرجع نفسه**، ص.18- 20.

[38] و.ب. ،"ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية،" **الجيش**، ع. 579، (أكتوبر 2011)، ص 22.

[39] أيمن قاسيمي، " اجتماع وزراء خارجية دول الميدان يومي 23 و24 جانفي في نواكشوط،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Researches/Pages/articles_of_2011.aspx (10/09/2012)

[40] وحدة البحث، " ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال؟،" **الجيش، ع.** 579، (أكتوبر 2011)، ص 20.

[41] مركز أبحاث إفريقي، " التدخل الغربي في الساحل سيحول القاعدة إلى حركة تحررية،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38 .(18/11/2014) 2 -1 ص ص.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية ، الطفولة والأرطفونية.

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

دراســـات أدبيــة ☐	دراسات إستراتيجية ☐
دراســـات إسلامية ☐	دراســـات قانونية ☐
دراسات اقتصادية ☐	دراسات اجتماعية ☐
دراســـات نفســية ☐	دراسات تاريخـــية ☐
دراسات الطفولــة ☐	دراسات أرطفونية ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة